التنشئة السياسية

دورها في تنمية المجتمع

مولود زايد الطبيب

المؤسسة العربية الدولية للنشر

1420 هـ
2001 م

التنشئة السياسية
دورها في تنمية المجتمع

المؤسسة العربية الدولية للنشر

٢٠٠١

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(٢٠٠١/٨/٢٤٥٣)

رقم التصنيف: ٣٠٦,٢
المؤلف ومن هو في حكمه: مولود زايد الطيب
عنوان الكتاب: التنشئة السياسية ودورها في تنمية المجتمع
الموضوع الرئيس: علم الاجتماع السياسي
بيانات النشر: المؤسسة العربية الدولية للنشر – عمان
* تم إعداد بيانات الفهرسة الأولية من قبل المكتبة الوطنية

ردمك ISBN 9957-411-02-8

- دور التنشئة السياسية في تنمية المجتمع
- مولود زايد الطيب
- الطبعة العربية الأولى: الاصدار ٢٠٠١
- جميع الحقوق محفوظة©

المؤسسة العربية الدولية للتوزيع

هاتف: ٥٦٥٠٦٣٠ تليفاكس : ٥٦٦٨٨٦٠– ص.ب: ٩٦١٦١١ عمان ١١١٩٦ الأردن

جميع الحقوق محفوظة، لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله أو استنساخه بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من الناشر.

All rights reserved. No Part of this book may be reproduced, or transmitted in any form or by any means, electronic or mechanical, including photocopying, recording or by any information storage retrieval system, without the prior permission in writing of the publisher.

الاخراج الداخلي وتصميم الغلاف:

المؤسسة العربية الدولية للنشر

هاتف: ٥٦٥٠٦٣٠ – تيليفاكس: ٥٦٦٨٨٦٠

ص.ب: ٩٦١٦١١ عمان ١١١٩٦ الأردن

دور التنشئة السياسية في تنمية المجتمع

مولود زايد الطبيب

1420 هـ - 2001 م

المؤسسة العربية الدولية للنشر

عمان - الأردن

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب﴾

صدق الله العظيم

سورة هود ـ الآية ٨٨

الإهـــــــداء

إلى روحيْ والـــــدَيَّ .... رحمهمـــا الله

إلى زوجـتي وأبنـــائي .... حفظهـــم الله

مع حبي وتقديري

مولود

المحتويات

المقدمة 1

الفصل الأول: المفاهيم و المصطلحات العلمية 5

مقدمة الفصل الأول 7

التنشئة 9

التنشئة السياسية 11

التنمية 13

تنمية المجتمع 16

التنمية الاجتماعية 18

التنمية الاقتصادية 20

التخطيط 22

الحركة الاجتماعية 25

وسائل الاتصال الجماهيري 28

المنظمات الجماهيرية والشعبية 30

الفصل الثاني: التنشئة السياسية في الدراسات الاجتماعية 33

مقدمة الفصل الثاني 35

المبحث الأول: دراسات عربية 37

المبحث الثاني: دراسات أجنبية 51

الفصل الثالث: النظرية الاجتماعية للتنشئة السياسية 65

مقدمة الفصل الثالث 67

الإطار النظري 67

الإطار المنهجي 70

الفصل الرابع: مصادر التنشئة السياسية 73
مقدمة الفصل الرابع 75
الأسرة 76
المدرسة 79
الأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية 82
المنظمات الجماهيرية والشعبية 84
وسائل الإعلام الجماهيرية 87
القيادة 91
خلاصة 95
الفصل الخامس: دور التخطيط في عمليات التنمية الاجتماعية 97
مقدمة الفصل الخامس 99
المبحث الأول: دور التخطيط في تنمية المؤسسات البنيوية 101
المبحث الثاني: دور التخطيط في تنمية القيم والممارسات السلوكية .. 105
المبحث الثالث: دور التخطيط في تخفيف الفوارق الطبقية 109
المبحث الرابع: دور التخطيط في مواجهة معضلة التخلف الحضاري. 115
الفصل السادس: معوقات تنمية المجتمع الناجمة عن التنشئة السياسية 119
مقدمة الفصل السادس 121
المبحث الأول: مشكلة تطوير نوعية البيئة التي يعيش فيها الانسان الناجمة عن التنشئة السياسية 124
المبحث الثاني: مشكلة تنمية المؤسسات البنيوية في المجتمع الناجمة عن التنشئة السياسية 128
المبحث الثالث: مشكلة مواجهة معضلة التخلف الحضاري الناجمة عن التنشئة السياسية 132
المبحث الرابع: تفاقم المشكلات الاجتماعية الناجمة عن التنشئة السياسية 136

الفصل السابع: التنمية الاقتصادية ودور التنشئة السياسية..... 141
مقدمة الفصل السابع 143
أولا: أطر ومضامين التنمية الاقتصادية 144
ثانيا: العولمة وأثرها على المجتمعات النامية 146
- أثر العولمة على المجتمعات النامية من الناحية الاقتصادية 148
- أثر العولمة اجتماعيا وثقافيا 150
- أثر العولمة سياسيا 152
ثالثا: أهم نظريات التنمية في أقطار العالم الثالث 156
- نظرية التحديث Modernization 157
- نظرية التبعية Dependency أو التخلف Underdevelopment 160
- تنمية العالم الثالث بين نظرية التحديث ونظرية التبعية 162
الفصل الثامن: توصيات و معالجات 165
مقدمة الفصل الثامن 167
أولا: التوصيات والمعالجات الموجهة إلى المجتمع 168
ثانيا: التوصيات والمعالجات الموجهة إلى الدولة 172
المصادر 175
أولا: المصادر باللغة العربية 177
ثانيا: المصادر باللغة الإنجليزية 184
Summary and Conclusions 189

مُقَدِّمَة

إن موضوع التنشئة السياسية ودورها في تنمية المجتمع، رغم العديد من الدراسات التي تناولته، إلا أنه مازال يحتاج إلى مزيد من الجهود البحثية، وخاصة في المجتمعات النامية، وهو ما كون الهدف الأول لهذا الكتاب،أما الهدف الثاني: فيكمن في انه حتى ولو وجدت بعض الدراسات التي اهتمت بعملية التنشئة السياسية، فان تلك الدراسات لم تربط بين التنشئة السياسية وعملية تنمية المجتمع خاصة في الجانب الاجتماعي وذلك ما دعا الباحث الى تناول هذا الجانب موضحاً من خلال الدراسة بان للتنشئة السياسية دوراً كبيراً ومهماً في دفع عجلة التنمية خاصة عندما تتكاتف جهود مصادر التنشئة السياسية للدفع بهذا الاتجاه الايجابي.

لقد تناول هذا الكتاب التنشئة السياسية كونها جزءا مهما من التنشئة الاجتماعية، إذ من الصعب الفصل التام بين عمليتي التنشئة السياسية والتنشئة الاجتماعية، غير ان الباحث ركز على موضوع التنشئة السياسية لندرة الكتابات حولها من ناحية ومن ناحية اخرى فان موضوع التنشئة السياسية يعد موضوعاً أساسيا من موضوعات علم الاجتماع السياسي. اذ وكما يقول الدكتور اسماعيل علي سعد فأن جميع المجتمعات الانسانية تعتمد في تماسكها وتطورها على ما يتوفر لديها من فهم مشترك للقيم والعادات والتقاليد التي تسود المجتمع، والتي تطبع سلوك أعضاء المجتمع بطابع معين يميزه عن سلوك أعضاء المجتمعـــات الاخرى[1].

---

[1] سعد، اسماعيل علي (الدكتور) **أصول علم الاجتماع السياسي**. دار النهضة العربية للطباعة والنشر. بيروت ١٩٨١م، ص١٤١.

كما تم تناول أهم الجوانب المتعلقة بموضوع التنشئة السياسية ليضيف شيئاً جديداً الى الدراسات السابقة حول هذا الموضوع وهو ربط التنشئة السياسية التي تقوم بها مصادر عدة تناولها البحث، بعملية التنمية Development وكيف ان التنشئة السياسية تؤثر تأثيراً إيجابياً في تنمية القيم والعادات وتساهم في تطوير نوعية البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها الانسان، كما تساعد على تنمية المؤسسات البنيوية للمجتمع في مواجهة معضلة التخلف الحضاري، وذلك عندما يُحسن استغلالها والتخطيط لها بشكل جيد.

ومن الطبيعي بان ذلك يساعد السياسي والعالم والمربي والمخطط الاجتماعي وغيرهم في الإفادة منها في عملية التنشئة السياسية، حيث افرز فصلاً خاصاً للمعالجات والتوصيات وذلك من نقاط عملية وعلمية يأمل الباحث ان تكون مفيدة في هذا المجال، علماً بأن طبيعة التنشئة السياسية تختلف من وقت لآخر تبعاً لاختلاف البيئة والظروف الاجتماعية والسياسية التي يعيشها المجتمع، فعملية التنشئة مرتبطة الى حد كبير بطبيعة الكيان السياسي وما يسوده من إيديولوجية وما يتبناه النظام القائم من سياسات وأساليب في تنظيم الناس وتوجيههم نحو هدف مشترك. هذا فضلاً عن ارتباط عملية التنشئة ايضاً بدرجة وطبيعة التغير الاجتماعي الذي نلحظه بوضوح في ذلك الصراع بين القديم والجديد القائم في المجتمعات النامية التي تحاول ان تلحق بركب التقدم[1]. حيث تسعى تلك المجتمعات جاهدة إلى تسريع الجانب القيمي والمثالي لكي يواكب الجانب المادي حتى يحدث التحضر والتطور والنمو.

وتكمن الأهمية التطبيقية التي احتواها هذا الكتاب،احتواء فصوله العديد من المعالجات والتوصيات التي وُضعت على شكل نقاط إجرائية وعملية يمكن تطبيقها، حيث انه من السهل ترجمة التوصيات الموجودة من قبل السياسي او المصلح او المشرع او المربي الى مفردات عمل تسهم في تنمية المجتمع عبر

---

[1] المصدر السابق، ص١٥٨.

عملية التنشئة السياسية، اضافة الى إمكانية إسهامها في تطوير عملية التنشئة السياسية لكي تكون هذه العملية فاعلة ومؤثرة في تنمية المجتمع من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والروحية. ناهيك عن احتمالية ادخال هذه العملية في جميع بناءات ومؤسسات المجتمع وليس فقط في المؤسسات السياسية، كأن يكون ادخالها في العائلة او المؤسسة التربوية او المؤسسة العسكرية او حتى المؤسسة الدينية. وعندما تعتمد مثل هذه المؤسسات مفردات وبرامج التنشئة السياسية فان افرادها يكونون واعين بالطرق والاساليب والأسس التي من خلالها يستطيعون تنمية مؤسساتهم او جماعاتهم، علماً بأن هذه المؤسسات والجماعات اذا حصلت على درجة من التنمية فان هذا ينعكس على المجتمع بأكمله ويؤدي الى تنمية وتحقيق أهدافه المنشودة.

وقد احتوى الكتاب على سبعة فصول وكل فصل يحتوي علىعدد من المباحث. ففي الفصل الأول تم تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية، وذلك لغرض التوضيح للقارئ سواء المتخصص او العادي لأجل الاستفادة من موضوع الدراسة وما توصلت اليه، واحتوى الفصل على عشرة مباحث تناولت عشرة مصطلحات بالتعريف والتحليل وهي: التنشئة، التنشئة السياسية، التنمية، تنمية المجتمع، التنمية الاجتماعية، التنمية الاقتصادية، التخطيط، الحركة الاجتماعية، وسائل الاتصال الجماهيرية، والمنظمات الجماهيرية. أما الفصل الثاني فقد تناول الدراسات السابقة حول موضوع البحث او المجالات القريبة منه وقد احتوى الفصل مبحثين: الاول تناول الدراسات العربية، وتناول المبحث الثاني الدراسات الأجنبية.

وأحتوى الفصل الثالث على الإطار النظري والمنهجي للبحث حيث عالج المبحث الأول الاطار النظري وخاصة النظرية السببية الاجتماعية، وتناول المبحث الثاني الاطار المنهجي حيث تم استخدام أربعة مناهج لهذه الدراسة وهي المنهج المقارن والمنهج الاستنتاجي أو الاستقرائي والمنهج الاستنباطي والمنهج المكتبي.

أما الفصل الرابع فقد تناول مصادر التنشئة السياسية وذلك في ستة مباحث، تناول الأول الأسرة، والثاني المدرسة، والثالث الأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية، والرابع المنظمات الجماهيرية والشعبية، والخامس وسائل الاعلام الجماهيرية، والسادس القيادة. أما الفصل الخامس فقد تناول دور التخطيط في عمليات التنمية الاجتماعية، وقد اتضح من خلاله بأن التخطيط السليم هو الذي يساعد على تنمية المجتمع في مختلف نواحيه، وقد جاء ذلك من خلال اربعة مباحث، تناول الأول دور التخطيط في تنمية المؤسسات البنيوية، وتناول الثاني دور التخطيط في تنمية القيم والممارسات السلوكية، أما الثالث فقد تناول دور التخطيط في تخفيف الفوارق الطبقية، والرابع تطرق الى دور التخطيط في مواجهة معضلة التخلف الحضاري.

واهتم الفصل السادس بمعوقات تنمية المجتمع الناجمة عن التنشئة السياسية وتناولها في أربعة مباحث، الأول مشكلة تطوير نوعية البيئة التي يعيش فيها الانسان، والثاني مشكلة تنمية المؤسسات البنيوية، والثالث تناول مواجهة معضلة التخلف الحضاري، أما الرابع فقد تناول تفاقم المشكلات الاجتماعية. والفصل السابع والأخير تناول التوصيات والمعالجات وذلك في مبحثين تناول الأول منهما التوصيات والمعالجات الخاصة بمواجهة معوقات تنمية المجتمع الناجمة عن التنشئة السياسية.

وأخيراً فإننا قد بذلنا جهداً متواضعاً نرجو من الله العلي القدير ان يكون مفيداً وان يكون خطوة جادة تتلوها خطوات على طريق بناء مجتمعنا العربي الذي نسعى جميعنا على أن يلج أبواب التقدم والرقي خاصة ونحن على أعتاب القرن الواحد والعشرين الذي سيكون العيش الكريم فيه للأقوياء... والأقوياء فقط.

مولود زايد الطبيب

خريف 1999م

الفصل الأول

المفاهيم والمصطلحات العلمية

1- التـــنشئة Socialization

2- التـــنشئة السياسية Political Socialization

3- التـــنمية Development

4- تـــنمية المجتمع Development Community

5- التـــنمية الاجتماعية Social Development

6- التـــنمية الاقتصادية Economic Development

7- التخطيط Planning

8- الحركة الاجتماعية Social Movement

9- وسائل الاتصال الجماهيري Mass Communication

10- المنظمات الجماهيرية والشعبية Mass & Popular Organizations

مُقَدِّمَة

ان فصـــل المفـــاهيم والمصـــطلحات العلمية من الفصول الأساسية التي يحتويها كل بحث علمي، فهناك عوامل منهجية وموضوعية تجعل من هذا الفصل ذا أهميـــة لأي بحـــث. ولعل أهمها تحديد المعاني المختلفة للمفهوم الواحد والتي تختلف من عالم لآخر. ومنها نستطيع أن نشتق مفهوماً إجرائياً يوفق بينها ونربطه بموضوع البحث بما يساعد على تحقيق الغرض منه. إضافة الى ذلك فهناك أهمية أخـــرى وهـــي أن التحديد الدقيق للمفاهيم يساعد القارئ المختص وغير المختص عـــلى فهم المقصود بكل مفهوم وبما يساعد على استيعابه للمضامين التي جاء بها البحث. وأيضاً هناك فائدة أخرى تكمن في تكوين الفرضيات والنظريات التي تفسر فصول البحث من خلال هذه المفاهيم باعتبارها مفاتيح بناء أي فرضية أو نظرية كما ذكر «فردينانند تونز».

ولهـــذه الأســـباب فانه اصبح لزاماً علينا أن نتحدث في البداية عن أهم المفـــاهيم الأساســـية والـــتي لهـــا صلة مباشرة بموضوع البحث الموسوم (**دور التـــنشئة السياسية في تـــنمية المجتمع**).

أما المصطلحات العلمية التي يدور حولها هذا الفصل فهي كالآتي:

1. التـــنشئة Socialization.
2. التـــنشئة السياسية Political Socialization.
3. التـــنمية Development.
4. تـــنمية المجتمع Community Development.
5. التـــنمية الاجتماعية Social Development.
6. التـــنمية الاقتصادية Economic Development.

7. التخطيط Planning.

8. الحركة الاجتماعية Social Movement.

9. وسائل الاتصال الجماهيري Mass Communication.

10. المنظمات الجماهيرية Mass & Popular Organizations.

1. التـنـشـئـة Socialization:

على الرغم من أن الاهتمام بدراسة ما أصطلح على تسميته (بالتـنشئة) ليس وليد الفكر الحديث – فقد أهتم أفلاطون وأرسطو و مفكرو العلوم الاجتماعية من بعدهـا بموضوعات شتطيح أن ندرجها تحت موضوع التـنشئة بالمعنى الحديث للمصطلح – إلا ان استخدام المصطلح Socialization بالمعنى المتداول في العلوم الاجتماعية الآن يرجع الى نهاية العقد الثالث وبداية العقد الرابع من هذا القـرن. ففـي عـام 1940م اسـتخدم كل من (أوجبرن) و (نيمكوف) مصطلح التـنشئة في كتابهما (علم الاجتماع). وزاد تداول الكلمة وبدأت تشق طريقها من خلال بحوث ومؤلفات علماء النفس والاجتماع والسياسة[1]. ولعل انتشار استخدام مصـطلح (تنشـئة) قد جعل استخدام مصطلح (تعليم Education) ينحسر ويقل بريقه القديم، الا ان التحول من استخدام كلمة (تعليم) الى استخدام كلمة (تـنشئة) يعد نقلة هامة وأساسية في المنظور الاجتماعي لا يمكن التغافل عنها، لأنها تواكب التطور العلمي الذي صاحب التغير الاجتماعي عبر عصور الفكر المختلفة. فهذه النقـلة تعـبّر فـي المقـام الأول عن الانتقال من المنظور المعياري الى منظور الملاحـظ المستقل. أي أنه بتعبير آخر انتقال من الفيلسوف الأخلاقي –على حد قول K..Danziger إلى العالم الاجتماعي[2].

والتـنـشـئة بمفهومها الواسع ترتبط ارتباطا وثيقاً بالمجتمع حيث إنها لا يمكـن ان تقـوم إلا مـن خلال التفاعل بين مجموعة من الأفـراد، وبذلك فقـد عرفها البروفيسور (ميشيل) بأنها عملية تلقين الفرد قيم ومقاييس ومفاهيم مجتمعه الـذي يعيـش فيـه بحيث يصبح متدربـاً على أشغال مجموعة أدوار تحدد نمط

---

(1) سعد، إسماعيل علي (الدكتور)، **أصـول علم الاجتماع السياسـي**، مطابع دار النهضة العربية، بيروت 1988م، ص139.

(2) المصدر السابق، ص140.

سلوكه اليومي[1]. وقد عرفها (مدكور) بأنها إعداد الفـرد منـذ ولادته لأن يكون كائـناً اجـتماعياً وعضواً في مجتمع معيـن، والعائلة هي أول بيئـة تتولى هذا الإعـداد فهـي تسـتقبـل المولود وتحيـط به وتروضه على آداب السـلوك الاجتمـاعي وتعلمـه لغة قومه وتراثهـم الثقافي والحضـاري من عادات وتقاليد وسنن اجتماعية وتاريخ قومي وتأخـذ بأسـلوب الحزم للقضاء على ما يبدو من مقاومـة لهـذه المواصفات والقيم وترسخ قدسيتهـا في نفسـه وينـشـأ عضواً صـالحاً مـن أعضـاء المجتمع[2]. أما ريـتـشارد داوسن – R.E.Dawson وكينـنيث بـرويت K.Prewitt وكـارت داوسن K.S.Dawson في كتابهـم الـتـنشئة السياسيـة فقـد تطرقوا الى أن المجتمع وممثليه يستطيعون من خلال آليات التـنشئة أن يكبحـوا جماح ويعيدوا توجيه ما يعرف غالباً بنزعات الطفل الطـبيعية، الأكثر من ذلك فإن عملية التـنشئة تعمل على مساعدة الفرد في عقلنة وتبرير التضحيات التي يجب أن يقدمها لكي يصبح عضواً في المجتمع، التـنشئة مـن هذا المنظور تدفع الفرد للانخراط في المجتمع من خلال إجباره على التخلي عـن نزعاته غير الاجتماعيـة[3]. كما ان التـنشئة تتضمن عملية ذات اتجاهين أولاً: التـنشـئة تعـني تحديد وإلغاء بعض الخيارات السلوكية، بمعنى أن البدائل السـلوكية المتعددة تضيق شيئاً فشيئاً. ثانيا: التـنشئة (تجعل الفرد اجتماعياً) من خـلال تطويـرها وتنميـتها للفرد عن طريق تزويـده بالعديد من الانتمـاءات والعلاقـات الاجتماعية[4].

---

(1) العباسي، سناء إمام عبود: أثر العائلة في التـنشئة السياسية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد – كلية الآداب– قسم الاجتماع. بغداد 1987م، ص 14.

(2) المصدر السابق، ص 15.

(3) داوسن، ريتشارد، وآخرون التـنشئة السياسية، دراسة تحليلية، ترجمة د. مصطفى حشيم و د. محمد الدفيري. منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1990م، ص 58.

(4) داوسن، ريتشارد وآخرون. التـنشئة السياسية، مصدر سابق، ص 59.

أمـا الـتعريف الإجـرائي للتـنشـئة فهو انها عملية تفاعل بين الفرد والمجـتمع الـذي يعيش فيه، يستطيع الفرد من خلال تلك العملية أن يتشرب القيم والعـادات والأفكار السائدة في المجتمع والتي تساعده على أن يحدد بكل وضوح سـلوكه اليومي للقيام بأدواره التي يتطلبها وضعه كعضو في المجتمع لكي يصبح مواطـناً صالحاً يساهم بطريقة جيدة في مجالات التـنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

2. التـنـشـئـة الـسـيـاسـيـة Political Socialization:

التـنشـئة السياسـية هـي تـلك العملية التي يكتسب الفرد من خلالها معلوماته وحقائقه وقيمه ومثله السياسية ويكون بواسطتها مواقفه واتجاهاته الفكرية أو الايدولوجيـة الـتي تؤثر في سلوكه وممارسته اليومية وتحدد درجة تضحيته وفاعليـته السياسـية فـي المجـتمع وتساعد على بقاء وديمومة واستقرار النظام السياسي طالما تستهدف تمرير الافكار والخبرات والاساليب السياسية التي يعتمدها المجـتمع بيـن ابـناء الشعب ويحاول زرعها في نفوس الافراد والجماعات على اخـتلاف خـلفياتهم الاجتماعية والطبقية[1]. وعرفها فاجن Fagen بأنها عملية غـرس المعلومات والقيم والممارسات الثورية سواء كانت رسمية أم غير رسمية وبأسلوب مخطط له أو غير مخطط له لخلق أنواع من المواطنين ضرورية لبقـاء ونمـو المجتمع[2]. وعرفها لانجتون Langton على أنها الطريقة التي ينقل بها المجـتمع ثقافته السياسية من جيل الى جيل وهذه العملية تخدم المجتمع حيث انها تسـاعد على حفظ التقاليد والتعاليم والمؤسسات السياسية لذلك المجتمع[3]. وأشار اليهـا هايمن Hyman بكتابه (التـنشئة السياسية) بأنها عملية تعلم الفرد المعايير

---

(1) الحسن، إحسان محمد (الدكتور) علم الاجتماع السياسي، مطابع جامعة الموصل، 1983م، ص 225.

(2) أحمد، فاروق يوسف (الدكتور) دراسات في علم الاجتماع السـياسي، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، 1976، ص101.

(3) Kenneth, P, Langton, *Political Socialization*, New York, Oxford university press, London 1969, Toronto p. 4.

الاجـتماعية عن طريق مؤسسات المجتمع المختلفة والتي تساعد على أن يتعايش سلوكياً معها[1]. ويعرّف ريتشارد داوسن التـنشئة السياسية على المستوى الفردي بأنهـا تعـني ببسـاطة العمليات التي يكتسب الفرد من خلالها توجهاته السياسية الخاصة، معارفه، مشاعره وتقييماته البيئية ومحيطه السياسي[2]. كما ان التـنشئة السياسية تعتبر عملية تطورية يتمكن المواطن (أو مواطن المستقبل) من خلالها من النضـوج سياسياً. وخلال هذه العملية يكتسب الفرد معلومات ومشاعر ومعتقدات متـنوعة تسـاعده على فهم وتقييم والارتباط بالبيئة السياسية المحيطة به، وتعتبر توجهـات الفـرد السياسية جزءاً من توجهاته الاجتماعية العامة، فالمشاعر تجاه الحيـاة السياسية ترتبط في الغالب بوجهات النظر الاقتصادية والثقافية والدينية[3]. ومن الباحثين من يرى إن التـنشئة السياسية هي إحدى العمليات الاجتماعية التي عـن طـريقها يتحصل الافراد على المعلومات والقيم والاتجاهات التي تتعلق او ترتبط بالنسق السياسي لمجتمعهم[4]. والتـنشئة السياسية هي العملية التي يكتسب الأفراد من خلالها المعارف والمهارات التي تمكنهم من المشاركة كأعضاء فعالين فـي مجتمعاتهم ويتم من خلالها تحويل الدوافع الخاصة والشخصية إلى اهتمامات عامـة تساعدهم على التكيف مع البناء المعياري للمجتمع. أي إنها عملية تدريب على المشاركة الاجتماعية من خلال جعل الأفراد يشغلون دوراً نظامياً من الأدوار الـتي تكـون الـنظام الاجتماعي[5]. وهي العملية التي يكتسب الفرد من خلالها اتجاهاته نحو السياسة ويطورها ويصبح من خلالها واعياً بالنسق السياسي والثقافة السياسـية ومدركاً لها[6]. وقد عرّف الدكتور عبد الباسط التـنشئة السياسية بأنّها ذلك المجال من مجالات التـنشئة الذي يتم عن طريقه تأهيل الفرد ليصبح مواطناً

---

(1) Hyman, H, Herbert: *Political Socialization, A study in the Psychology of Political behavior*, New York, Free press of Glencoe, 1959, p. 25.

(2) داوسن، ريتشارد، التـنشئة السياسية، مصدر سابق، ص 55.

(3) المصدر السابق، ص 61.

(4) سعد، اسماعيل علي (الدكتور)، أصول علم الاجتماع السياسي، مصدر سابق، ص166.

(5) سعد، إسماعيل علي (الدكتور) المجتمع والسياسة: دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1983م، ص309.

(6) محمد، محمد علي (الدكتور) دراسـات في علـم الاجتماع السياسـي، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، 1975م ص ص136-137.

تـــأهيل الفرد ليصبح مواطناً -كائناً سياسياً- يمتلك المقدرة على التفاعل الإيجابي ضـــمن نسق سياسي معين ومن خلال الدور الذي يتقلده في إطار ذلك النسق ويتم ذلـــك في إطار نظام التدرج الاجتماعي السائد وطبيعته ومعاييره ودرجة المرونة والانفتاح فيه[1].

وقـــد ذهـــب الدكـــتور كمال المنوفي في تعريفه للتـــنشئة السياسية الى الـــتمييز بيـــن اتجاهين رئيسيين بصدد تعريفه لها، **الاتجاه الأول:** هي عملية يتم بمقتضـــاها تلقين المرء مجموعة من القيم والمعايير السلوكية المستقرة في ضمير المجتمع بما يضمن بقاءها واستمرارها عبر الزمن. أما **الاتجاه الثاني : فيشير إلى** أنهـــا عملية يكتسب المرء من خلالها هويته الشخصية التي تسمح له بالتعبير عن ذاتـــه ويرتـــبط بهـــذا الاتجاه النظر الى التـــنشئة السياسية كوسيلة لتعديل الثقافة السياسية السائدة في المجتمع او لخلق ثقافة جديدة تراها النخبة الحاكمة ضرورية للعبور بالمجتمع من حالة التخلف الى التقدم[2].

أمـــا تعريفـــنا الإجـــرائي للتـــنشـــئة السياسية، فهي عملية من عمليات التـــنشـــئة الاجـــتماعية والتي تقوم فيها قنوات ومصادر التـــنشئة السياسية بزرع القيم والمبادئ السياسية السائدة في المجتمع لدى الفرد لكي يصبح مواطناً صالحاً، مترجماً لتلك القيم والمبادئ الى سلوك يومي يساعد من خلاله على تنمية المجتمع الـــذي يعيـــش فيـــه محافظاً على إطاره السياسي. ولذلك فان التـــنشئة السياسية تختلف من مجتمع لآخر تبعاً للبيئة السياسية لتلك المجتمعات.

3. التـــنمية The Development:

التـــــنمية مفهـــوم لا ينـــتمي الى عـــلم واحد بل لا بد من تعاون العلوم المختـــلفة والتخصصـــات المتباينـــة فـــي هـــذا المعـــنى. ولقد اختلف المفكرون والاجـــتماعيون فيمـــا بينهم في تحديدهم لمفهوم التـــنمية وأبعادها، وثمة تعريفات

---

(1) عبد الباسط، احمد عبد القادر (الدكتور) العلاقات الوظيفية بين التنشئة السياسية والتربية من منظور التـــنمية الشاملة، **مجلة العلوم الاجتماعية**، الكويت، العدد الرابع، السنة السادسة، 1979، ص ص31-32.

(2) المنوفي، كمال (الدكتور) التـــنشئة السياسية في الأدب السياسي، **مجلة العلوم الاجتماعية**، الكويت، العدد الرابع، السنة السادسة، 1979م، ص ص9-10.

للتـــنمية منها ان التـــنمية تعني (النمو المدروس على أسس علمية والذي قيست أبعـــاده بمقـــاييس عـــلمية سواء كانت تـــنمية شاملة ومتكاملة او تـــنمية في أحد الميـــادين الرئيسية مثل الميدان الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي أو الميادين الفرعية كالتـــنمية الصناعية أو التـــنمية الزراعيـــة... الخ). ويمكن القول أنهـــا عمـــلية تغيير اجتماعي مخطط يقوم بها الإنسان للانتقال بالمجتمع من وضع الى وضـــع أفضـــل وبمـــا يـــتفق مـــع احتياجاته وإمكانياته الاقتصادية والاجتماعية والفكـــرية[1]. والتـــــنمية نمو مضبوط أي تغيير إرادي مقصود. فالتـــنمية إذن ترتكز على الإرادة الإنسانية من رغبة وعزيمة وتصميم مع توافر القدرة والطاقة لـــتحقيق الهدف التنموي[2]. وتعني التـــنمية عند روب Philip Roupp أي تغير مـــن شيء غير مرغوب فيه الى شيء مرغوب فيه، أو هي التوجيه الفعلي للبناء نحـــو تحقيـــق أهداف متضمنة من نسق القيم. وعلى هذا فإن فكرة التـــنمية عند (روب) مشبعة بالغرض الإنساني الذي يتأثر ويتشكل عن طريق القيم الاجتماعية. وقـــد عرفها صلاح العبد بأنها عملية تعبئة وتنظيم جهود أفراد المجتمع وجماعاته وتوجيهها للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية بأساليب ديمقراطية لحل مشاكل المجـــتمع ورفـــع مســـتوى أبـــنائه اجتماعيا واقتصاديا وثقافياً ومقابلة احتياجاتهم بالانتفاع الكامل بكافة الموارد الطبيعية والبشرية والمالية المتاحة[3].

وقد عرفت هيئة الأمم المتحـــدة التـــنميـــة على أنها العمليـــة التي يمكن مـــن خلالهـــا توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحســـين الأحوال الاقتصاديـــة والاجتماعيـــة والثقافيـــة في المجتمعـــات المحلية ولمساعدتهـــا على الاندمـــاج في حيـــاة الأمـــة والمساهمـــة في تقدمهـــا بأقصى قدر مستطاع[4].

أن ظاهرة التـــنمية إنما هي ظاهرة مادية واجتماعية معقدة تمتد جذورها الى البنية الاجتماعية برمتها وتتأثر بعوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية متشعبة

---

(1) الجوهري، عبد الهادي (الدكتور)، قاموس علم الاجتماع، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1983م، ص74.

(2) فهمي، سامية محمد (الدكتورة)، مدخل في التـــنمية الاجتماعية، المطبعة المصرية، 1986م، ص4.

(3) فهمي، سامية محمد (الدكتورة)، مدخل في التـــنمية الاجتماعية، مصدر سابق، ص13.

(4) United Nations, Social Progress Through Economic Development, *U. N.* Report, New York, 1956, p. 8.

تؤثر في التراكيب المادية وغير المادية للمجتمع بصورة متكافئة يمكن قياسها وتخمين أبعادها وفي نفس الوقت ضبط زخمها واتجاهاتها وانعكاساتها بطريقة تسبب تقدم وتطور المجتمع في المجالات كافة. والتنمية لا تتأثر فقط بالمتغيرات الاجتماعية والإنسانية، ويمكن القول بأن حركة وديناميكية وخطط التنمية تخضع الى عوامل اجتماعية وإنسانية اكثر مما تخضع الى العوامل الاقتصادية والفنية التي يركز عليها عامة علماء الاقتصاد والمهندسون[1]. والتنمية تشتمل على النمو والتغير، والتغير بدوره اجتماعي وثقافي كما هو اقتصادي وهو كيفي كما هو كمي، والتنمية لا تعني جانباً واحداً كالجانب الاقتصادي أو السياسي، وإنما تحيط بكافة جوانب الحياة على اختلاف صورها وأشكالها فتحدث تغيرات كيفية عميقة وشاملة[2]. أما (هوبهاوس) فينظر الى التنمية نظرة شاملة ومعقدة والتي تشمل زيادة الإنتاج بحيث يؤدي ذلك الى زيادة تلبية المتطلبات الجديدة، وتعني كذلك دعم العلاقات الإنسانية على اعتبار ان التنمية هي تنمية الناس في علاقاتهم المتبادلة ونشر روح التعاون بين الجميع في العمل المستقر على الحاجات المتبادلة بين الأفراد، وهي عنده كذلك حركة إرادية تعتمد على مزيد من الخبرة والتجربة والمعرفة والمهارة على أسس علمية ليعم الرخاء والرفاهية للشعوب[3]. فالتنمية عملية مخططة وشاملة تركز على عملية تغير اجتماعي واقتصادي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه وتسعى لإقامة بناء اجتماعي جديد يمكن عن طريقه إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد وتحقيق الرفاهية والسعادة لأبناء المجتمع والعمل على إزالة العقبات

---

(1) الحسن، إحسان محمد (الدكتور)، **علم الاجتماع الاقتصادي**، مطبعة دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، 1990.

(2) محمد حسن عبد الباسط (الدكتور)، **التنمية الاجتماعية**، الطبعة الثانية، دار غريب للطباعة، القاهرة، 1977، ص90.

(3) شكارة، عادل (الدكتور) **نظرية هوبهاوس**، مطبعة دار السلام، بغداد، 1975م، ص 95.

والمعوقـــات التي تقف حائلاً دون تحقيق التـــنمية الاقتصادية ومعالجة المشكلات والســـلبيات التي قد تصاحبها[1]. فهي قوة دافعة تطيح بالمعوقات وتبعد السلبيات وتمـــنع اســـتخدام أساليب العنف والهدم وتوجه الطاقات البشرية من اجل تحقيق أهـــداف المجـــتمعات النامية لتحيل آثارها السلبية الى قوة ايجابية لتحقيق أهداف وآمال المجتمع[2].

وتعريفنا الإجرائي يتلخص في ان عملية التـــنمية يجب ان تكون شاملة لكـــل جوانب الحياة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وهي بذلك عملية انبثاق وتفجير للإمكانيـــات الكامـــنة للأفراد والجماعات وذلك من أجل خلق وضع أفضل للفرد والمجـــتمع بما يكفل العيش الكريم، وعليه فان عملية التـــنمية تعتمد اعتماداً قوياً الى الـــتخطيط العـــلمي المـــدروس والممنهج لكي تصل البرامج المعدة من أجل التـــنمية الى أهدافها.

4. تـــنمية المجـــتمع Community Development:

تـــنمية المجتمع هي عملية تعبئة وتنظيم جهود أفراد المجتمع وجماعاته وقد عرّفها إدوارد جـــ. بلاكيلي بأنها علم سلوكي تطبيقي وله جذوره في النظرية الاجتماعية والسلوكية الإنسانية المعاصرة. والغرض الأول لعلم تـــنمية المجتمع هو فهم كيفية ترجمة النظرية الاجتماعية بشكل فعال الى عمل أو فعل اجتماعي[3]. أن مفهـــوم تـــــنمية المجتمع بدأ ظهوره على وجه التحديد في مؤتمر (كامبردج)

---

(1) محمد حسن، عبد الباسط (الدكتور)، **التـــنمية الاجتماعية**، الطبعة الاولى، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ص40.

(2) البطريق، محمد كامل (الدكتور) ومحمد جمال، **تنمية المجتمع المحلي**، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1969، ص189.

(3) بلاكيلي، جـــ. إدوارد. **بحوث تنمية المجتمع**، ترجمة د.حمدي الحناوي، ميدلتو للتنمية والرعاية الصحية، نيقوسيا 1990م، ص21.

لمناقشة الشؤون الإدارية للمستعمرات الافريقية، والذي عقده مكتب المستعمرات البريطانية بإنجلترا عام 1948م فقد استخدم مفهوم تنمية المجتمع في هذا المؤتمر لأول مرة بديلاً عن مفهوم آخر هو التربية الشعبية، وعرفت تنمية المجتمع في هذا المؤتمر بأنها حركة الغرض منها تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في جملته على أساس من المشاركة الإيجابية لهذا المجتمع وبناء على مبادرة المجتمع بقدر الإمكان، وفي حالة عدم ظهور هذه المبادرة بصفة تلقائية ينبغي الاستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها واستثارتها بطريقة تضمن استجابة فعالة لهذه الحركة، ويتضح من هذا التعريف ان تحسين الأحوال المعيشية لا يتم بالإلزام بل بالفهم والإقناع مع ضرورة مشاركة أفراد المجتمع في تنفيذ البرامج الخاصة بتحسين أحوال معيشتهم[1]. وقد عرّفت منظمة الأمم المتحدة مفهوم تنمية المجتمع (بأنها العملية التي يتم بمقتضاها توجه الجهود لكل من الاهالي والحكومة لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات المحلية لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمم والإسهام في تقدمها بأقصى ما يمكن)[2].

وتهدف تنمية المجتمع أساساً الى معالجة التخلف والتفكك وحل المشاكل الاجتماعية ورفع مستوى معيشة أبناء المجتمع وتهيئة مقومات الحياة الكريمة لهم عن طريق الانتفاع الكامل بإمكانياتهم ومواردهم في إطار تنظيم علاقاتهم وتهيئة إقامتهم وقواهم للعمل الجماعي الموّجه لأحداث التغيير الاجتماعي المنشود[3]. ويذهب العالم (روس Ross) الى أن تنمية المجتمع تعني العملية التي يتمكن بها المجتمع من تحديد حاجاته وأهدافه وترتيب هذه الحاجات والأهداف حسب أهميتها، ثم إذكاء الثقة والرغبة في العمل لمقابلة هذه الحاجات والأهداف، والوقوف على الموارد الداخلية والخارجية التي تتصل بهذه الحاجات والأهداف وعن هذا الطريق تنمو روح التعاون والتضامن في المجتمع[4].

---

1. فهمي، سامية محمد (الدكتورة)، **مدخل في التنمية الاجتماعية**، مصدر سابق، ص9.
2. الجوهري، عبد الهادي، (الدكتور) **قاموس علم الاجتماع**، مصدر سابق، ص74.
3. فهمي، سامية محمود (الدكتورة)، المصدر السابق، ص13.
4. Ross, M., *Community Organization, Theory & Principle*, Harper and Brothers, New York, 1955, p.3.

وعرفها (دنهام Dunham) بأنها الجهود المنظمة لتحسين ظروف الحياة في المجتمع وذلك بتشجيع وحث المقيمين في هذا المجتمع على مساعدة أنفسهم وتعاونهم بعضهم مع بعض، مع تقديم المعونة الفنية اللازمة عن طريق المنظمات الحكومية والأهلية[1]. وعرفها (باتن Batten) بأنها عملية تعني تطور مستويات الحياة نحو الافضل من خلال الاستخدام الاكثر كفاءة للموارد الطبيعية والقضاء على الامية ورفع المستويات الثقافية والصحية مع التركيز على استثارة جهود الاهالي ليقدموا على مختلف المشروعات القائمة على الجهد الذاتي والتي تستهدف تحسين أحوالهم[2].

أما تعريفنا الإجرائي لتنمية المجتمع فهو ــ أنها تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة من خلال فترة معينة من الزمن وذلك عن طريق دفعة قوية للتنمية يخرج بها المجتمع من حالة الركود والتخلف الى حالة الديناميكية والتقدم والنمو كمياً ونوعياً وذلك عن طريق الجهود المنظمة التي يقوم بها الإنسان من خلال المؤسسات المختلفة لتحقيق أهداف معينة، مع ضرورة استنهاض الهمم لدى أفراد المجتمع لتشخيص كافة إمكانياتهم من أجل التحول نحو وضع أفضل لمجتمعهم.

5. التنمية الاجتماعية Social Development:

هناك تعريف شامل للتنمية الاجتماعية يشير الى أنها عملية تغير حضاري تتناول آفاقاً واسعة من المشروعات التي تهدف الى خدمة الانسان وتوفير الحاجات المتصلة بعمله ونشاطه ورفع مستواه الثقافي والصحي والفكري والروحي. وهذه التنمية تعمل بصورة عامة على استخدام الطاقات البشرية من

---

(1) Dunham Arthar, *Community Welfare Orgomization, Principle & Practice*, Thomas-Y. Crowed Co., New York, 1958, p. 248.

(2) Batten, T. R. *Social values, and community development*, London, 1982, p. 80.

أجـل رفع مستوى المعيشة ومن أجل خدمة أهداف التـنمية[1]. فهي عملية رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للفرد والمجتمع بغرض تحقيق الرفاهية لهمـا وتكامل عناصر حياتهما[2]. وقد أشار (هوبهاوس- Hobhouse) للتـنمية الاجـتماعية فأكد بأن هذه التـنمية (لا بد أن تكون بالإنسان ولأجل الانسان أولاً وأخيـراً) ولهـذا يعـرف التـنمية الاجتماعية بأنها تـنمية الانسان في علاقاته المتـبادلة مـع الآخرين. ولهذا فالتـنمية التي يراها (هوبهاوس) هي تـنمية في المـوارد البشرية (العلاقات) وتـنمية في الموارد الطبيعية (البيئة) لذا فهي عملية تفـاعل الإنسـان مع البيئة كما تذهب إليها النظريات الايكولوجية. ومن مميزات التـنمية الاجتماعية أنها لا تكون بالإكراه في الحياة الاجتماعية وإنما تعتمد على عنصـر التعاون Co-operation في العمل المستقر على الحاجات المتبادلة بين الأفراد[3].

وقـد عـرفت بأنها عملية تستهدف تقوية العلاقات والروابط الاجتماعية القائمـة فـي المجتمع ورفع مستوى الخدمات التي تؤمن للفرد يومه وغده ورفع مستوياته الثقافية والصحية والاجتماعية وزيادة قدراته على تفهم مشاكله وحثه على الـتعاون مع أفراد المجتمع للوصول الى حياة أفضل[4]. فالتـنمية الاجتماعية هي العملية التي يتم بواسطتها تحقيق التكيف الاجتماعي لأفراد المجتمع[5].

والتـنمية الاجتماعية حسب مفهوم علم النفس أو المشتغلين به حيث أنهم يهـتمون بالدرجة الاولى بتفسير اتجاهات الحكومات ومقومات الرأي العام، فهي تعـني تفسـير العمـليات السـيكولوجية المتعـلقة بالسـلوك والتجربة والشعور

---

(1) الحسن، إحسان محمد (الدكتور) **علم الاجتماع الاقتصادي**، مصدر سابق، ص144.

(2) الأعرجي، محمد صفّوح (الدكتور) **علم السكان وقضـايا التـنمية والتخطيط لها**، لم تذكر المطبعة: دمشق: 1979م، ص466.

(3) شكارة، عادل (الدكتور) ، **نظرية هوبهاوس** ، مصدر سابق، ص ص 367-368.

(4) البطريق، محمد كامل، **تـنمية المجتمع المحلي**، مصدر سابق، ص 90.

(5) عبد الباسط، محمد حسن (الدكتور) ، **التـنمية الاجتماعية**، مصدر سابق، ص 96.

وغيرهـــا[1]. وقد أهتم علماء النفس في دراسة التـــنمية بتحليلات ومبادئ مختلفة وحســـب نظريات يغلب عليها الطابع الاجتماعي، كما عرّفت التـــنمية الاجتماعية عـــلى أنها الجهود اللازمة لإحداث سلسلة من التغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لـــنمو المجتمع وذلك بزيادة قدرة الإنسان على استغلال الطاقة المتاحة الى أقصى حد ممكن لتحقيق أكبر قدر من الحرية والرفاهية لهؤلاء الأفراد[2]. وتعرف أيضا عـــلى أنهـــا عمـــلية التحريك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية من خلال أيديولوجية معينة لتحقيق التغير المستهدف من أجل الانتقال من حالة غير مرغوب الوصول إليها وهذا يعني أن عملية التـــنمية تستهدف تغيراً أساسياً في البناء الاجتماعي[3].

أمـــا تعريفنا الإجرائي للتـــنمية الاجتماعية فهو: انها تلك العمليات التي تســـتهدف التغير المخطط في البناء الاجتماعي والتي تتخذ من الفرد وسيلة وهدفاً. أي أنهـــا تحث الفرد والجماعة على الاستـــغلال الأمثل للقدرات المتاحة وذلك من أجل صنع مستـــقبل يتميز بالرخاء والرفاهية والحرية الفكرية اللازمة لكي يكون الإنســـان سعيداً. وأن ينتقل من حالة غير ملائمة لحياته كإنسان الى حالة أفضل من العيش الكريم .

6. التـــنمية الاقـــتصادية Economic Development:

لا يوجـــد هناك تعريف واف لهذا الاصطلاح ومع هذا فقد عرفت بأنها العمـــلية التي يرتفع بموجبها الدخل القومي الحقيقي خلال فترة من الزمن[4]. وقد كـــانت التـــــنمية يقصـــد بهـــا في كثير من الاحيان التـــنمية الاقتصادية. ولعل

---

(1) شهاب، رفعت رشيد وصلاح الدين محمود، **تـــنمية المجتمع برامجها ومشروعاتها ومؤسساتها في البلاد العربية**، سرس الليان، 1962م، ص13.

(2) بدوي، أحمد زكي (الدكتور) ، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، مكتبة لبنان، 1986، ص384.

(3) عيث، محمد عاطف، و محمد على محمد (الدكتور) ، **دراسات في التـــنمية والتخطيط الاجتماعي**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1989م، ص14.

(4) الحسن، إحسان محمد (الدكتور)، **علم الاجتماع الاقتصادي**، مصدر سابق، ص 145.

التـــنمية الاقتصـــادية في وقت من الأوقات كانت تبدو في إطار ضيق وتحكمها مؤشـــرات ودلالات محدودة كالناتج القومي أو متوسط دخل الفرد[1]. وقد عرّفها البروفيســـور (بنهام – Benham) بأنها عملية أنتـــاجية مخططة وهادفة تـــزيد فيهـــا نســـبة المخرجات الاقـــتصادية على نسبة المدخلات الاقـــتصادية[2]. أما البروفـــيســـــور (آرثر لويس – Arther Lewis) فقد عرّفها بعملية نمو معدّل إنـــتاج الفرد خلال سنة واحدة[3]. وتعرف أيضا على إنها عملية تستخدم بموجبها الدولـــة النامية مواردها المتاحة لتحقيق معدل سريع للتوسع الاقتصادي يؤدي الى زيـــادة مطردة في دخلها القومي وفي نصيب الفرد من السلع والخدمات. وتتطلب التـــنمية التغـــلب تدريجيـــاً على المعوقات الاقتصادية وتوافر رؤوس الاموال والخـــبرة الفنية والتكنولوجية[4]. أما الدكتور العمادي فقد عرف التنمية الاقتصادية بالعمـــلية الـــتي يتم بموجبها تحقيق زيادة حقيقية في الناتج القومي لاقتصاد معين خلال فترة طويلة من الزمن[5].

ويعـــرفها بعـــض رجـــال الاقتصاد والتـــنمية الاقتصادية بأنها الزيادة الســـريعة فـــي إنـــتاجية المجتمع الاقتصادية التي تؤدي الى زيادة الدخل القومي، ويـــرون كذلـــك أنها دالة الاستثمار القومي، كما يرى البعض الآخر أن التـــنمية الاقتصادية هي الزيادة في متوسط الدخل القومي للفرد[6].

---

(1) عبد، حسن إبراهيم (الدكتور)، **دراسات في التـــنمية الاجتماعية**، دار المعرفة الجامعة، الاسكندرية، 1984، ص 108.

(2) Benham, F., *Economics*, London, Sir Isaac Pit man, 1957 p.p. 39-40.

(3) Lewis, A., *Theory of Economic Growth*, London, George Allen and Mnwin, 1955, p.421.

(4) بدوي، أحمد زكي (الدكتور)، **معجم المصطلحات العلوم الاجتماعية**، مصدر سابق، ص 123.

(5) العمادي، محمد (الدكتور)، **التنمية الاقتصادية**، الكتاب الأول، دار النهضة العربية، بيروت، 1970م، ص7.

(6) شاكر، إبراهيم، **الاعلام ووسائله ودوره في التـــنمية الاجتماعية والاقتصادية**، مؤسسة آدم للنشر والتوزيع، القاهرة، د.ت، ص127.

وبذلك تكون التنمية الاقتصادية عمليات يمكن بموجبها أن يستخدم المجتمع موارده المتاحة في تحقيق زيادة مطردة في الدخل القومي ومن نصيب كل فرد في المتوسط من سلع وخدمات أو استمرار المستوى الحالي العالي من الدخل للمواطنين وضمان عدم انخفاضه، والسائد أن يقترن هذا النموذج في التنمية الاقتصادية بالتصنيع. والواقع التاريخي يؤيد هذا الاتجاه لأن أوربا الغربية تمكنت من تحقيق التنمية الاقتصادية السريعة بالتوسع الصناعي ومع ذلك من الخطأ أن نقصر معنى التنمية الاقتصادية على التصنيع بل يجب أن يشمل جميع ميادين النشاط الاقتصادي سواء كانت التنمية الاقتصادية تشمل التنمية الصناعية باستخدام عمليات التصنيع أو تنمية زراعية بما تضمنته مع التوسع رأسياً في الزراعة بزيادة إنتاجية الأرض أو أفقياً بزيادة رقعة الأرض[1]. وقد تعرف على أنها عملية تحسين المهارات والقدرات والكفاءات للعامل لتؤهله الى العمل وحصوله على دخل أفضل[2].

أما تعريفنا الإجرائي فهو أن التنمية الاقتصادية تعني العمليات التي يقوم بها المجتمع في تسخير إمكانياته وقدراته وموارده بما يحقق الزيادة في دخله القومي والذي بالتالي ينتج عنه زيادة دخل أفراده بما يوفر لهم الخدمات المطلوبة، واستخدام تلك الإمكانيات بما يحافظ على استمرار المستوى الحالي للدخل إذا كان عالياً بما يكفل عدم انخفاضه.

7. التخطيط Planning:

الخطة بوجه عام هي وثيقة تحدد أهدافاً يرجى تحقيقها، كما أنها غالباً ما تحدد الوسائل التي تستخدم لبلوغ هذه الاهداف، وقد يتعلق الأمر بالاقتصاد القومي

---

(1) الحسن، إحسان محمد (الدكتور)، **علم الاجتماع الاقتصادي**، مصدر سابق، ص146.

(2) القصير، مليحة عوني و د. صبيح عبد المنعم: **علم الاجتماع الحالي**، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، 1985ص437.

في مجموعة (الخطة الخمسيـــة) أو لقطاع معين من قطاعات الإنتاج (خط استثمار الثروة الزراعية أو المائية). وقد شهدت فترة ما بعد الحرب نشاطاً وفيراً في رسم الخطط للتعميـــر وإعادة البناء كما صاحبها خطط اجتماعية للـــقضاء على البطالة ومحاربة الجريمة أو رفع مستوى المعيشة في الدول النامية. وقد أهمل الاقتصـــاد الكلاسيكي طوال قرن ونصف موضوع التخطيـــط، وخلت منه مؤلفـــات هامة. ويقـــول شارل بتهايم في كتابه التخطـــيط والتـــنمية (ترجمة د.إسماعيل صبري عـــبد الله) إن كـــل تخطيـــط يحدد أهداف النشاط الاقتصادي وهذه الأهداف ذاتها تـــتفـــاوت من حيث الأهميـــة ولهـــذا فان لبعضهـــا أولوية على البعض الآخر، وهـــــذه الأولويـــــات لا تـــتحد بصفة مطلقة بل أنها تختلف باختلاف الظروف الاقتصـــادية والتاريخيـــة[1]. إذن التخطيط أسلوب في التنظيم يهدف الى استخدام الموارد على أفضل وجه ممكن وفقاً لأهداف محددة ويقصد به على النطاق القومي وضـــع خطـــة يســـير عـــليها المجـــتمع خلال فترة معينة بتصد تحقيق التـــنمية الاقتصادية والاجتماعية والتخطيط قد يكون كلياً أو جزئياً وقد يكون مرنا أو جامداً وهناك التخطيط الهيكلي والإصلاحي[2].

كمـــا يقسم الدكتور بدوي التخطيط الى[3]: التخطيط المحلي، وهو تعبئة وتنســـيق وتوجيـــه الموارد والطاقات المتاحة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية عـــلى مســـتوى المدينة أو القرية حيث تعتبر جماعات محلية بالنسبة للدولة وهذا الـــتخطيط يتسم بالواقعية ويتمشى مع مبدأ اللامركزية؛ والتخطيط القومي: والذي يقوم على أساس دراسة كاملة شاملة لحاجات المجتمع المختلفة ووضع الخطط التي تكفل الاستخدام الكامل لكافة الموارد والإمكانيات في المجتمع من أجل مقابلة هذه

---

(1) مذكور، إبراهيم (الدكتور)، **معجـــم العلوم الاجتماعيـــة**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1975م، ص131.

(2) بدوي، أحمد زكي (الدكتور)، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، مصدر سابق، ص 316.

(3) المصدر السابق، ص 316.

الاحتياجات، أما التخطيط الإقليمي فيعني تعبئة وتنسيق وتوجيه الموارد والطاقات المتاحة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية على مستوى أقليم يتميز بالتجانس في البيئة الطبيعية والظروف الاقتصادية والتماثل في العادات والتقاليد والتراث الثقافي، والتخطيط الاجتماعي ويقصد به وضع الخطط المتعلقة بالموارد والمؤسسات الاجتماعية لإجابة حاجات المجتمع أي الأمة بأجمعها ولذلك يعتبر إصطلاح التخطيط الاجتماعي مرادفاً لاصطلاح تخطيط المجتمع.

والتخطيط أسلوب أو طريقة أو منهج علمي واع لتسيير المجتمع للخروج به من وضعه الحالي الى وضع أفضل متصور مسبقاً خلال مدة زمنية معينة (أقل فترة زمنية ممكنة) وبأقل تكلفة اجتماعية ممكنة. وبعبارة أخرى وبالنظر الى خبرات الإنسانية في أساليب التنمية يمكن تعريف التخطيط بأنه استخدام لمعطيات التقدم العلمي والفني وتراث التقدم الحضاري في إدارة الحياة وتحقيق التقدم ويحقق التخطيط أهدافه حينما يتحول الى أسلوب لإدارة الحياة والخطة الى قانون ملزم[1].

ويساعد التخطيط على إعادة تركيب الهيكل الاقتصادي على أسس علمية، كما يعمل على استغلال جميع الموارد وجميع المواهب والحصول منها على أقصى طاقة للإنتاج، ويميز الخبراء بين نوعين من التخطيط:

أ. **التخطيط التحكمي**: وهو المتبع في البلاد الشيوعية (سابقاً) حيث تتحكم الخطة في تحديد الأهداف وفي تحديد الفترة الزمنية اللازمة لها.
وفي هذه الحالة يكون الاقتصاد كله موجهاً ومركزاً.

ب. **التخطيط المرن** (أو الإرشادي): ويتمثل نموذجه في فرنسا، فالخطة تحدد أهدافاً عامة مرغوباً في تحقيقها، وهي تنصح بوسائل يمكن

---

(1) عبد الحسن إبراهيم (الدكتور)، **دراسات في التنمية الاجتماعية**، مصدر سابق، ص175.

إنـــتهاجها لبلوغ هذه الأهداف وتساعد على تحقيقها وتترك المجـــال للســـوق الحر. وتهدف الخطة في هذه الحالة الى وضـــع دراســـة منهجية لحالة الاقتصاد والى التنسيق بين الأهداف المختلفة[1].

وتعود فكرة التخطيط بالمعنى والسياق الذي يستعمل الآن الى عام 1910م حيـــنما أســـتعمله الاقتصادي النمساوي كريستان شويندر في مقالة نشرت له عن النشـــاط الاقتصادي، ويمكن القول بأن فكرة التخطيط بمعناها الحالي لم تظهر إلا بعـــد أن بدأ الاتحاد السوفيتي استخدام التخطيط القومي في عام 1928م كأسلوب لتحقيق التـــنمية الاقتصادية والاجتماعية في روسيا[2].

أما تعريفنا الإجرائي للتخطيط فهو: وضع البرامج العلمية المدروسة لتنظيم حـــركة المجتمع والتي تهدف الى خلق عمليات التغير الاجتماعي والاقتصادي بما يكفـــل الوصـــول الى الهـــدف المطلوب وهو تـــنمية المجتمع من جميع النواحي الاجـــتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها، وهو كفيل بنقل المجتمع النامي من حالة سيئة سائدة الى حالة أفضل .

8. الحـركـة الاجـتـمـاعـيـة Social Movement:

هـــناك صعوبات عديدة تواجه مفهوم الحركة الاجتماعية، وربما كانت أهم هـــذه الصعوبات تلك التي تتعلق بعمومية المصطلح بحيث أصبح يستخدم للإشارة الى معـــاني عديدة ومتنوعة، بل ومتضاربة في كثير من الأحيان[3]. وربما كانت

---

(1) مدكور، ابراهيم (الدكتور)، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، مصدر سابق، ص132.

(2) الحوات، علي (الدكتور)، **مبادئ التـــنمية والتخطيط الاجتماعي**، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والاعلان، طرابلس، الجماهيرية الليبية، 1984م، ص97.

(3) محمد، محمد علي (الدكتور)، **دراســـات في علم الاجتماع السياســـي**، دار الجامعات المصرية، 1977م، ص395.

المحاولـــة الرائدة لتعريف مصطلح الحركة الاجتماعية تعريفاً علمياً هي تلك التي قـــام بها (لورنز فون شتاين Lornz Von Stien) في مؤلفه الهام (تاريخ الحركة الاجـــتماعية في فرنسا 1789-1850م) والذي نشر لأول مرة عام 1850م حيث يقول: "إن المصلحة التي هي جوهر كل تفاعل إنساني ومن ثم كل حركة اجتماعية هـــي أساس المجتمع' حيث استطاع شتاين أن يخلص الى النتيجة التي مؤدّاها أن صراع الطبقات ومصالحه هو العامل الرئيسي المحدد للحياة الاجتماعية[1].

أمـــا (ويلكنسون – Wilkinson) فقد وضع عناصر الحركة الاجتماعية على النحو التالي:

أ. الحركة الاجتماعية: هي حركة جمعية مقصودة لأحداث تغيير في أي اتجاه وبأي وسيلة لا تستبعد بالطبع من هذا الفهم الحركات العنيفة غير القانونية، والثورات التي تعدل من بناء المجتمع.

ب. يتعين أن تتضمن الحركة الاجتماعية حدّاً أدنى من التنظيم، ويتدرج ذلك من التـــنظيم غير الرسمي حتى الحركات ذات التنظيم البيروقراطي والجماعات التضامنية.

ج. إن الـــتزام الحركة الاجتماعية بالتغيير والتنظيم الذي يميزها إنما يرتكزان عـــلى الإرادة الواعيـــة، والالـــتزام المعياري بأهداف ومعتقدات الحركة، والمشاركة الإيجابية من جانب أعضائها[2].

والحركة الاجتماعية هي التيار العام الذي يدفع طبقة من الطبقات أو فئة اجتماعية لتنظيم صفوفها بهدف القيام بعمل موحد، وقد يتجه هذا العمل الى تعديل نظـــام اجـــتماعي موجود أو الإبقاء عليه أو تغييره أو أزالته، كما يدل الاصطلاح أيضاً على الجماعة التي تقوم بالحركة الاجتماعية. وتختلف درجة تنظيم الحركة

---

(1) المصدر السابق، ص 396.

(2) محمد، محمد علي (الدكتور)، دراسات في علم الاجتماع السياسي، مصدر سابق، ص400.

الاجتماعية واستمرارها ووضوح هدفها من حركة الى أخرى[1]. وتعرف الحركة الاجتماعية أيضا بأنها الجهد الموحد والمتصل الذي تقوم به مجموعة لتحقيق هدف أو أهداف مشتركة بين أعضائها، وقد يكون أكثر تحديداً من ذلك ويدل على الجهد الذي يتجه نحو تعديل أو إبدال أو هدم نظام اجتماعي قائم، وقد يدل على المجموعة نفسها التي تقوم بمثل هذا النشاط، وهذا التعريف العام يترك المجال مفتوحاً لتحديد درجات التنظيم والاستقرار ووضوح الهدف. وهذه تختلف من حركة اجماعية الى أخرى، كما أنها قد تختلف داخل نطاق حركة اجتماعية واحدة تبعاً لمراحل تطورها[2].

ويعد (بلومر) أحد العلماء البارزين الذين أسهموا في توضيح معنى هذا المصطلح في إطار السلوك الجمعي، وهو يعرّف الحركة الاجتماعية بأنها مشروع جماعي لتثبيت دعائم نظام جديد في الحياة. وهي تصدر أساساً عن حالة من القلق، وتستمد بواعث قوتها من عدم الرضا على الحالة السائدة ومن الرغبات والآمال التي تصبو الى تخطيط نظام جديد. وكلما نمت الحركة الاجتماعية اكتسبت شكلاً أكثر تنظيماً وانطبعت بتقاليد مميزة. كما تتميز بقيادات مستقرة. وبتدرج واضح في الوظائف ويصبح لها مجموعة من القيم والقواعد الاجتماعية. ويقسم بلومر الحركات الاجتماعية الى:

1. **حركات عامة:** مثل الحركات العمالية.
2. **حركات خاصة:** مثل الحركات المضادة لنظام الرق.
3. **حركات تعبيرية:** كالحركات الدينية[3].

أما تعريفنا الإجرائي للحركات الاجتماعية فإنها تعتبر حركة منظمة لها هدف معين تقوم بها مجموعة من أفراد المجتمع بغرض تغيير وضع سائد الى

---

1. بدوي، أحمد زكي، (الدكتور) : معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مصدر سابق، ص391.
2. مدكور، إبراهيم (الدكتور) : معجم العلوم الاجتماعية، مصدر سابق، ص131.
3. المصدر سابق، ص132.

وضـــع أفضل منه يدفعهم الى ذلك الرغبة في تحقق مصلحة معينة، بحيث تكون هذه المجموعة منظمة تنظيماً يساعدها على الوصول الى الهدف.

9. وسائـل الاتصـال الجمـاهـيري Mass Communication :

يلعب الاتصال الجماهيري دوراً كبيراً في نمو السلوك الجماهيري بتوفير نوع من الاتصال بين الافراد الذين يوجد بينهم اتصال شخصي أو روابط مشتركة. والاتصـــال الجماهيـــري هـــو العملية التي يتم بها الاتصال بالجماهير وتزويدها بالأنباء والمعلومات والآراء وعادة ما يكون التأثير على الافكار ضمنياً، وتختلف رقابـــة الحكومـــة على الاتصال الجماهيري من بلد الى آخر فقد تتوفر في بلد ما حرية الاتصال بينما تخضع في بلد آخر لرقابة شديدة[1].

كما يعرف الدكتور بدوي وسائل الاتصال الجماهيري بأنها الطرق التي يمكن بها إيصال فكرة أو رأي الى عدد كبير من الافراد المستقبلين المنتشرين في أمـــاكن بعيدة ومتـــفرقة، كالجرائد والراديو والتلفزيون والسينما، ولكل وسيلة من هـــذه الوسائل استخداماتها المعينة، كما ان لكل منها مزاياها الخاصة. كذلك فان كل وسيلة تختلف عن الأخرى فيما يتعلق بالجمهور الذي تتصل به وفي حمل نوع معين من الرسائل وأيضاً في خلق تأثيرات معينة إعلامية أو تثقيفية أو ترفيهية[2].

أما الدكتور خليل فيعرف الاتصال الجماهيري ووسائله بأنه اتصالات بين أفراد مباشرة، أو اتصال أعلامي بالجماهير عبر وسائل الأعلام وإبلاغها مواقف، آراء، أنباء، معلومات، إعلانات، دعايات، لأغراض سياسية أو تجـــارية مدروسة[3]. كما يذكر بأن مصطـــلح وسائل الاعـــلام الجمـــاهيري (Media +

---

(1) بدوي، أحمد زكي (الدكتور)، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مصدر سابق، ص259.

(2) المصدر السابق 259.

(3) خليل، أحمد خليل (الدكتور)، معجم مفـــاهيم علم الاجـــتماع، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1996م، ص121.

Mass) هو مركب من الإنجليزيـــة واللاتينية ، يدل على وسائط الاتصالات الجماهيرية الحديثة: إذاعة مسموعة، مرئية، سينما، صحافة كبرى، مجلات، أشرطة مسجلة، وظيفتها إنتاج ثقافة جماهيرية (شعبية) مقابل الثقافة المدرسية والنخبوية[1].

ويقـول الدكتور الحسن في كتابه علم الاجتماع السياسي بأن الرأي العام فـي المجـتمع العصـري الحديث يتأثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة بوسائل الإعلام الجماهيري التي تسيطر عليها أجهزة ومنظمات الدولة كالتلفزيون والراديو والجـرائد والمجـلات والكتب والأفلام والتمثيليات التي تعرض من شاشات دور السـينما والمسـارح، ووسائل الإعلام الجماهيرية تستطيع خلال فترة الأمد البعيد المشـاركة في تغيير الآراء والمواقف والميول والاتجاهات الاجتماعية والسياسية الـتي يحمـلها أبناء المجتمع تجاه القضايـا والأمور الاقتصاديـة والاجتماعيـة والأيديولوجيـة الـتي تهمهـم شريطة قيام هـذه الوسائـل بتكييف عروضها ومناهجها وفعالياتها الادبية والفنية مع حاجات وطموحات الجماهير[2].

ووسـائل الأعـلام الجماهيـرية لا يكـون بمقدورها فقط تغيير الآراء والمواقـف والميول والاتجاهات، بل تستطيع أيضاً دفع المواطنين بكافة خلفياتهم الاجـتماعية والمهـنية على الاعتقاد بآراء ومواقف ومثل جديدة تنسجم مع الواقع الاجتماعي والسياسي، وفي نفس الوقت تستطيع الرد على التحديات والاستفزازات الفكرية والقيمية التي تقوم بها الأوساط الحاقدة[3].

وتعريفـنا الإجرائي لوسائل الإعلام الجماهيري بأنها تلك الوسائل التي يقيمهـا المجـتمع لخـلق نوع من الربط والاتصال بين أفراده لتجذر في أفكارهم المعـتقدات والقيـم الـتي يؤمن بها المجتمع وتكون وسائط سريعة لنقل الأخبار

---

1. المصدر نفسه .
2. الحسن، إحسان محمد (الدكتور)، علم الاجتماع السياسي، مصدر سابق، ص233.
3. المصدر سابق، ص233.

والمعلومات بين الناس. وقد تكون هذه الوسائل مسموعة أو مقروءة أو مرئية. وبذلك فإن وسائل الإعلام الجماهيري تساعد على تعبئة المواطنين من أجل القيام بعمليات التنمية. إضافة الى ذلك فإن المجتمع يستطيع عن طريق وسائل الإعلام الجماهيري دحض الأفكار المغرضة والهدامة ومواجهة الإعلام المعادي.

10. المنظمات الجماهيرية والشعبية

Mass & Popular Organizations

يتكون مصطلح المنظمات الجماهيرية والشعبية من مصطلحين فرعيين هما: **المنظمات الجماهيرية، والمنظمات الشعبية.** إذ أن هناك اختلافاً في المعنى والدلالة العلمية بين المنظمة الجماهيرية والمنظمة الشعبية. فقد عرفت المنظمة الجماهيرية عدة تعريفات لعل أهمها التعريف الذي ينص بأنها جماعات أو هيئات اجتماعية منبثقة من الجماهير وتمثل الجماهير في أنشطة مهنية أو سياسية بحيث تستطيع هذه المنظمات من خلال ذلك التمثيل الدفاع عن حقوق الجماهير وإشراكها في صنع القرار الاجتماعي أو السياسي الذي يتعلق بمصالحها والأنشطة والفعاليات التي تقوم بها على الصعيدين الرسمي وغير الرسمي[1]. كما عرفت المنظمات الجماهيرية من قبل آخرين بأنها جماعات منظمة تسعى الى تحقيق أهداف معينة من شأنها أن تطور واقع الجماهير نحو الأحسن والأفضل بما يخدم مصالحها ويدافع عن حقوقها[2]. وهناك تعريف اخر للمنظمات الجماهيرية مفاده بأنها مؤسسات شبه رسمية تعمل من أجل تعميق عرى العلاقات السياسية والاجتماعية بين الجماهير المنضوية تحت لوائها والدولة[3].

---

(1) lapper, W., *Mass Organization in modern society*, Iowa, The New Press, 1982, p. 12.

(2) Oppenheimer, *Mass Society in a changing world*, New York, 1963, p. 39.

(3) Rose, F. *Political & Social Organizations*, London, Evans Press, 1973, p. 44.

من هذه التعاريف الثلاث للمنظمات الجماهيرية نستطيع أن نشتق تعريفاً إجـرائيا للمـنظمات الجماهيرية مفاده أنها جماعات ذات طابع مهني واجتماعي وسياسـي تسعى لتحقيق أغراض معينة تخدم مصلحة الجماهير المنتمية إليها عن طريق تحقيق مكاسب مادية واعتبارية لها. علماً بأن تمثيلها للجماهير على الصعيد المهني والاجتماعي والسياسي يؤثر في أفكارها ومعتقداتها وقيمها تأثيرا من شأنه أن يوحـد هذه الجماهير في سبيل تحقيق الأهداف المهنية والاجتماعية والسياسية المـتوخاة وتدخل في المنظمات الجماهيرية عدة مؤسسات وقوى مهنية واجتماعية لعـل فـي مقدمـتها المنظمات المهنية والعلمية كالنقابات والاتحادات والجمعيات والـروّابط، كنقابة المعلمين ونقابة الصيادلة وجمعية الاقتصاديين والاجتماعيين... الخ.

أمـا المـنظمات الشعبية فإن تنظيماتها تكون أوسع وأعم وأكثر التصاقاً بفئات الشعب المختلفة كالعمال والفلاحين والنسوة والشباب... الخ. لذا فالمنظمات الشـعبية تعـبر عن فئات شعبية ذات تنظيم اجتماعي وسياسي وشعبي يسعى الى تحقيـق أغـراض محـددة. وهناك تعريفات علمية للمنظمات الشعبية لعل أهمها الـتعريف الذي يقول بأنها فئات منتقاة من الشعب تتسم بطابع إنتاجي أو خدمي أو سياسـي معيـن، وهذه الفئات تدافع عن حقوق الافراد المنتمين إليها في المنظمة الشعبية، علماً بأن المنظمة الشعبية كفئة اجتماعية تكون أوسع وأكبر من المنظمة الجماهيرية وأن مستواها الثقافي والمهني والعلمي يكون اوطأ من ذلك الذي يميز المنظمة الجماهيرية[1]. وكذلك عرفت المنظمة الشعبية بأنها جماعة اجتماعية على درجة معينة من التنظيم والوعي والدافعية لتحقيق غرض أو أغراض معينة تخدم مصـالح المنـتمين لها كاتحادات العمال والجمعيات الفلاحية والاتحادات النسوية والاتحـادات الشـبابية[2]. وهناك تعريف آخر للمنظمة الشعبية بأنها جماعة ذات تـنظيم تسـعى الى تحقيـق مصالح الفئات الشعبية المنتمية لها والتي تعد بمثابة

---

(1) Maciver, R., *Society*, Macmillan Press, London, 1957, p. 18.

(2) Lipset, M. *Popular Organizations in a Changing world*, New York, John Wiley & Sons, 1986, P. 27.

صـــاحبة المصلحة الحقيقية في التمثيل الشعبي الذي يعتبر جزءاً مهماً من مفهوم الديمقـــراطية الشـــعبية لان فـــئات الشـــعب تعبر عن أرادتها في اتخاذ القرارات والمشاركة السياسية عن طريق التنظيم الشعبي[1].

ممـــا ذكر أعلاه من تعاريف مختلفة للمنظمات الشعبية نستطيع أن نشتق تعـــريفاً أجرائياً للمنظمات الشعبية، وهذا التعريف ينص على أنها جماعات تمثل الشـــعب لأنهـــا منبثقة منه ولها حرية التعبير عن إرادته الحرة في صنع واتخاذ القـــرار السياســـي وغير السياسي الذي يخدم مصالحها والتي هي مصالح الشعب لأنهـــا جزء لا يتجزأ من الشعب وتعبر في الوقت ذاته عن إرادة الشعب في اتخاذ المسار الاجتماعي والسياسي الذي يخدم مصالحه ويحقق أهدافه المنشودة.

بعـــد التعريفات الدقيقة للمنظمات الجماهيرية والشعبية نستطيع أن نقول بأن هذه المنظمات تعد مصدراً مهماً من مصادر التـــنشئة السياسية، التـــنشئة التي تعمـــق الوعـــي عند الافراد والجماعات بحيث تكون هذه قادرة على تحقيق درجة مـــتطورة مـــن النمو الاجتماعي و الاقتصادي الذي يسعى المجتمع الى بلوغه من أجـــل تغيير المجتمع في المسار المطلوب وفق المتطلبات الفكرية والمبدئية للنظام الاجتماعي.

---

(1) Wells, F.W., *Social & Popular formations*, London. Nelson Press, 1967, p.16.

الفصل الثاني

التنشئة السياسية
في
الدراسات الإجتماعية

مُقَدِّمَة

لاحظ الباحث أن الكتابات العربية في مجال التنشئة السياسية بصفة عامة تتميز بالندرة و لعل بعضها جاء ضمن كتب علم الأجتماع السياسي،منها على سبيل المثال ما كتبه الدكتور إحسان محمد الحسن ضمن كتابه الموسوم (علم الاجتماع السياسي) ودراسة الأستاذ الدكتور محمد علي محمد والتي ضمنّها كتابه الموسوم (دراسات في علم الاجتماع السياسي).

أما الدراسات الأجنبية فهي دراستان:

1. دراسة ريتشارد داوسن، كارن داوسن، كينيث برويت الموسومة طُرق التعلم السياسي وهي دراسة أمريكية تحليلية ضمنها الباحثون ضمن كتابهم الموسوم "التـــنشئة السياسية".
2. دراسة البروفيسور فلاديمير سيخومانسكي الموســـومة "التربية السياسية" وهي دراسة سوفيتية نظرية ضمنها الباحث في كتابه الموسوم "حول التربية ."On Education

وسنحاول فيما يأتي تناول كل دراسة من الدراسات المذكورة بشكل مفصل وما توصلت اليه من نتائج وتوصيات .

المبحث الاول
دراسات عربية

1. **دراسة الدكتور إحسان محمد الحسن الموسومة بـ «التـنشئة السياسية وقـنواتها الفكرية والتربوية»** وهي دراسة نظرية تحليلية .

تعتبر هذه الدراسة جديرة بالاهتمام نظراً لأن موضوع التـنشئة السياسية لم يتطرق اليه عربياً إلا قلة من الباحثين ومما يميز هذه الدراسة أنها جاءت من بواكير الأعمال التي تطرقت إلى هذا الموضوع. حيث خصّص الباحث لها الفصل العاشر من مؤلفه الموسوم (علم الاجتماع السياسي) والذي ألفه عام 1984م .

وقد بدأ الباحث دراسته بتعريف التـنشئة السياسية حيث عرّفها بأنها تلك العملية التي يكتسب الفرد من خلالها معلوماته وحقائقه وقيمه ومثله السياسية ويكوّن بواسطتها مواقفه واتجاهاته الفكرية والأيدلوجية التي تؤثر في سلوكه وممارساته اليومية وتحدد درجة نضجـه وفاعليته السياسية في المجتمـع[1] وأشار الباحث إلى انه هناك العديد من القنوات والمنظمات تشارك في عملية التـنشئة السياسية ولها تأثيرات قوية وفاعلة في الأفكار والمبادئ السياسية التي يكوّنها الفرد خلال حياته الاجتماعية والسياسية. وأكد أن تأثير هذه المنظمات يكون أقوى إذا ما انتهجت الخطاب السياسي واتخذت أو اعتمدت نفس الأساليب السياسية والتربوية لإيصال ذلك الخطاب للأفراد، وبعكس ذلك فأن تأثير تلك المنظمات سيكون ضعيفاً وهامشياً. كما اعتبر الباحث أن التـنشئة السياسية

---

(1) الحسن، إحسان محمد (الدكتور)، علـم الاجتمـاع السياسـي، مطابع جامعة الموصل، 1984 ص225.

تساعد على بقاء وديمومة واستقرار النظام السياسي طالما إنها تستهدف تمرير الأفكار والخبرات والأساليب السياسية التي يعتمدها المجتمع بين أبناء الشعب وتحاول زرعها في نفوس الأفراد والجماعات على اختلاف خلفياتها الاجتماعية والطبقية[1]. وفي هذا الإطار فقد اعتبر الباحث بأن ديمومة النظام السياسي هي خاصية إيجابية وإن التنشئة السياسية هي الوسيلة التي تقوم بهذه الخاصية.

وميّز الباحث بين نوعين من التنشئة السياسية حيث اعتبر **أولاً:** أن التنشئة السياسية التي لا تتعلق بالمسائل السياسية بصورة مباشرة وتقوم بها منظمات غير سياسية مثل العائلة أو المدرسة أو المجتمع المحلي أو النادي الرياضي بأنها تنشئة كامنة (Potential Socialization). **ثانياً:** التنشئة السياسية التي تتعهد بها المنظمات السياسية كالدولة والأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة والسلطات السياسية هي تنشئة غرضية (Intentional Socialization) أي تنشئة تتعلق بتكوين المواقف والاتجاهات السياسية عند الأفراد والجماعات[2] ومع اختلاف المنظمات التي تقوم بالتنشئة السياسية واختلاف أدواتها وأساليبها في ذلك وكذلك اختلاف المرحلة العمريّة التي يبرز فيها دور منظمة معينة دون غيرها فقد توصل الباحث إلى حقيقة مفادها إن التنشئة السياسية (هي عملية مستمرة ودائمة فهي لا تتوقف عند مرحلة الطفولة أو المدرسة أو العمل والإنتاج. فالتجارب والخبرات السياسية التي يكتسبها الأفراد من خلال احتكاكهم وتفاعلهم مع الدولة أو الحزب أو السلطة أو الجماعة الضاغطة، وإدراك الأفراد لدور رجال السياسة والقوة والحكم هي عوامل أساسية تسهم مساهمة فعالة في تحقيق التنشئة السياسية[3].

---

(1) المصدر السابق، ص225.

(2) المصدر السابق، ص226.

(3) المصدر السابق، ص227.

وركز الباحث على إن عملية التـنشئة السياسية لا يمكن أن تتم تلقائياً بل لابد لها من مجموعة من القنوات التي تقوم بإيصال التوجيهات السياسية للمجتمع لزرعها وترسيخها عند الأفراد والجماعات بحيث تصبح جزءاً من شخصياتهم، وقد قسمها إلى أربعة أقســـام أساسية هي:

1. المؤسسات الثقافية والتربوية.
2. وسائل الإعلام الجماهيرية.
3. العائلة.
4. المنظمات المهنية والشعبية.

ثم تطرق الباحث إلى دور كل منظمة من هذه المنظمات ففيما يخص المؤسسات الثقافية والتربوية فقد حددها بكل من المدارس والكليات والجامعات والمكتبات والمتاحف ومراكز البحث العلمي على أنها تلعب الدور الكبير والمؤثر في نشر الأفكـــار والقيم الوطنية والقومية والاشتراكية بين الناشئة وترسيخها في نفوسهم وحثهم على الالـتزام بها والتصرف بموجبها[1]. كما إنها تستطيع التصدي للتحديات العقائدية والفكرية التي يواجهها المجتمع. وعليه فإنه يجب أن تكون هناك فلسفة وإستراتيجية واضحة للتربية مستمدة من تراث وثقافة وأصالة المجتمع حيث (أن فلسفة التربية والتعليم التي تعتمد الأصول التراثية والأخلاقية للأمة العربية وتتبنى الممارسات الاشتراكية والإنسانية وتنتهج الطرق العلمية المنهجية في كشفها للحقائق وبنائها للنظريات والفرضيات والقوانين الكونية الشمولية المتعلقة بالاختصاصات النظرية والتطبيقية هي فلسفة تتناقض مع شتى الأفكار والطروحات التي تلتزمها وتتبناها الجهات والأوساط المعادية للأمة العربية[2].

---

[1] المصدر السابق، ص229.

[2] المصدر السابق، ص229.

أما فيما يخص وسائل الإعلام الجماهيرية فيذكر الباحث أن الرأي العام في المجتمع العصري الحديث يتأثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة بوسائل الإعلام الجماهيرية التي تسيطر عليها أجهزة ومنظمات الدولة كالتلفزيون والراديو والجرائد والمجلات والكتب والأفلام والتمثيليات التي تعرض من شاشات دور السينما والمسارح. ووسائل الإعلام الجماهيرية تستطيع خلال فترة الأمد البعيد المشاركة في تغيير الآراء والمواقف والميول والاتجاهات الاجتماعية والسياسية التي يحملها أبناء المجتمع تجاه القضايا والأمور الاقتصادية والاجتماعية والأيديولوجية التي تهمهم شريطة قيام هذه الوسائل بتكييف عروضها ومناهجها وفعالياتها الأدبية والفنية مع حاجات وطموحات الجماهير، وشريطة انسجام العروض والمناهج والفعاليات مع أفكار وممارسات وأهداف المؤسسات البنيوية للمجتمع الكبير[2].

كما يلاحظ الباحث بأنه إضافة إلى قدرة وسائل الإعلام الجماهيرية على تغيير الآراء والمواقف لدى المواطنين وزرع القيم والأفكار فإنها من ناحية أخرى قادرة على مواجهة الإعلام المعادي والرد عليه وتعريته وتوضيح زيفه ودجله من اجل تحصين المواطن ضد هذا الإعلام المعادي. ومن هذا المجال يؤكد الباحث على إن الاستعمار يكبح كل الجهود التي تبذلها الدول المتحررة لاستعادة هويتها الثقافية الخاصة وبعث تراثها وأمجادها وقيمها الحضارية والقومية، ولهذا يجب مواجهة التحديات الفكرية الاستعمارية مواجهة حقيقية ومن جميع الميادين خصوصاً ميادين الثقافة والاعلام[2].

أما فيما يخص العائلة فيرى الباحث بأنها من أهم قنوات التـنشئة السياسية حيث أنها من أولى المؤسسات البنيوية التي تؤثر في أفكار ومواقف

---

(2) المصدر السابق، ص233.

(2) المصدر السابق، ص235.

وسلوكية وأخلاقية الفرد. فهي تهتم بتـنشئة الطفل تـنشئة أخلاقية واجتماعية وطنية إذ تزرع عنده منذ البداية الخصال الأخلاقية التي يقرها المجتمع ويعترف بها وتصب في عروقه النظام القيمي والديني للمجتمع وتوجه سلوكه وتصرفاته في خط معين يتماشى مع مثل ومقاييس المجتمع[1]. ومن منطلق الوظائف الخطيرة والحساسة التي تقوم بها العائلة نحو الفرد وكذلك نحو المجتمع فإن الباحث يعلل اهتمام السياسي وكذلك الدولة بالعائلة وتقديم الخدمات التي تقوم بها مؤسسات الدولة المختلفة من أجهزة ومؤسسات اقتصادية وثقافية وتربوية ودينية وصحية وسكنية واجتماعية وترفيهية.

ويؤكد الباحث على إن العائلات التي تتمتع بمستويات اقتصادية واجتماعية وثقافية رفيعة فإن وعيها الأيديولوجي والسياسي ودرجة مسئوليتها والتزاماتها تجاه الدولة والمجتمع تكون ناضجة ومتطورة، بينما إذا كانت عائلات المجتمع متخلفة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً فإن وعيها الأيديولوجي والسياسي يكون مبعثراً ومستوى مسئولياتها والتزاماتها تجاه الدولة يكون واطئاً وضحلاً[2]. وبذلك فأنه من الواجب العمل المخلص والجاد على تحرير العائلات من الفقر والحرمان الاقتصادي والمضي قدماً نحو رفع مستوياتها المادية والمعاشية[3].

وبخصوص المنظمات المهنية والشعبية فإن الباحث يرى بأن لها دوراً مهماً ومتميزاً حيث أن المنظمات المهنية والشعبية تساهم من خلال نشاطاتها واعمالها الثقافية والتربوية بدور كبير في التوجيه الفكري والعقائدي لأبناء المجتمع الذين ينتمون إليها[4]. أما فيما يخص الواجبات التي تقوم بها المنظمات المهنية والشعبية فإن الباحث يرى أن طبيعة تلك الواجبات التثقيفية والفكرية التي

---

1. المصدر السابق، ص236.
2. المصدر السابق ص237.
3. المصدر السابق.
4. المصدر السابق، ص238.

تقوم بها تعتمد على سياساتها الوطنية وخططها التنظيمية وابعادها الحضارية وأغراضها التعبوية والمجتمعية[1]. ومثل هذه الواجبات لابد تنتج من زيادة الوعي الثقافي والعلمي لأبناء المجتمع، هذا الوعي الذي يُعتبر حجر الزاوية في مواجهة التحديات العقائدية التي يمارسها أعداء القومية العربية والتخلص من آثارها السلبية[2].

2. **دراسة الدكتور محمد علي محمد الموسومة بـ «التـنشئة السياسية»** وهي دراسـة نظريـة تحليليـة.

هذه الدراسة هي دراسة نظرية تحليلية في علم الاجتماع السياسي ضمنّها الدكتور محمد علي محمد لكتابه الموسوم (دراسات في علم الاجتماع السياسي) والذي صدر عام 1977م، وفيها يتطرق الباحث إلى كيفية تكوين الثقافة السياسية في المجتمع وكيفية اكتسابها الطابع المميز وما الذي يفسر تلك الفروق بين الشعوب في المشاعر والأفكار نحو المسائل السياسية. ولماذا تختلف الجماعات في اتجاهاتها السياسية داخل الدولة الواحدة؟ ويقدم تفسيراً لهذه الظواهر وهو تباين التـنشئة السياسية للأفراد والجماعات، وهذا المصطلح الأخـير «التـنشئة السياسية» يستخدم لوصف تلك العملية التي يكتسب الفرد من خلالها اتجاهاته نحو السياسة ويطورها[3]. وهناك منظمات عديدة تسهم في عملية التـنشئة السياسية يذكر الباحث منها الأسرة والمدرسة والحزب السياسي والتاريخ والمهنة والخبرات السياسية[4] كما يشير الباحث إلى نقطتين هامتين فيما

---

(1) المصدر السابق، ص239.

(2) المصدر السابق، ص241.

(3) محمد، محمد علي (الدكتور)، **دراسات في علم الاجتماع السياسي**، مطبعة الوادي، الإسكندرية 1997، ص136.

(4) المصدر السابق، ص137.

يتعلق بدراسات التـــنشئة السياسية وهما:

الأولى: إن معظم المناقشات التي دارت حول هذا الموضوع من تراث علم الاجتماع السياسي تذهب إلى أن التـــنشئة السياسية تحقق وظيفة تدعيم النسق والمحافظة عليه، فالاستقرار خاصية مرغوبة وإيجابية والتـــنشئة هي الوسيلة التي يصبح الفرد من خلالها واعياً بالنسق السياسي والثقافة ومدركاً لهما. أما أولئك الذين ينحرفون عن هذه الثقافة فهم أفراد لم تفلح تنشئتهم على نحو ملائم. أما **الثانية** فهي إن الباحثين في مجال التـــنشئة السياسية ربما لرغبتهم في إظهار ملاءمة دراستهم للنسق السياسي كانوا يتجهون نحو الاستنتاجات التأملية من واقع بيانات تتعلق باتجاهات صغار الشباب نحو الثقافة السياسية للكبار وأداء النسق السياسي لوظائفه. وهذه الاستـــنتاجات تنطوي على افتراضات غير محققة عن الانتقال من مرحلة الشباب إلى مرحلة النضج السياسي وتكشف هذه الافتراضات عن ظواهر مثل: التـــنشئة، والشخصية، والمعتقدات السياسية، والسلوك الفردي وأنماط السلوك الاجتماعية[1].

ويشير الباحث إلى تباين تأثير المنظمات التي تتم من خلالها عملية التـــنشئة، ففي السنوات المبكرة من حياة الفرد تلعب الأسرة دوراً أساسياً، ولكن حين يتم الالتحاق بالمدرسة، ثم يخرج إلى ميدان العمل بعد ذلك وينخرط في جماعات الرفاق فإن منظمات التـــنشئة السياسية تصبح متعددة وقد تتعارض فيما بينها من حيث المبادئ التي تسعى إلى توكيدها عند الفرد. وربما جاز التفريق بين هذه المنظمات على أساس أن بعضها منظمات غير سياسية والبعض الآخر منظمات سياسية أو ذات طبيعة سياسية، وهذا ما يجعل الباحث يصف دور النوع الأول من المنظمات مثل (الأسرة) بأنه تـــنشئة كامنة. أما دور المنظمات

---

(1) المصدر السابق، ص138.

الأخرى فهو يمثل تـنشئة غرضية، ويتمثل جوهر الغرض والقصد في هذه الحالة في أن المنظمات ذات الطابع السياسي إنما تستهدف تكوين اتجاهات سياسية في المحل الأول لدى الأفراد. أما الاهتمام بالأسرة بوصفها إحدى محددات الثقافة فهو يرجع إلى الدور الهام الذي تلعبه الأسرة في تشكيل اتجاهات الأبناء وإكسابهم قيماً أساسية تظل معهم طول حياتهم[1].

ويتطرق الباحث إلى دور الأحزاب السياسية في الدول النامية حيث يشير إلى أنها تلعب دوراً يقترب إلى حد كبير من الدور الذي تلعبه الأسرة في عملية التـنشئة السياسية أو في خلق وتغيير الثقافة السياسية. فإذا سلمنا بأن هناك تخلفاً في نظم هذه الدول. فإن الحزب سوف يصبح أكثر من مجرد أنه أداة انتخابية أو تجمع يعبر عن الموقف السياسي لدى طائفة معينة من الجماهير. إن الحزب يستطيع أن يوفر العمل لعدد كبير من الناس وأن يجعل بينهم وبين الحكومة القائمة صلات متنوعة، وهو يوفر المعلومات ويحقق التكامل بين الجماعات المختلفة ويقترح البرامج القومية. وبإيجاز فإنه يقوم بدور هائل في التـنشئة السياسية[2].

ويخلص الباحث إلى أن التـنشئة السياسية عملية مستمرة ودائمة فهي لا تتوقف عند مرحلة الطفولة أو المدرسة. فالخبرات السياسية للفرد مع الحكومة أو الحزب أو البوليس، وإدراك الأفراد لدور رجال السياسية كلها عوامل تسهم في تحقيق التـنشئة السياسية[3].

3. **دراسة سناء نجم العباسي الموسومة «دور العائلة في التـنشئة السياسية»** وهي رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى قسم الاجتماع في كلية الآداب جامعة بغداد 1987 .

---

(1) المصدر السابق ص ص138-139.

(2) المصدر السابق.

(3) المصدر السابق، ص140.

وهذه الدراسة هي دراسة ميدانية أجرتها الباحثة في مدينة بغداد للتعرف على دور العائلة في التـــنشئة السياسية ومساهمتها في غرس القيم الوطنية والقومية عند الأبناء. وقد استعرضت الباحثة في الجانب النظري من بحثها العلاقة العضوية بين التـــنشئة السياسية والتـــنشئة الاجتماعية وأثر الواحدة في الأخرى. إضافة إلى تناولها لموضوع القنوات الفكرية والتربوية للتـــنشئة السياسية ومدى تأثير كل قناة من هذه القنوات في غرس القيم السياسية عند الأبناء. وتشير الباحثة إلى أن السلوك الاجتماعي من نتاج عملية التـــنشئة الاجتماعية فمن المحقق أن يكون السلوك السياسي أيضاً من نتاج هذه العملية الشاملة ويتم ذلك من خلال مؤسسات عديدة تساهم وتشترك في عملية التـــنشئة السياسية للأفراد وأول هذه المؤسسات هي العائلة. ومن المعروف والمتفق عليه أن العائلة هي أول وسط اجتماعي يستـــقبل الفرد

ويتفاعل معه وهو في أيامه الأولى لا يعي شيئاً من أمور الحياة فتضع البصمات الأولى عليه والتي سيكون لها الأثر البالغ في تشكيل سلوكه وشخصيته. وعلى حد قول الفيلسوف الإنجليزي (جون لوك) «إن الإنسان يولد وعقله صفحة بيضاء ينقش عليها المجتمع ما يشاء». فتتولاه العائلة بالعناية والتربية لأجل أن يكون اجتماعياً يستطيع التكيف مع المجتمع الذي يعيش فيه وتكسبه الصفات الإنسانية و الاجتماعية لأن هذه الصفات لا تولد مع الفرد ولكنها تنمو من خلال الوقت عندما يشارك الآخرين تجارب الحياة. وبذلك تتعدى مسؤولية العائلة تلبية الاحتياجات الفسيولوجية إلى مهمة التربية الاجتماعية والأخلاقية والتربية السياسية والوطنية التي تتبناها إزاء أولادها ويساعدها في أداء مهمتها هذه علاقاتها الأولية والصميمية مع أبنائها وتفاعلهم معها[1].

وتتطرق الباحثة إلى أنه بواسطة العائلة يتم زرع القيم الاجتماعية والأخلاقية والسياسية في نفوس الأبناء والتي غالباً ما تكون في أول أمرها

---

(1) العباسي. سناء نجم: **دور العائلة في التـــنشئة السياسية**، رسالة ماجستير غير منشورة. مقدمة إلى قسم الاجتماع، كلية الآداب، بغداد 1987، ص52.

بسيطة ومتناسبة مع المرحلة العمرية للأبناء، وأول هذه القيم هو الحب المتمثل بحب الأسرة والولاء لها والتي ستكون النواة الحقيقية لحب الوطن ومنبع للوطنية والقومية لأن الوطنية بالأساس هي حب الوطن الذي ولد فيه الفرد ونشأ وترعرع، والقومية بالأساس هي حب الأهل الذي يتطور إلى حب الناس جميعاً. وعندما تزرع العائلة في نفوس أبنائها الحب فإنها ستضيف الولاء والطاعة والتضحية لها من قبل أبنائها[1].

وتغرس العائلة في نفوس أبنائها الصغار أمجاد الماضي والاعتزاز بتراث الأمة وتعرّفهم بشكل مبسط وبأسلوب قصصي تاريخ الأمة الحافل بالبطولات والانتصارات والإنجازات التي تحققت منذ أن أدى الرسول العظيم محمد ﷺ رسالته ضد الكفار، وتعرّفهم بأسماء القادة والعلماء أمثال علي بن أبي طالب وخالد بن الوليد وسعد بن أبي وقاص وأبن الهيثم وأبن النفيس... وتوضح لهم بأن هؤلاء كانوا أجدادهم ولابد من الانتساب إليهم والافتخار بهم. إن مثل هذه الذكريات التاريخية المتمثلة بالمفاخر السالفة تقرب النفوس وتكوّن بينها نوع من القرابة المعنوية[2].

وفي إطار أثر التـــنشئة السياسية في التـــنشئة الاجتماعية أشارت الباحثة إلى أنه من المهام الأساسية لعملية التـــنشئة السياسية تمرير ونقل المعرفة والآراء والمبادئ ذات المضمون السياسي إلى الأفراد لغرض إعدادهم إعدادا اجتماعيا سليماً وخلق منهم مواطنين صالحين يساهمون في الحياة بكافة مجالاتها الاجتماعية والاقتصادية والتربوية مما يسهل من عملية اندماجهم بالمجتمع. وإن هذا الإعداد يتوقف على نوعية القيم والأفكار والمبادئ التي اكتسبها الفرد خلال عملية التـــنشئة الاجتماعية والمتمثلة بقيم المجتمع وآرائه ومبادئه كما يتوقف

---

(1) المصدر السابق، ص53.

(2) العباسي، سناء نجم، دور العائلة في التـــنشئة السياسية، مصدر سبق ذكره، ص 54.

على المبادئ والتجارب التي مر بها وطريقة التعامل معها ومدى تأثير ذلك على شخصيته وسلوكه واتجاهه في المستقبل[1].

أما فيما يخص قنوات التـــنشئة السياسية فقد لاحظت الباحثة أن القنوات الفكرية والتربوية تساهم في عملية التـــنشئة السياسية ونشر الأفكار والقيم والممارسات الثورية والثقافية والسياسية لغرض ترسيخها في عقول ونفوس أبناء المجتمع. وتنتهج من أجل تحقيق ذلك وسائل متنوعة فتقوم المؤسسات الثقافية بتنمية الجوانب الثقافية والعلمية والسياسية للطلبة على اختلاف أعمارهم وأجناسهم ومراحلهم الدراسية عن طريق مناهجها ومناشطها وكوادرها التدريسية ونظمها وأساليبها التربوية التي تؤكد جميعها على تنمية الوعي السياسي والاجتماعي الذي يعتبر حجر الزاوية في بناء الشخصية الوطنية والقومية وفي تنمية قدراتهم الذهنية لغرض الاستفادة منهم في عملية بناء وتحديث المجتمع. وتساهم وسائل الإعلام بوسائلها المباشرة وغير المباشرة وعن طريق برامجها ونشاطاتها المتنوعة بتحصين المواطن من التيارات الفكرية والسياسية المعادية التي تنال من أمن وحرية الوطن واستـــقلاله وتقوم بتزويدها بالمعلومات والأخبار السياسية الصحيحة التي تؤكد ثقتهم بمجتمعهم ووطنهم والرد على كافة الأكاذيب ودحضها بما يضمن استقرار المجتمع، كما تؤكد على أهمية خلق ثقافة سياسية تتضمن الإيمان بضرورة المشاركة في بناء المجتمع والإحساس القوي بالمواطنة وبكل ما يترتب عليها من حقوق والتزام تجاه الوطن والأمة. كما تقوم المنظمات الجماهيرية كالأحزاب والاتحادات والنقابات الموجودة في المجتمع بمهمة التوعية والتثقيف السياسي لمنتسبيها من خلال برامجها ونشاطاتها التي تؤكد على نشر الأفكار والقيم والممارسات الثورية الهادفة إلى زيادة وعيهم

---

[1] المصدر السابق، ص56.

السياسي والاجتماعي والذي هو أساس الإيمان والمشاركة في بناء الوطن[1].

أما بالنسبة للقيادة والقائد والدور الذي يلعبانه في التـــنشئة السياسية فتذكر الباحثة بأن ذلك ينطلق أساساً من كونهما مثلاً يقتدى به في كل جانب من جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية باعتبار أن القيادة ظاهرة لابد منها في كل المجتمعات وفي كل الجماعات. والقائد هو المثل الأعلى في نظر الجمهور أو الشعب فيما يتمتع به من صفات وبالأخص الإيجابية كالشجاعة والإقدام والتضحية وقوة الإرادة والإيمان بالمبادئ والمروءة والصدق. ولابد لهذه القنوات من التنسيق فيما بينها من حيث العمل الفكري والتربوي والخطط والأساليب والغايات حتى تستطيع أن تتكامل فيما بينها لخدمة الوطن والمجتمع وبذلك تضمن استقرار المجتمع وتوحيده من ناحية وتحقيق أهداف الأفراد والجماعات من ناحية أخرى[2].

أما فيما يتعلق بالنتائج الميدانية التي أسفرت عنها الدراسة فقد أكدت أن للبناء الوظيفي للعائلة دوراً وتأثيراً واضحاً في التـــنشئة السياسية فمن ناحية نظام السكن وأثره في التـــنشئة السياسية أثبتت الدراسة عدم وجود فرق بين العوائل التي تسكن بيتاً مستقلاً عن التي تسكن مع الأقارب من ناحية اهتمامها بالتربية الوطنية للأبناء على المستوى الوطني فيما يتعلق بمعنى حب الوطن والتضحية في سبيله، وعلى المستوى القومي في مضمار توضيح الأخطار والتحديات التي تجابه الوطن والأمة[3]. وفيما يتعلق بدور العلاقات العائلية والزواجية والقرابية في التـــنشئة السياسية فقد أكدت بأن العلاقات الاجتماعية بين الزوجين قائمة على أساس مبدأ التعاون المشترك في تربية الأبناء اجتماعياً وسياسياً، وإن هناك تفاهماً وانسجاماً بينهما مما يساعد على تطابق وانسجام آرائهما الاجتماعية

---

(1) المصدر السابق، ص129.

(2) المصدر السابق، ص130.

(3) المصدر السابق، ص286.

والسياسية وقد يؤدي ذلك إلى سهولة تمرير الأفكار والمفاهيم السياسية إلى الأبناء وإلى سرعة استجابة الأبناء لها[1]. أما بالنسبة لدور الخلفية الاجتماعية للعائلة العراقية في التـــنشئة السياسية فقد أسفرت نتائج البحث عن أن للخلفية الاجتماعية للعوائل تأثيراً واضحاً في التـــنشئة السياسية للأبناء، فالظروف والأحوال الاجتماعية والاقتصادية والنفسية التي يعيش في كنفها الأفراد لها دور في بلورة القيم الاجتماعية والسياسية لديهم. وقد توصلت الدراسة إلى أن للوالدين دوراً هاماً في تشجيع انتماء الأبناء إلى الحزب الذي يؤمنان به أي إعطاء الهوية الحزبية للأبناء وتحديد المسار الفكري لهم منذ الصغر عن طريق تشجيعهم بالانتماء إلى الاتحادات والمنظمات الجماهيرية[2]. وفيما يتعلق بأثر أساليب التـــنشئة الاجتماعية في التـــنشئة السياسية فقد توصلت الباحثة إلى أن هناك عدة أساليب تستخدمها العوائل في تربية وتقويم الأبناء وأن هناك اختلافاً بين الخلفيات الاجتماعية حول استخدام هذه الأساليب فالعوائل العمالية والفلاحية تحبذ أما استعمال الأساليب المتساهلة وأما الأساليب القاسية في تـــنشئة الأبناء اجتماعياً وسياسياً[3].

واستدلت الدراسة إلى أن العوائل العراقية تعاني من صعوبات عديدة تقف عقبة في طريق تـــنشئة الأبناء اجتماعياً وسياسياً، ويشكل المستوى الثقافي للوالدين والأهل والأقارب في تربية الأبناء والاختلاف بين الزوجين والتقاطع بين العائلة ومؤسسات المجتمع في التـــنشئة السياسية والاجتماعية وظروف عمل الزوجين أهم هذه الصعوبات[4].

---

(1) المصدر السابق: ص287.

(2) المصدر السابق: ص289.

(3) المصدر السابق: ص290.

(4) المصدر السابق: ص ص291-292.

المبحث الثاني
دراسات أجنبية

1. دراسة ريتشارد داوسن وكارون داوسن وكينيث برويت الموسومة «طرق التعلم السياسي»[1].

وهي دراسة أمريكية تحليلية ضمنها الباحثون لكتابهم «التنشئة السياسية» حيث وجهوا اهتمامهم إلى التساؤل حول الكيفية التي تتم بها التنشئة السياسية وعن طريق أي من العمليات يكتسب الفرد توجهاته السياسية الخاصة؟ وما هي الطرق والأساليب التي تستعملها قنوات التنشئة في نقل المعلومات والقيم والاتجاهات السياسية؟

وقد نبه الباحثون إلى أن التنشئة السياسية تضمن التفاعل بين الفرد وقنوات التنشئة، فكل قناة من قنوات التنشئة برسالتها الخاصة والفرد بحاجاته وميوله الخاصة يبرزان جوانب مختلفة من تجارب وخبرات التنشئة، وكلاهما يؤثر على نتائج التنشئة[2]. وقد لاحظوا بأنه يوجد رأيان حول مفاهيم التنشئة السياسية حيث ينظر الرأي الأول إلى التنشئة السياسية أساساً على أنها نقل للتوجهات السياسية من مختلف قنوات التنشئة إلى الفرد المراد تنشئته، حيث أن الوالدين مثلاً ينقلان مواقفهما الأيديولوجية إلى أولادهم، وكذلك المدارس تحاول نقل المعلومات والأحاسيس الإيجابية تجاه الأمة والوطن إلى تلاميذها، كما تتم الإشارة أحياناً على مستوى المجتمع بأن التنشئة السياسية تتضمن نقل الثقافة السياسية من جيل إلى آخر.

---

(1) داوسن، ريتشارد وآخرون . التنشئة السياسية. منشورات جامعة قاريونس. ترجمة د.مصطفى هيثم، د.محمد زاهي المغربي. منشورات جامعة قاريونس 1990م. ص129.

(2) المصدر نفسه.

أما الرأي الثاني فيركز بصورة أكبر على نمو الفرد وتطور الوعي السياسي لديه وتكوين أسلوبه الخاص في التفكير حول السياسة والعلاقات السياسية حيث أن للأفراد طرقاً مختلفة للتفكير حولها، ويوجد اختلاف كبير في مستوى الوعي السياسي بين مختلف الأفراد، ولذلك يرى الباحثون بأن حاجات الفرد وتجاربه وقدرته على التفكير والفهم تبرز كمكونات أساسية في أي وضع من أوضاع التعلم السياسي[1]. وعلى الرغم من أن هناك بعض الأنماط العامة لتطور التفكير السياسي، فمعظم الكبار مثلاً لديهم قدرة أفضل من الأطفال على التعامل مع تجريدات البيئة السياسية؛ إلا أن مستوى الوعي السياسي والطريقة التي يتم بها استقبال المنبهات والمحفزات السياسية تظل فردية[2].

ثم يتطرق الباحثون إلى أن أدبيات التـــنشئة السياسية حددت نمطين عامين جداً للتـــنشئة السياسية هما **أولاً:** الأنماط المباشرة للتعلم السياسي **وثانياً:** الأنماط غير المباشرة للتعلم السياسي. وفي إطار التـــنشئة السياسية غير المباشرة يقول الباحثون بأنها تعني الاكتساب المبدئي لميول ونزعات هي في حد ذاتها ليست سياسية ولكنها تؤثر على تطور التوجهات ووجهات النظر السياسية المحددة فيما بعد، حيث أن التوجهات غير السياسية يتم اكتسابها أولاً، وبعد ذلك يتم توجيهها نحو الأمور السياسية لتكون التوجهات السياسية[3]. أما في إطار التـــنشئة السياسية المباشرة فيقولون بأنها تشير إلى العمليات التي تكون فيها التوجهات التي يراد نقلها ذات محتوى سياسي صرف حيث أن النمط المباشر يتضمن النقل المبدئي لتوجهات سياسية واضحة[4].

وفي متن هذه الدراسة ينبه الباحثون إلى ضرورة عدم الخلط بين التعليم المباشر وغير المباشر من جانب. و التمييز بين التـــنشئة المقصودة وغير

---

(1) المصدر السابق، ص130.

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر السابق، ص131.

(4) المصدر السابق، ص132.

المقصودة من ناحية أخرى[1]. إذ أدى ذلك إلى الربط بين التـنشئة السياسية غير المباشرة والتنشئة غير المقصودة من جهة، وبين التـنشئة السياسية المباشرة والتـنشئة السياسية المقصودة من جهة أخرى. ويعتقدون بأن هذا الربط غير صائب لأنه يحد من فائدة هذين التمييزين لأن التـنشئة السياسية المباشرة قد تكون مقصودة وظاهرة. وأعطوا مثلاً على ذلك عندما يحث مدّرس الفصل تلاميذه لأن يكونوا مواطنين صالحين وأن يطيعوا القوانين، بينما يكون التعلم المباشر غير مقصود كأن يتعود الطفل الخوف من الشرطة نتيجة لسماعه لإخوانه الأكبر سناً وهم يتحدثون عن تعرضهم للضرب من رجل الشرطة. أما التـنشئة غير المباشرة فقد تكون مقصودة كأن يتم إخبار الطفل بأن الصبي الصالح هو الذي يطيع الكبار، وقد تكون غير مقصودة كأن يتعلم الطفل ضرورة القواعد القانونية من خلال المشاركـة في الألعاب الرياضيـة في الحي[2].

ويعطي الباحثون بعض التفسيرات المحددة التي يحدث من خلالها نمط التـنشئة السياسية غير المباشرة ويتطرقون في هذا المجال إلى:

1. الانتقال الشخصي للتوجهات السياسية (Interpersonal Transference)

فهو أحـد أنماط التعليم السياسـي غير المباشـر وقد أطلق عليه هيـس (R. Hess) وتورني (J. Torney) اسم الانتقال الشخصي ولقد أوضحا الافتراضات المتعلقة بهذا النمط على النحو التـالي[3]: «هذا النموذج يفترض أن الطفل يقترب من التـنشئة السياسية المباشرة وهو يملك رصيداً من الخبرة حول العلاقات الشخصية ومن الإحساس بالرضا. و نتيجة لخبرته كطفل في الأسرة وكتلميذ في المدرسة فإن الطفل يكون قد نمى وطور علاقات متعددة الجوانب مع

---

(1) المصدر نفسه.

(2) المصدر السابق، ص133.

(3) المصدر السابق، ص136.

رموز السلطة. أما في علاقته اللاحقة مع السلطة، فإنه سيكون أنماطاً من التفاعل مماثلة لتلك الأنماط التي خبرها مع أشخاص في بداية حياته».

2. التدرب المبدئي (Apprenticeship).

يذكر الباحثون بأن هذا النمط من أنماط التعليم غير المباشر يرتبط بنمط الانتقال الشخصي، فهو أيضاً يستلزم نقل الخبرات التنموية أو التطورية في المحيط غير السياسي. إلى المحيط السياسي ويحدث التعلم عن طريق التدريب المبدئي عندما يكتسب الفرد المهارات والقيم المستعملة في إطار ومحيط سياسي محدد[1].

3. التعميم (Generalization)

ويرتبط التعميم كنمط من أنماط التنشئة السياسية غير المباشرة بالنمطين الآخرين السابقين. ففي كثير من الحالات تتسع القيم الاجتماعية لتشمل أهدافا سياسية محددة. الذات السياسية للفرد هي جزء لا يتجزأ من نظام معتقداته الكلي. ولقد كان (فيربا) مقنعاً في كتاباته حول هذه النقطة حيث قال[2]: «إن المعتقد السياسي وأنماط القيم في الثقافة ــ وهي تلك القيم العامة التي لا تشير أو تدل على أهداف سياسية محددة ــ تلعب عادة دوراً رئيسياً في بناء الثقافة السياسية. إن أبعاد المعتقد الأساسي مثل نظرة الإنسان لعلاقته مع الطبيعة أو منظوره للوقت وتصوره للطبيعة الإنسانية والطريقة السليمة للتكيف مع أخيه الإنسان، إلى جانب التوجيهات تجاه النشاط والحركية بصفة عامة لها علاقة متبادلة بشكل واضح مع الاتجاهات السياسية المحددة».

أما بخصوص الأنماط المباشرة للتنشئة السياسية أو فكرة التعلم المباشر فيقول الباحثون أنهم يعنون بذلك الخبرات التي تكون فيها أنماط التعلم سياسية

---

(1) المصدر السابق، ص137.

(2) المصدر السابق، ص141.

بشكل واضح ويقترحون عدة أنماط من التعلم السياسي المباشر مثل:

1. التـــقليد والمحاكاة (Imitation)

ويذكرون في هذا المجال أن التقليد والمحاكاة هي أحد أهم أنماط التعلم الاجتماعي المعروفة للإنسان وأكثرها انتشاراً وثباتاً[1]. فالصغير والكبير الذكي والأقل ذكاء، يعتمدون على التعلم بالمحاكاة. أهمية المحاكاة في التعلم الاجتماعي واضحة من خلال ملاحظة الطفل وهو يتعلم المشي والكلام. المهارات الأساسية التي ينميها الإنسان، الحركية والاتصال، يكتسبها الطفل بدرجة كبيرة عن طريق محاكاة ما يراه ويسمعه.

2. التـــنشئة التوقعية (Anticipatory Socialization)

ويشير الباحثون إلى ما حدده عالم الاجتماع ميرتون (R. Merton) حول نمط التعلم عن طريق التـــنشئة التوقعية حيث أن الأفراد الذين يأملون في الحصول على وظائف مهنية أو أوضاع اجتماعية عالية، غالباً ما يقتبسون القيم والسلوكيات المرتبطة بهذه الأدوار قبل تقلد هذه الأدوار بوقت طويل[2].

3.التعليم السياسي (Political Education)

ويوضحه الباحثون على أنه مصطلح يطلق على المحاولات المقصودة والمباشرة لنقل التوجهات السياسية[3]. وهذا يتم عن طريق وسائل التـــنشئة المختلفة كالأسرة والمدرسة والمؤسسات السياسية والحكومية والجماعات المختلفة والمنظمات. ولعل ما يميز هذا النمط هو أنه عكس المحاكاة والتـــنشئة التوقعية حيث أن المبادرة في هذا النمط من التـــنشئة السياسية تأتي عن طريق

---

(1) المصدر السابق، ص 144.

(2) المصدر السابق، ص 146.

(3) المصدر السابق، ص 147.

الجهة التي تقوم بالتـــنشئة وليس عن طريق الفرد المراد تنشئته[1].

4. الخبرات والتجارب السياسية (Political Experiences)

ويقول الباحثون بأن هذا النوع الأخير من التـــنشئة السياسية المباشرة ينتج عن الخبرات والتجارب السياسية. على الرغم من أن فكرة الخبرات والتجارب السياسية تتداخل بعض الشيء مع مفهوم التعليم السياسي، فإن التركيز هنا على الشخص الذي تتم تنشئته وليس على من يقوم بالتـــنشئة[2].

وفي خلاصة هذه الدراسة يقول الباحثون «لقد عرضنا ثلاثة أنماط من التعلم السياسي غير المباشر وأربعة أنماط من التعلم السياسي المباشر. وهذا العرض أوضح تعقد وتعدد العمليات التي يكتسب الفرد من خلالها توجهاته السياسية. هذه الأنماط ليست مقصورة وغير متداخلة، ففي العملية الكلية للتـــنشئة السياسية تلعب جميع هذه الأنماط دوراً في اكتساب التوجهات السياسية»[3]. كما يذكرون بأن التـــنشئة السياسية المباشرة من الأرجح أنها اكثر أهمية فيما يتعلق باكتساب المعلومات والمعرفة السياسية وتكوين الانتماءات السياسية. أما التـــنشئة السياسية غير المباشرة فيبدو أنها اكثر صلة وارتباطاً بتنمية وتطوير الطرق الأكثر عمومية التي يربط الفرد نفسه من خلالها بالعالم السياسي[4].

2. دراسة البروفيسور فلاديمير سيخومانسكي الموسومة «التربية والسياسة»

تتعلق هذه الدراسة بالتطرق إلى موضوعين رئيسيين هما: أصول التربية التي يقتفيها المعلم أو المدرس نحو طلبة المدارس الابتدائية والثانوية في الاتحاد

---

(1) المصدر نفسه.

(2) المصدر السابق، ص148.

(3) المصدر السابق، ص ص151-152.

(4) المصدر السابق، ص152.

السوفيتي السابق وأثر أصول التربية هذه في تعليم الناشئة والشباب القيم المبدئية والأخلاقية التي تمكنهم من اكتساب الخصال الشخصية الإيجابية التي تبني شخصياتهم وتنميها بحيث تكون قادرة على لعب الأدوار الوظيفية الملقاة على عاتقهم، وتزويدهم بالمعرفة والمعلومات التي تساعدهم في معرفة العلوم والفنون والآداب التي من خلالها يستطيعون استيعاب البيئة والقوى الموضوعية والذاتية المؤثرة فيها[1]، وثانياً ربط عملية التربية باكتساب الخبرات والمعارف السياسية التي تعمق الوعي السياسي عند طلبة المدارس منذ نعومة أظفارهم لكي يكونوا مدركين للأوضاع السياسية المحيطة ببلدهم والأخطار والتحديات السياسية والأمنية التي يتعرض لها مجتمعهم نتيجة الصراعات والتناقضات الموجودة بين القوى الدولية التي تتنافس فيما بينها ليسط

نفوذها على دول العالم[2]. فضلاً عن معرفة الناشئة والشباب طبيعة الأوضاع السياسية التي يعيشها مجتمعهم لكي يكونوا في موقع يستطيعون من خلاله تقييم الأوضاع السياسية على نحو يخدم مصالح بلدهم وشعبهم وأمتهم. وهنا يكون التعليم قد خدم الناشئة والشباب في ثلاث اتجاهات رئيسية هي ــ بناء شخصياتهم الاجتماعية، وتزويدهم بالثقافة والمعرفة والخبرة العلمية والفنية والأدبية، مع تعميق وعيهم السياسي والاجتماعي لكي يكونوا مدركين لطبيعة الظروف والأحداث السياسية والاجتماعية التي تدور في بلدهم وفي دول العالم الأخرى كيما يتفاعلون معها بصورة إيجابية كمواطنين ملتزمين يعتمد عليهم المجتمع في مسيرته الآنية والمستقبلية[3].

---

(1) Sukhomlinsky , V. *On Education*, Progress Publishers, Moscow, 1977 .P. 51

(2) .Ibid, P. 53

(3) .Ibid, P.59

في دراسة التربية والسياسة يؤكد سيخومانسكي على الطرق القويمة في تربية الناشئة والشباب والتي ينبغي على المعلم أو المدرس الأخذ بها عند قيامه بتعليم الطلبة والتفاعل معهم. لعل من أهم النقنيات التي ينبغي أن تكون موجودة عند المعلم هي ما يلي:

أولاً: أن يكون المعلم رقيقاً مع الطلبة ويعني سيخومانسكي بالرقة التعامل الإنساني والاجتماعي الإيجابي الذي يجذب التلاميذ للمعلم بحيث يكون المعلم قدوة لهم ليس في التعليم فحسب وإنما كشخصية جذابة يمكن أن تبني الجيل الجديد بناءً رصيناً ومحكماً. وهنا ينبغي على المعلم أن لا يستعمل الكلمات النابئة والخشنة مع التلاميذ لأن مثل هذا الاستعمال يفقد ثقة التلاميذ بالمعلم ويجعل الطلبة يكرهون المعلم والمدرسة التي يدرسون فيها[1].

ثانياً: أن لا يكون المعلم متحيزاً لمجموعة من الطلبة ضد مجموعة أخرى، بل يجب أن يعامل الجميع بالتساوي دون تمييز بين طالب وآخر، لأن مثل هذا التمييز يجعل بعض الطلبة يكرهون الدرس والمعلم والمدرسة خصوصاً إذا كان التمييز لا يخدم أغراض بعض الطلبة ويعطي طلبة آخرين أكثر مما يستحقون.

ثالثاً: أن يحبب المعلم الدرس للطلبة وذلك من خلال استعمال عدة أساليب منها وسائل التوضيح ومزج المادة العلمية ببعض القصص الفكاهية التي يتذوقها الطلبة وذات الذوق الرفيع، مع المشاركة في الأنشطة اللاصفية من قبل المعلمين والطلبة حيث أن هذه المشاركة في الأنشطة اللاصفية تحول الدرس من إطاره الرسمي إلى إطاره غير الرسمي الذي يبني العلاقات الإنسانية بين المعلم والطلبة ويوطد أواصرها[2].

---

(1) Ibid, P.60

(2) .Ibid. , P. 131

رابعاً: أن لا يهتم المدرس أو المعلم بالمادة العلمية التي يلقيها على الطلبة أو التلاميذ فقط بل يجب أن يعطي اهتماماً متزايداً بزرع القيم الإيجابية وبناء الشخصية النموذجية عندهم لكي يكون الدرس قد أوفى بجميع متطلباته وهي تزويد الطلبة بالمعلومات والمساهمة في بناء شخصياتهم[1].

خامساً: لا يستعمل المعلم أسلوب الدرجات و الامتحانات في تخويف الطلبة وحملهم على الدراسة والسعي والاجتهاد لأن المعدلات أو الدرجات وضعت من أجل مكافأة المجتهد وليس عقوبة الطلبة الذين لا يستطيعون الحصول على درجات عالية. ومن لا يحصل على الدرجات العالية ينبغي على المعلم أن ينتبه للأسباب الموضوعية والذاتية التي جعلتهم غير قادرين على الحصول على هذه الدرجات، وأن يعمل المعلم ما في وسعه واستطاعته على إزالة هذه الأسباب لكي يستطيع الطلبة الحصول على الدرجات العالية. وإذا أخفق المدرس بهذه المهمة فإن الخطأ يكون من جانبه وليس من جانب الطلبة.

سادساً: على المعلم أن يعالج موضوع الدرجات الواطئة التي حصل عليها بعض الطلبة وهذا يكون من خلال تشويق المادة العلمية لهم وتبسيطها بحيث يستطيع الطلبة استيعابها لأنه لا يوجد طالب لا يحمل درجة من الذكاء، لكن الظروف هي التي جعلت بعض الطلبة لا يحصلون على الدرجات المطلوبة، وهنا من واجب المدرس أو المعلم مواجهة هذه الظروف بطريقة تمكن الطالب من تذليلها ومن ثم الحصول على الدرجات المطلوبة[2].

سابعاً: أن يربط المعلم المادة العلمية التي يدرّسها بمعطيات الوسط الاجتماعي والحضاري المحيطة بالطلبة لكي لا تكون المادة غريبة عنهم ولا يستطيعون استيعابها وفهمها وهنا يمكن للمدرس أو المعلم أن يخرج من المدرسة مع تلاميذه إلى الحياة الاجتماعية الطبيعية لكي يشاهد الطلبة بأنفسهم طبيعة

---

(1) Ibid. , P.135

(2) Ibid. , P.140

المظاهر التي يدرسونها في الكتب والمصادر[1]. إذ أن المطالعة فقط لا تعلم الطلبة المعلومات بل المشاهدة والتجربة العملية مع المطالعة هي التي تبصرهم بطبيعة المعارف والمعلومات المطلوب دراستها واستيعابها.

ولا يكتـــفي سيخومانسكي بذكر تقنيات التربية والتعليم التي ينبغي على المعلم أن يكون ملماً بها، بل يذهب أبعد من ذلك إذ يربط تقنيات التربية والتعليم هذه باستيعاب المبادئ والقيم الأخلاقية والاجتماعية والتي هي من واجب المعلم أن يزرعها عندهم لكي يكونوا مزودين بالمعرفة العلمية والمثل القيمية التي تمكنهم من فهم واستيعاب الأوضاع السياسية والاجتماعية داخل بلدهم وخارجه، علماً بأن المعرفة السياسية المتعلقة بالأوضاع الداخلية والخارجية للبلد إنما تعمق الوعي السياسي عند الناشئة والشباب هذا الوعي الذي لابد منه في بناء شخصية الإنسان النموذج الذي يعتمد عليه المجتمع الاشتراكي في بنائه وإعادة بنائه على نحو يحقق أهدافه القريبة والبعيدة.

ويتطرق سيخومانسكي في نهاية كتابه إلى المفردات السياسية التي يتطلب من المعلم تزويد الطلبة بها لكي يكونوا مدركين للظروف السياسية الداخلية والخارجية وبالتالي متكيفين مع الأوضاع التي يعيشها مجتمعهم[2]، علماً بأن المفردات السياسية التي ينبغي على المعلم تزويد الطلبة بها أثناء تعليمه لهم على النحو الآتي:

أولاً: جعل الطلبة يقدرون ويحترمون بلدهم وينحازون له في جميع قضاياه الداخلية والخارجية[3]. وهذا لا يمكن أن يكون دون قيام المعلم بزرع قيمة الوطنية عندهم، وقيمة الوطنية تعني حب الوطن والوفاء له والتضحية من أجله.

---

(1) Ibid. , P. 258

(2) .Ibid. , P.273

(3) ؟؟؟؟؟؟؟

ثانياً: أن يعلم التلاميذ التمييز والفرز بين أصدقاء وأعداء وطنهم وأمتهم وأن يجعلهم يحترمون الأصدقاء ويتعاونون معهم ويكنون روح الإخلاص والوفاء لهم ويكرهون الأعداء ويبتعدون عنهم ويكونون مستعدين لمقاتلتهم إذا دعت الضرورة إلى ذلك[1].

ثالثاً: أن يعلم المعلم التلاميذ بعض المعلومات عن المؤسسات السياسية لبلدهم والمؤسسات السياسية لبعض البلدان وبخاصة النظم السياسية الدولية لكي يفهم الطالب طبيعة هذه النظم وطبيعة القوانين التي تسير عملها لكي يكون على بينة من القرارات والايعازات التي تصدر عنها والتي تؤثر في المسيرة السياسية للمجتمع الذي يعيش فيه.

رابعاً: أن يشرح المعلم للتلاميذ طبيعة الصراع القائم بين الاشتراكيين وأعدائهم التقليديين وبخاصة الإمبريالية من حيث أسباب الصراع بين الكتلتين وطبيعة الصراع والدور الذي يمكن أن يلعبه الفرد السوفيتي من التعامل مع هذا الصراع وفقاً لمتطلبات وأهداف المجتمع الاشتراكي وأن ينحاز للاشتراكية ضد الرأسمالية والإمبريالية وأن يناصر قوى التحرر والسلام والأمن في العالم[2].

خامساً: أن يكون واعياً ومدركاً لماهية القيم السياسية التي يمكن أن يزرعها عند التلاميذ منذ نعومة أظفارهم وذلك عن طريق التلقين والتعليم والصقل، وهذه القيم السياسية هي البذل والعطاء والتضحية والإيثار في سبيل المجتمع والتعاون والشجاعة والمبدئية والوطنية والعدالة والابتعاد عن الأنانية والغرور والاستعلاء على الآخرين وعدم التدخل في شؤون الآخرين[3]. كل هذه القيم ينبغي على المعلم زرعها عند التلاميذ منذ بداية حياتهم الدراسية. وهنا تكون المدرسة مؤسسة مهمة من مؤسسات التنشئة السياسية لأن التنشئة

---

(1) Ibid. , P.275.

(2) Ibid. P. 28.

(3) Ibid. , P.282.

السياسية ليست حكراً على المؤسسات السياسية كالدولة والأحزاب والحركات الاجتماعية وجماعات الضغط، بل المدرسة تعد من أهم المؤسسات الاجتماعية والتربوية المسؤولة عنها لأن الطالب منذ بداية حياته يتأثر بها مثلما يتأثر بأسرته لذا فإن وزن المدرسة يكون ثقيلاً في التأثير على الصغار والناشئة والشباب بحيث يكون هؤلاء ملتزمين بالرسالة التربوية ذات البعد السياسي والاجتماعي والأخلاقي والمبدئي الذي ينبغي على المدرسة أن تسير وفق نهجه التقويمي والإصلاحي والثوري.

مما لا شك فيه أن الدارسين و الباحثين سواء على المستوى التحليلي أو التطبيقي لم يعطوا الاهتمام الكافي لدراسة مدى أهمية التربية السياسية للأفراد وأثر ذلك في المحافظة على الكيان السياسي للدول، إلا في العصر الحديث وعلى وجه الخصوص بعد الحرب العالمية الثانية وذلك لدراسة الأنماط المختلفة لتوجهات الأفراد السياسية، فمثل هذه الدراسات تساعد الباحثين في تكوين إطار صحيح للفهم العميق لتلك التوجهات،ومن جهة أخرى فان ذلك يساعد الدولة على ترسيخ أيديولوجيتها بين أفراد المجتمع لخلق المزيد من الاستقرار السياسي الذي بدوره يكون عاملا مساعدا على إيجاد مناخ ملائم لإنجاح البرامج والخطط التنموية التي تهدف إلى التقدم والتحضر، ولا تقتصر دراسات التربية أو التنشئة السياسية على ذلك فحسب ،بل أنها تساعد أيضا على فهم النظم السياسية وخصائصها.

لقد طرح الباحثون والدارسون سؤالا رئيسا في مجال التربية السياسية يتمثل في أهمية معرفة متى وكيف ولماذا يكتسب الأفراد توجهاتهم السياسية؟ ولما لهذا التساؤل من أهمية تتعلق بالموضوع، فان بعض فصول هذا الكتاب تصدت للإجابة والتوضيح قدر الإمكان،فالفرد ككائن اجتماعي يتفاعل مع غيره من أفراد المجتمع ضمن سلوكه اليومي من خلال الدور أو الأدوار الاجتماعية

التي يشغلها والتي من خلالها يتأثر ويؤثر في الثقافة المجتمعية التي تشكل هويته المناط بها المحافظة على القيم والمعايير التي بدورها تعمل على ترسيخ المفاهيم الخاصة بكينونة وصيرورة أيديولوجية المجتمع المراعية لحفظ كيانه وهويته التي تعمل على التوحيد والتناغم والاتساق ومقارعة ما يتعرض له المجتمع من تشتت وفوضى تنجم في أوقات عدة عن الغزو الثقافي الذي يستهدف ضرب وحدة وتماسك المجتمع،ويتجلى ذلك في ما يتعرض اليه الآن مجتمعنا العربي من محاولات إمبريالية لتفتيت وحدته القومية والدينية حسبما تمليه ثقافة العولمة.

ففي عصر التراكم المعرفي الغزير في أوقات قصيرة، عصر الحاسوب وثورة التقنيات والاتصالات السريعة عبر الأقمار الصناعية كالإنترنت على سبيل المثال، في هذا العصر الذي يراد فيه للعالم أن يصبح قرية صغيرة العيش فيها للأقوياء لابد من الاهتمام اكثر بالتنشئة السياسية من خلال قنواتها العديدة مثل الأسرة والمدرسة والأحزاب السياسية والمنظمات الجماهيرية والشعبية ومن خلال وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية خاصة بعد انتشارها بشكل واسع بين أفراد المجتمع نظرا لتطور التقنيات الحديثة من جهة ومن جهة أخرى انتشار التعليم وزيادة الوعي الثقافي بينهم.

أن الدارس للتنشئة السياسية يلاحظ أن لها وظيفة أساسية تتمثل ــ كما يقول ريتشارد داوسن وزميليه[1] في أن الأنظمة السياسية على اختلاف معتقداتها الفكرية تحاول قدر الإمكان أن تخلد هياكلها وثقافاتها عبر الزمن، أي أن تلك الأنظمة كل منها يعتقد بان منهجه الأيديولوجي هو الصحيح والمناسب لمصلحة الجماهير ويجب أن يرسخ ويستمر، فيكون لتأثير التنشئة دورا كبيرا و مهما في إعداد عقول الناشئة لتزويدهم بالأفكار والمعتقدات التي تتلائم والمنهج الأيديولوجي للنظام السياسي.

---

(1) ريتشارد داوسن وآخرون، مصدر سابق .

نخلص إلى القول بأنه إذا كان للتربية السياسية والفكرية أهمية في العقود الماضية، فان الوضع العالمي الحالي بما يمثله من عودة قوية للإمبريالية القديمة بحلل جديدة مبهرة من خلال تجند دعاوى الليبرالية وما يطلقون عليه (حرية الاقتصاد)، وما يقابل ذلك من تراجع للنزعات الراديكالية، فان ذلك يجعل من الضروري جدا تحصين المجتمعات عن طريق برامج فكرية هادفة من شأنها أن تجنب الأفراد الوقوع في متاهات الطروحات الغربية والتي ــ كما هو الحال في مجتمعاتهم ــ تقهر الفرد بأسم حرية الفرد.

الفصل الثالث

النظرية الاجتماعية
للتنشئة السياسية

مُقَدِّمَة

يـتطرق هذا الفصل إلى النظرية الاجتماعية التي أسـتخدمت في تحليل "دور التـنشـئة السياسية في تنمية المجتمع" ذلك أن النظرية تحلل البحث إلى عناصره الأساسية وتربط بينها ربطاً علمياً عقلانياً يمكن الباحث من فهم حيثيات الـبحث أطره الخارجية وجوهره الداخلي[1]. إضافة إلى أهمية النظرية في توجيه الـبحث نحو المسارات الفكرية والمبدئية المتأتية من النظرية المستخدمة في فهم الدراسـة وإدراك عناصـرها الأساسـية واستيعاب أبعادها ومضامينها الفكرية والعـلمية[2] عـلماً إن النظرية التي أستخدمت هي **النظرية السببية** للعالم **ماكس فيبر**.

ولـم يكـتفي الباحث باستخدام نظرية اجتماعية لتفسير مضامين وأبعاد الـبحث فحسب بل ذهب إلى ابعد من ذلك إذ أستخدم منهجاً علمياً لجمع البيانات والمعلومات وتصنيفها وتحليلها وتنظيرها.

الإطـار النـظري

- تسـتخدم دراسة دور التـنشئة السياسية في تنمية المجتمع نظرية السببية الاجتماعية للعالم **ماكس فيبر** التي عبر عنها في كتابين من مؤلفاته هما كتاب (مـنهجية العلوم الاجتماعية) وكتاب (**المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع**). تـنص السـببية الاجتماعية (**Social Causality**) على ان لكل حـادثة أو ظاهـرة اجـتماعية سبباً أو مجموعة أسباب[3] . فللجريمة والطلاق وجنوح

---

(1) Martindale, Don. *The Nature & types of sociological theory*, Houghton Mifflin co. Boston, 1981,P. xiii.

(2) Ibid., P. xiv

(3) Weber Max , *Basic Concepts of Sociology* , New York, citadel press, 1964, P. 29.

الأحداث أسباب وللحرب والثورة وظهور وسقوط الحضارات أسباب وللتنمية والتخلف أسباب. فضلاً عن أن لسلوك الإنسان أسباباً موضوعية وذاتية يحاول ماكس فيبر دراستها وتحليلها في كتابيه المشار إليهما أعلاه. لو أخذنا الرأسمالية كنظام اجتماعي ظهر في القرنين السابع عشر والثامن عشر في دول أوربا لشاهدنا أن لهذا النظام أسبابه الموضوعية التي في مقدمتها الدين الذي يتجسد في المذهب البروتستانتي المسيحي الذي ظهر على يد كل من مارتن لوثر وجون كالفن في القرن السادس عشر[1] . ذلك ان البروتستانتية التي تتحدد في المبادئ الاقتصادية التي هي التقشف وعقلانية الإنفاق والتوفير واستثمار الأموال في المشاريع الاقتصادية ذات النفع العام[2]. مع الإيمان بالقيم الاقتصادية التي رأسها الإخلاص في العمل والصدق والإيثار والتخلي عن الاستهلاك المظهري والابتعاد عن التبذير وإضاعة الثروة[3]. هي الأسباب التي أدت إلى ظهور الرأسمالية في أوربا[4]. إذن البروتستانتية هي السبب أو العامل المستقل والرأسمالية هي النتيجة أو العامل المعتمد. وهنا يتمكن ماكس فيبر من تفسير العلاقة السببية بين العامل المستقل والعامل التابع عن طريق نظريته السببية.

ويمكننا تطبيق النظرية السببية لماكس فيبر على بحث (دور التنشئة السياسية في تنمية المجتمع). البحث يتكون من عاملين أساسيين العامل المستقل الذي هو التنشئة السياسية والعامل التابع الذي هو تنمية المجتمع. فالتنشئة السياسية تؤثر تأثيراً كبيراً في عملية تنمية المجتمع وان تأثيرها يكون طردياً أو إيجابيا فكلما كانت عملية التنشئة السياسية فاعلة وشاملة ومتكاملة ودقيقة في

---

(1) Weber, Max.*The Protestant Ethics & the spirit of Capitalism*, New York, Scribner, 1958, P.24

(2) Ibid., p.66

(3) Ibid., p.74

(4) Ibid., p.82

مفرداتها وبرامجها وتوجهاتها كلما كان المجتمع قادراً على تسريع عملية تنميته الاجتماعية وضبطها وتوجيهها ومضاعفة زخمها. والعكس هو الصحيح إذا كانت عملية التـنشئة الاجتماعية ضعيفة ومتناقضة وهشة ومفككة.

إذا كـانت التـنشـئة الاجتماعية والسياسية دقيقة وهادفة ومدروسة من خلال كونها:

أولاً: تهـتم بعمـلية تعميـق الوعي الاجتماعي والسياسي عند الأفـراد والجمـاعات[1].

ثانياً: لقـن الأفراد على الالتزام بالقيم والممارسات الإيجابية والتخلي عن القيم والممارسات السلبية.

ثالثاً: ترشد الأفراد والجماعات على حسن الربط بين البرامج والأهداف.

رابعاً: ضرورة الالتزام بالفكر الأيديولوجي لقيادة الدولة والمجتمع[2].

خامساً: اليقظة والحذر من أخطار الغزو الثقافي الأجنبي.

إذا كـانت التـنشـئة السياسـية تتسم بهذه الخواص والمواصفات فإنها تستطيع بعث عملية تنمية المجتمع من خلال النهوض بواقع البنى التحتية والفوقية للمجتمع، ومواجهة المشكلات الحضارية والإنسانية التي تواجه المجتمع، وأخيراً وضـع خطـط غائيـة يحتاجها المجتمع مع اعتماد وسائل قويمة وهادفة تؤمن تحقيـق هذه الخطط بأقـل قـدر من التكاليف المادية والبشرية وبأسرع وقت ممكـن. شريطة أن تكون هذه الخطط والوسائل متأتية ومتناغمة مع الأيديولوجية

---

(1) الحسـن، إحسان محمد (الدكتور)، **علم الاجتماع السياسي**، مطبعة جامعة الموصل، الموصل 1984م، ص 225.

(2) المصدر السابق، ص227.

الاجـتماعية والسياسية للنظام وليست متناقضة معها لكي يتبناها النظام السياسي ويعـتمدها كصـيغ ثوريـة للنهوض بواقع المجتمع وتنميته في الجوانب المادية والاعتبارية والقيمية على حد سواء.

الإطار المنهجي

لقد أستعان الباحث بثلاثة أطر منهجية أساسية بهدف التوصل إلى النتائج الخاصة بموضوع الكتاب وهي:

1. المنهج المقارن (Comparative Method)

وهـو الوسـيلة الـتي تجمـع المعلومات في إطار مقارنتها بالظواهر والعمـليات الاجـتماعية والسياسية في مجتمعات ودول مختلفة خلال فترة زمنية واحـدة، أو تقـارن الظواهر (العمليات هذه في مجتمع واحد عبر فترات زمنية مختـلفة [1]. وقـد استخدم هذا المنهج في فصل الدراسات السابقة الذي فيه قارن الـباحث دور التـنشـئة السياسـية في تنمية المجتمع في العديد من المجتمعات كمقارنة الدراسات العربية بالدراسات الأجنبية عن هذا الموضوع.

2. المنهج الاستنتاجي أو الاستقرائي (Inductive Method)

وهذا المنهج يستنتج الكل من الأجزاء أي يفهم المفردات الجزئية للظاهرة أو العملية الاجتماعية والسياسية ومن ثم يستنتج الظاهرة أو العملية بشكلها الكلي الشمولي[2]. وقد استخدم الباحث المنهج الاستنتاجي في الفصل السادس الموسوم معوقـات تنمية المجتمع الناجمة عن التـنشئة السياسية . إذ انه درس المفردات

---

(1) Madge, M. *Tools of social science*, Longman, London, 1968, P.21

(2) Frolov, I. *Dictionary of philosophy*, progress publishers, Moscow, 1984, P. 194.

الجـــزئية الـــتي تؤثر سلباً في عملية التـــنشئة السياسية كأساس لمعرفة معوقات تـــنمية المجتمع. كما استخدم الباحث المنهج نفسه في الفصل الخامس الموسوم" دور الـــتخطيط فـــي عملية التنمية الاجتماعية "إذ تعرف الباحث على المفردات الجـــزئية للتنمية الاجتماعية لينطلق منها إلى معرفة الحالة الكلية للتخطيط وأثره في التنمية.

3. المـنـهـج الاسـتـنـبـاطـي (Deductive Method)

وهـــو المنهج الذي يبحث في تحليل الكل أو الظاهرة الكلية إلى أجزائها وعناصـــــرها الأساســـيـــة[1]. وقد استخدم الباحث هذا المنهج في الفصل الرابع الموسوم مصادر التـــنشئة السياسية إذ حلل الباحث مصادر التـــنشئة السياسية إلى عناصـــرها الأوليـــة وهـــي الأســـرة و المدرسة والأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية ووسائل الأعلام الجماهيرية والقيادة السياسية. ذلك ان هذه المراجع أو المؤسسات تشكل المصادر الأساسية للتنشئة السياسية. اذاً المنهج الاستنباطي يبدأ من الكل وينتهي بالجزء بعكس المنهج الاستنتاجي الذي يبدأ بالجزء وينتهي بالكل.

---

(1) Ibid,b 98

الفصل الرابع

مصادر
التنشئة السياسية

1. الأسرة
2. المدرسة
3. الأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية
4. المنظمات الجماهيرية والشعبية
5. وسائل الإعلام الجماهيرية
6. القيادة

مُقَدِّمَة

إن التـــنشـــئة السياسية كجزء من عملية التـــنشئة الاجتماعية للأفراد لا يمكـــن أن تتم بوجه واحد أو بأسلوب واحد، وباعتبار هذه العملية التـــنشيئية تبدأ مـــع الفـــرد مـــنذ ولادته وتستمر معه حتى مماته فإن الفرد خلال ذلك يأخذ من المصـــادر والقنوات التي قد تختلف في أساليبها ولكنها في النهاية تتجه نحو هدف واحـــد. وهـــو تـــنشئة الفرد تـــنشئة سياسية واجتماعية يكون من خلالها عضواً فاعلاً في المجتمع الذي يعيش فيه. وقد اختلف العلماء والباحثون حول أهمية هذه المصـــادر بالنســـبة لـــلفرد، إلا أنهم يعتقدون بأنها جميعاً تتعاون وتتكامل لغرس وزرع القيـــم السياسية الأساسية لدى أفراد المجتمع وتربيهم سياسياً تربية علمية وعمـــلية تساعدهم في توجيه سلوكهم بما يخدم مصلحة المجتمع وبما يخلق منهم مواطـــنين صـــالحين قـــادرين على فهم وتحليل النسق السياسي بالطرق العلمية المدروســـة وبمـــا يحقـــق إيمانهم بالمشاركة السياسية التي بدورها تحقق المنفعة المتبادلة والمصلحة المشتركة بين المجتمع والدولة، أي بما يحقق الفائدة للجماهير الشـــعبية صـــاحبة المصلحة الحقيقية في بناء مجتمع سليم يقوم على احترام ذات الإنسان.

لذلـــك فإن مصادر التـــنشئة السياسية تعمل على تجذير الروح الوطنية والقوميـــة لـــدى الأفـــراد مما يجعلهم يعتزون بثقافتهم وتراثهم وحضارتهم ذلك الاعـــتزاز الـــذي يدفعهم لأن يضحوا في سبيل وطنهم وأمتهم، كذلك فإن مصادر التـــنشـــئة السياسية قادرة على أن تخلق توجه أيدلوجي لدى الأفراد يتماشى وقيم ومـــبادئ مجتمعهم بما يحقق طموحهم في تنمية المجتمع تنمية سياسية واجتماعية واقتصادية، وبالمقابل فإن وسائل التـــنشئة تعمل على التصدي للأفكار والمعتقدات الهدامة الموجهة من قبل القوى الإمبريالية لغرض زعزعة الثقة بالنفس وتشويش

الأفكـــار لدى المواطنين من أجل السيطرة عليهم وشدهم للخلف، وفي هذه الحالة فأن وسائل التـــنشئة لها دور كبير ومهم جداً.

وســـنحاول شـــرح دور كـــل مصدر من مصادر التـــنشئة السياسية و المتمثلة فيما يأتي:

1. الأســـــــــــرة.
2. المدرســـــــــة.
3. الأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية.
4. المنظمات الجماهيرية والشعبية
5. وسائل الإعلام الجماهيرية.
6. القيادة .

1. الأســـرة

يتـــفق الجميع على أن الأسرة أو العائلة تعتبر من أهم وسائل التـــنشئة السياســـية مما يعطينا افتراضاً وهو أن جذور الحياة السياسية للفرد البالغ توجد فـــي حيـــاة الطفولـــة وتقـــوم الوســـائل الأخـــرى للتـــنشئة بتعميقها أو صقلها وتهـــذيـــبهـــا . وعـــلى هـــذا الأســـاس فـــإن العائـــلة تعتبر إحـــدى وســـائل التـــنـــشـــئـــة السياســـيـــة والاجتماعيـــة إن لم تكن أهم العوامل على الإطـــلاق وتـــلعـــب العائـــلة أو الأسرة دوراً أساسياً في تعلم الطفل الروابط الاجتماعيـــة وقيـــم المجـــتمع وتساهم في تطوير شخصية الأفراد أثناء مراحل تطورهـــم الأولى بالإضـــافة إلى مـــا تلعـــبه الأســـرة مـــن تأكيد لهوية الطفل الشخصية المميـــزة[1]. فالأســـرة بالنسبة للإنسان الفرد أهم من الدولة والأسرة هي مهده ومنشأه ومظلته الاجتماعية فالمجتمع المزدهر هو الذي ينمو فيه الفرد في الأسرة

---

(1) الظاهر، أحمد جمال (الدكتور)، دراســات في الفلسفة السياســية، مطبعة عمان 1987، ص 412.

نمـــواً طـــبيعياً[1]. والعائلة هي من أولى المؤسسات البنيوية التي تؤثر في أفكار ومواقـــف وســـلوكية وأخلاقية الفرد. فهي تهتم بتـــنشئة الطفل تـــنشئة أخلاقية واجـــتماعية ووطـــنية إذ تـــزرع عنده منذ البداية الخصال الأخلاقية التي يقرها المجـــتمع ويعترف بها وتصب في عروقه النظام القيمي والديني للمجتمع وتوجه ســـلوكه وتصـــرفاته في خط معين يتماشى مع مثل ومقاييس المجتمع. كما أنها تـــنمي مهاراتـــه وخبراته وتجاربه وتدربه على اشغال أدواره الاجتماعية وأداء مهامها والتزاماتها بصورة متقنة وجيدة، وهي تشبع حاجاته العاطفية والانفعالية وتنظم علاقاته الداخلية مع بقية أفراد الأسرة وتحافظ عليه من الأخطار الخارجية التي تداهمه[2].

إن أول مرحلة من مراحل التـــنشئة تقوم بها الأسرة أو جماعة الأقرباء، ومن هذه المرحلة يبدأ الطفل في تعلم اللغة وبعض أنماط السلوك ومن خلال هذه العمـــلية الأولية تأخذ التـــنشئة السياسية مكانها في سلوك الطفل،بل إن ما يتعلمه الطفل في تلك الفترة قد يتحول إلى ما هو سياسي أو قد يندمج فيه على الأقل[3]. إن الأهمية النسبية للأسرة في عملية التـــنشئة الكلية قد تتغير، ولكن تأثير الأسرة يـــبدو واضحاً بصفة عامة في كل من المجتمعات التقليدية والمجتمعات المركبة والمتشابكة[4].

أما الدكتور محمد علي محمد فيقول في الواقع أن المنظمات التي تتم من خلالهـــا عملية التـــنشئة تمارس تأثيرات متباينة، ففي السنوات المبكرة من حياة

---

(1) القذافي، معمر، **الكتاب الأخضر**، مطابع الشروق، الطبعة الخامسة عشر 1991، ص127.

(2) الحسن، إحسان محمد (الدكتور)، **علم الاجتماع السياسي**، مطابع جامعة الموصل 1984، ص236.

(3) سعد، إسماعيل علي (الدكتور)، **أصول علم الاجتماع السياسي**. دار النهضة العربية بيروت 1988، ص 145.

(4) داوسن، ريتشارد وآخرون، **التـــنشئة السياسية**، ترجمة د. مصطفى خشيم، د. محمد زاهي المغربي، منشورات جامعة قاريونس، الطبعة الأولى 1990، ص153.

الفرد تلعب الأسرة دوراً أساسياً، كما تعتبر الأسرة بأنها منظمة غير سياسية لذلك يصف دور هذا النوع من المنظمات بأنه تـنشئة كامنة Latent Socialization. أمـا الاهتمام بالأسرة بوصفها إحدى محددات الثقافة فهو يرجع إلى الدور الهام الـذي تلعبه الأسرة في تشكيل اتجاهات الأبناء وإكسابهم قيماً أساسية تظل معهم طـوال حياتهم، ثم إن المرء يتعرف على علاقات القوة ويكوّن تجاربه من ممثل السلطة (الأب) في مواقف عديدة وبسيطة[1].

ويـرجع ريتشـارد داوسن وآخرون أهمية الأسرة إلى عاملين أساسيين همـا: أولاً سـهولة وصول الأسرة إلى الأشخاص المراد تنشئتهم، ففي السنوات التكوينـية المبكرة من عمر الفرد تكاد تحتكر الأسرة عملية الوصول إلى الأفراد وتؤكد بعض النظريات تكوّن الشخصية وتنمية وتطور الطفل والتـنشئة على أن السنين الأولى المبكرة مهمة جداً في تكوين الخصائص الأساسية للشخصية وفي تحديـد الهوية الشخصية والاجتماعية، وإذا كانت الأفكار التي يتعرض لها الفرد والعلاقـات الشخصـية التي ينميها في السنين المبكرة من الحياة مهمة، فانه من الطبيعي أن تلعب الأسرة دوراً أساسياً وأولياً بحكم سهولة وصولها للفرد في تلك المرحـلة. ثانيـاً قوّة الروابط التي تربط بين أفراد الأسرة الواحدة تساعد على زيـادة الأهمية النسبية لتأثير الأسرة في عملية التـنشئة .هذان العاملان، سهولة الوصول إلى الفرد والعلاقات الشخصية القوية يجعلان الأسرة في وضع يمكنها مـن القيام بدور مؤثر ومهم في التـنشئة. ورغم أن معظم المناقشات حول دور الأسـرة في التعلم الاجتماعي تركز على تأثير الوالدين على أطفالهما الصغار، فـإن الأسرة يمكنها أن تستمر في التأثير على نظرة الفرد السياسية والاجتماعية طيلة حياته .فالاتصالات والارتباطات العاطفية القوية بين أفراد الأسرة لا تتوقف بعـد سـنوات الطفولـة والشباب[2]. حيث أن الإنسان ككائن طبيعي يولد ويحيا

(1) داوسن، ريتشارد وآخرون ، التـنشئة السياسية ، المصدر السابق ، ص154.

(2) داوسن، ريتشارد وآخرون، التـنشئة السياسية ، مصدر سابق ، ص145.

ويعيـش فـي أسرة أو زمرة، فيتشرب ثقافة مجتمعه، ويتشبع بقيم الحياة، الأمر الذي يبرز لنا الوظيفة الاجتماعية والاقتصادية للأسرة[1].

2. المدرسة

ونـقصد بالمدرسة في هذا المجال تلك المؤسسات التي يقيمها المجتمع لغـرض الـتربية والتعليم واضعاً في الاعتبار المبنى والمعلّم والكتب والمناهج التعـليمية ووسائل الإيضاح التعليمية وجميع النشاطات الصفية واللاصفية التي تـتولى المدرسة مسئوليتها. وإذا مالا حظنا بأن المدرسة تستقبل الطفل من سن السادسة تقريباً ويقضي بها طفولته المتأخرة ومرحلة المراهقة والتي هي من بين أخطر مراحل تكوين الشخصية لدى الفرد كما يقول علماء النفس والاجتماع فإننا بذلـك نعـرف مـدى خطورة الدور الذي تلعبه في بناء الشخصية وزرع القيم والمفـاهيم ونقل الخبرات المختلفة والقيام بالدور التربوي الذي يريده المجتمع. فالـتربية Education،هـي نظـام اجتماعي له تنظيماته وميكانزماته في سائر المجـتمعات والـدول، وله أيضا وظائفه حين ننظر إلى التربية «كعملية نمو». ويواكب هذا النمو ما يدور أو يطرأ من «تغيرات» في بنية المجتمع. ومن عملية التربية والتعليم يتلقى الإنسان الفرد دروسه الأولى في آداب السلوك. ويتلقى في طفولته المبكرة والمتأخرة سائر القواعد والأنماط السلوكية في خطوطه العامة[2].

وبمـا أن المدرسـة تمـثل عـاملاً مهماً من عوامل التـنشئة السياسية والاجتماعية، فإنها تعمل بوسائلها المختلفة عملاً يشبه إلى حد كبير دور العائلة. فالمدرسـة تعمـق مـن شعور الانتماء للمجتمع وتساهم في بناء شخصية الفرد وتـثقيفه عـن طريق فهم العادات والتقاليد وتجعله عضواً مشاركاً في المجتمع، وتـلعب المـناهج التدريسـية والنشاطات الرياضية والاجتماعية دوراً هاماً في

(1) إسماعيل، قباري محمد (الدكتور)، علم الاجتماع الثقافي ومشكلات الشخصية في البناء الاجتماعي (منشأة المعارف بالإسكندرية 1982، ص419).

(2) إسماعيل، قباري محمد (الدكتور)، علم الاجتماع الثقافي، مصدر سابق، ص442.

تـــثـــقيف الطـــالب اجـــتماعياً وسياسياً، المنهاج المدرسي مثلاً يمثل قلب النظام الـــتربوي وهو التراث الحضاري بشموله، النظام التربوي يلعب دوراً أساسيا في تدعيـــم القيـــم الاجتماعية والسياسية في المجتمع. كما أن النظام التربوي يحافظ على التراث الشعبي والوطني ويحفظه للمستقبل. ولا يقف الأمر عند هذا الحد بل يـــتعداه للمساهمة في عمليات التمدن والتحديث الذي يطمح له أفراد المجتمع[1]. ولا شك بان الإنسان المطلع على كل حقائق الأمور ويعرف بشكل جلي ما يدور في مجتمعه هو الذي يستطيع أن يشارك سياسياً بما يحقق تنمية المجتمع. وتساهم المدرســـة مساهمة أساسية في إيصال هذه المعرفة حيث أن المعرفة حق طبيعي لكـــل إنسان وليس لأحد الحق إن يحرمه منها بأي مبرر إلا إذا ارتكب الإنسان نفسه من الفعل ما يمنعه من ذلك، وان الجهل سينتهي عندما يقدم كل شيء على حقيقـــته وعـــندما تتوفر معرفته لكل إنسان بالطريقة التي تناسبه[2]. وقد لخص جارلس ميريام نتائج مسح استبياني اجري في ثماني دول غربية ولاحظ انه في كـــل النظم التي تم تقييمها في هذه الدراسة، تبرز المدرسة على أنها جوهر تعلم المواطـــنة والـــتربية الوطنية في المجتمع السياسي وأنها على الأرجح ستستمر بصورة متزايدة في أداء هذا الدور[3].

وبالنسبة للمقررات الدراسية فإنها يجب أن تـــتفق مع ملاحظات الطالب عن عالمه السياسي حتى يتقبلها الطالب ويترجمها مستقبلاً إلى سلوك عملي، وفي هذا الإطار يقول داوسن (Richard E. Dawson) انه عندما ترسم الكتب المدرسية عالمـــاً سياســـياً متفقاً مع ملاحظات الطالب عنه ومتفقاً مع ما تم نقله من خلال قـــنوات التـــنشـــئة الأخـــرى، فإن الطالب سيكون اكثر استعداداً لتقبل الدروس

---

(1) جاهر، احمد حمان (الدكتور). **دراسات في الفلسفة السياسية**. مصدر سابق، ص412.

(2) الذنيبات، معمر: **الكتاب الأخضر**، مصدر سابق، ص186-187.

(3) Charles E. Merriam ,*The making of Citizens* (Chicago, The University of Chicago press) ,p.273 .

السياسية التي تقدمها هذه الكتب. ولقد تأكد ذلك من خلال إحدى الدراسات التي أجريت حول التربية الوطنية في عدد من المدارس الثانوية الأمريكية. فلقد وجدت الدراسة أن المقرر أثر على أنواع القيم السياسية للطلبة. ولقد ازدادت قوة التأثير عندما كان هنالك اتساق بين القيم التي تعلمها الطالب في المدرسة وبين القيم التي نقلت أبرزها بعض قنوات التنشئة الأخرى. ولكن التأثير ضعف وقل عندما كانت القيم التي طرحتها الكتب المدرسية متعارضة مع معايير وقيم بعض قنوات التعلم السياسي الأخرى والأكثر قوة[1]. كما أن للمدرسين أيضا تأثيراً مباشراً وقوياً على التلاميذ والطلاب حيث أن الطفل ذو النوازع العدائية قد يغير من عدائه إذا قلد مدرسيه أو أصدقائه الذين لا يتصرفون بعداء مع الآخرين. أما أصدقاء الطفل في المدرسة وخاصة أولئك الذين سبقوه في السنوات الدراسية، فلهم تأثير على مستقبل تصرفات الطفل لأنه يقلدهم في تصرفاتهم العامة. وتنعكس هذا التصرفات على حياة الطفل[2].

وحيث أن المدرسة على هذا القدر من الأهمية كمؤسسة تربوية وأيضاً كمصدر من مصادر التنشئة الاجتماعية بصفة عامة والتنشئة السياسية بصفة خاصة. من المفروض الاهتمام بنوع التربية الذي تقدمه لمنتسبيها وهذا يتأتى بوضع فلسفة للتربية ذات استراتيجية واضحة. وبجانب تشخيص وبلورة وتعزيز استراتيجية التربية والتعليم التي تكفل نشر الوعي السياسي وترسيخ الأفكار القومية والتراثية والتقدمية في قطاعات المجتمع كافة ولجم التجاوزات الفكرية المشبوهة والمعادية فان المؤسسات الثقافية والتربوية ينبغي تخطيط وتنظيم مواضيعها ومناهجها ومفرداتها وكتبها المقررة وفق صيغة تضمن اكتساب الطالب أو المثقف أو المتخصص المعلومات أو الحقائق التي تتناقض مع

---

(1) اوسن، ريتشارد وآخرون، التنشئة السياسية، مصدر سابق، ص188.

(2) الظاهر، احمد جمال (الدكتور)، دراسات في الفلسفة السياسية، مصدر سابق، ص406.

الادعاءات والمزاعم والفروض المبدئية والسلوكية التي تعتمدها الأوساط المعادية في محاربة القومية العربية[1].

3. الأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية

إذا مـــا سلمنا بأن لمصادر التـــنشئة السياسية تأثيرات متباينة مع تأكيدنا عـــلى أهميتها جميعاً، فإن لكل مصدر من هذه المصادر تأثير أقوى على شريحة عمـــريه معيـــنة، ولعل الأفراد في سن الشباب يكونون خاضعين أكثر للأساليب التنشيئية الناجمة عن تأثيرات الأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية. ويبدو أن الأحـــزاب السياسية في الدول النامية تلعب دوراً يقترب إلى حد كبير من الدور الـــذي تلعبه الأسرة في عملية التـــنشئة السياسية. فإذا سلمنا بأن هناك تخلفاً في نظـــم هـــذه الدول، فإن الحزب سوف يصبح أكثر من مجرد أنه أداة انتخابية أو تجمـــع يعـــبر عن الموقف السياسي لدى طائفة معينة من الجماهير، إن الحزب يســـتطيع أن يوفـــر العمل لعدد كبير من الناس وأن يجعل بينهم وبين الحكومة القائمـــة صـــلات متنوعة، وهو يوفر المعلومات ويحقق التكامل بين الجماعات المختـــلفة، ويقترح البرامج القومية. وبإيجاز فإنه يقوم بدور هائل في التـــنشئة السياســـية[2]. ولايمكننا فهم واستيعاب المؤسسات السياسية في المجتمع من حيث تراكيـــبها ووظائفها وعلاقاتها الداخلية والخارجية وأيدلوجياتها وأنماط سلوكياتها وتفاعلاتهـــا الاجـــتماعية الرسمية وغير الرسمية دون دراسة وتحليل الأحزاب السياســـية. فالأحزاب السياسية هي من أهم المؤسسات المعاصرة التي تؤثر في مجرى الأحداث السياسية في المجتمع والآثار التي تتركها هذه الأحداث في بنية وفعاليات وتقدم المجتمع ونهوضه. لكن أهمية الأحزاب السياسية تكمن في منافسة

---

(1) الحسن، إحسان محمد (الدكتور)، **علم الاجتماع السياسي**، مصدر سابق، ص230.

(2) محمد، محمد علي (الدكتور)، **دراسات في علم الاجتماع السياسي**، دار الجامعات المصرية 1977، ص139 ، ص140.

بعضـــها مـــع البعض الأخر في استلام مراكز الحكم وممارسة السلطة للسيطرة عـــلى أمـــور ومقـــدرات المجـــتمع[1]. وينبغي أن تعبر الأحزاب السياسية في المجـــتمعات النامية عن آمال شعوبها وتطلعات مجتمعاتها. فتعمل هذه الأحزاب السياسية على "وضع استراتيجيات للتنمية والتخطيط " لتطوير مجتمعاتها وتغيير تصوراتها أو عاداتها الفكرية سواء بتعديل الوضع التقليدي السائد وتبديله بما هو أفضـــل، أو عـــن طـــريق بـــرامج التنمية والتعجيل بتطبيق تكنولوجيا العصر واســـتخدامها لمحاربـــة التخلف والبدائية والنمطية. وعلى هذا الأساس يحدد كل حـــزب برنامجاً يميزه عن غيره من الأحزاب، بحيث يشمل هذا البرنامج كل ما يعمـــل عـــلى حـــل المشـــكلات الجماهيرية الراهنة واقتحامها بما يحقق صالح الاقتصاد القومي وبما يتفق وإمكانيات الدولة وبرامج الخطة التعليمية والسياسية التي ينادي بها الحزب ويخطط لها[2].

أمـــا فيمـــا يتعلق بالحركة الاجتماعية فإن الباحثين والدارسين في كافة مجـــالات العلوم الاجتماعية قد لفتت أنظارهم ظاهرة التغير والتي أصبحت الآن تحـــظى باهـــتمام المختصين في علم الاجتماع السياسي. إذ تبلور مفهوم الحركة الاجـــتماعية لكـــي يشـــير إلى دراسة التغيرات الراديكالية التي تشهدها الأنساق الاجتماعية والسياسية في المجتمع. فكل جماعة أو صفوة سياسية أو ثقافية وكل حزب يسعى إلى أن يجعل من بنائه «حركة» قومية أو عالمية[3].

وتعـــني الحركة الاجتماعية في معناها البسيط، قيام تجمع اجتماعي من الناس يسعون لإحداث تغيرات معينة في النظام الاجتماعي القائم، أو هي حركة ثوريـــة ذات مضامين سياسية بمستوى أو بآخر. وقد تتطور الحركة الاجتماعية

---

(1) الحسن، إحسان محمد الدكتور، **علم الاجتماع السياسي**، مصدر سابق، ص151.

(2) إسماعيل، قباري محمد **علم الاجتماع السياسي وقضايا التخلف والتنمية والتحديث**. منشأة المعارف بالإسكندرية 1980م، ص305 .

(3) محمد، محمد علي (الدكتور)، **دراسات في علم الاجتماع السياسي**، مصدر سابق، ص395.

وتجـذب إليها أعداداً كبيرة من أعضاء المجتمع فتصبح حركة شعبية. والحركة الاجـتماعية تختـلف عـن التجمعات الاجتماعية الأخرى كجماعات الضغط أو المصلحة، وذلك من حيث العدد والتنظيم والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، كما أنها تختلف أيضاً عن الأحزاب السياسية، إن الحركات الاجتماعية لا تسعى دائماً لممارسـة الحكـم، فضلاً عن أنها في الغالب ينقصها "التنظيم" الذي يمنح فعالية أكثر لجماعات الضغط والأحزاب السياسية [1]. لذلك فإن الحركة الاجتماعية بما تعبر عنه من مطالب لمصلحة أفراد المجتمع فإنها تستطيع أن تنمي قيم ومبادئ وتغـرس سـلوكيات لدى المواطنين مثلها في ذلك مثل الأحزاب السياسية التي تسعى إلى زرع نفس القيم والمبادئ لدى منتسبيها مما يجعلها تؤثر تأثيراً مباشراً فـي تنشـئتهم السياسية وذلك بما يخدم مصلحة تنمية المجتمع والتحول به نحو الأفضل.

4. المنـظمات الجماهيريـة والشـعبيـة

إذا مـا نظـرنا إلى أفراد المجتمع نجد أن أغلبيتهم ينضوون تحت لواء العديـد من المنظمات الجماهيرية أو الشعبية وذلك بحكم الوظيفة أو المهنة وإما بسـبب الرغـبة في إشباع الحاجات التي لا يستطيع الإنسان الفرد لوحده القيام بإشـباعها. وتساهم تلك المنظمات المهنية والشعبية من خلال نشاطاتها وأعمالها الثقافية والتربوية بدور كبير في التوجيه الفكري والعقائدي لأبناء المجتمع الذين ينتمون إليها[2]. كما أنها تقوم بعدة مهمات ووظائف وخدمات لأعضائها، وعندما يكـون الفـرد عضـواً في منظمة من هذه المنظمات فإنه بدون شك سيتأثر بها وبقـراراتها الـتي تـتخذها بتوجهاتها السياسية بل ويجد نفسه ملزماً بتنفيذ تلك الـتوجهات سـواء كانت متفقة مع توجهاته الشخصية أو لم تكن كذلك حيث أن الضغط الأدبي الذي تمارسه الجماعات على أعضائها المنتمين إليها يكون ملزماً

(1) سعد، إسماعيل (الدكتور)، أصول علم الاجتماع السياسي، مصدر سابق، ص202.

(2) الحسن، إحسان محمد (الدكتور)، علم الاجتماع السياسي، مصدر سابق، ص238.

لكافـــة الأفراد للانصياع إليه وتنفيذه. فإذا ما كان الفرد عضواً في منظمة مهنية مـــثل اتحاد العمال أو أي منظمة حرفية أو دينية أو مدنية أو رابطة رياضية أو أخويـــة، فـــإن من المحتمل أن يلاحظ أن هذه المنظمات تتخذ مواقف معينة من وقـــت لآخر تجاه بعض القضايا السياسية التي تهمها بصفة خاصة وقد يشعر بـــبعض الضـــغوطات مـــن جماعـــته من أجل دعم وتأييد الموقف الذي تتخذه الجماعة[1].

أمـــا طبيعة الواجبات التثقيفية والفكرية التي تقوم بها المنظمات المهنية والشـــعبية فتعـــتمد على سياساتها الوطنية والقومية وخططها التنظيمية وأبعادها الحضـــارية وأغراضـــها التعـــبوية والمجتمعية[2]. وتستطيع المنظمات المهنية والشـــعبية أن تقوم بكل ما من شأنه أن يخدم أعضاءها وبالتالي المجتمع بصفة عامـــة وذلـــك مـــن خـــلال إقامـــة المهرجانات والمعسكرات والندوات وإلقاء المحاضرات والقيام بالبحوث التي تخدم الغرض العام أو المصلحة العامة، وهي بالـــتالي تجعـــل الفرد العضو المنتمي إليها دائماً على صلة وعلاقة تبادلية يكون نتاج تلك الصلة و العلاقة مصلحة العضو وكذلك مصلحة المنظمة. أما من جانب التـــنشـــئة السياســـية فإن الفرد يستطيع أن ينقل تجاربه السياسية والعقائدية إلى الجماعة كما أنه يتأثر بالتوجه السياسي العام لمنظمته مما يجعل ذلك التوجه يؤثر على سلوكه وقيمه ومبادئه.

وإذا حـــاول المرء من خلال هذه الملاحظات أن يضع بعض التعميمات فإنه قد يقوم بتأكيد أحد أهم حقائق الحياة السياسية والاجتماعية وهي أن اتجاهات وقيـــم الأفـــراد تتشكل ويتم الحفاظ عليها وتعديلها من خلال الجماعة أو الروابط التنظيمية التي هم أعضاء فيها. فالأسرة والمدرسة ليستا هما الرابطتين الوحيدتين اللتين تؤثران على التـــفضيلات والتفكير السياسي، فإلى جانبهما يوجد عدد كبير

---

(1) داوسن، ريتشارد وآخرون التنشئة السياسية، مصدر سابق، ص223.

(2) الحسن، إحسان محمد (الدكتور)، علم الاجتماع السياسي، المصدر السابق، ص239.

ومختلف من الجماعات التي تساعد على تشكيل التوجهات السياسية[1]. وإذا ما اعتبرنا أن المنظمات المهنية والشعبية جانب من جوانب أو شكل من أشكال التجمعات المجتمعية (Societal Groupings) فإن ذلك يعطينا الدليل على العلاقات الوثيقة والارتباط المتين بين هذه التجمعات. وقد استعمل داوسن (Dawson) مصطلح التجمعات المجتمعية ليدل على الفئات العريضة من الأفراد الذين يرتبطون معاً بخصائص معينة وهويات مشتركة. فالمجتمعات تتكون من عدد من الفئات والطبقات المهمة اجتماعياً وأن التجمعات المجتمعية لا تعمل كأدوات للتنشئة بنفس الطريقة التي تعمل بها الأنواع الأخرى من الجماعات فكيف إذن تؤثر هذه التجمعات على التوجهات السياسية؟ يقول داوسن نعتقد أن هذه التجمعات تؤثر على الحياة السياسية من خلال طريقتين مهمتين[2].

أولاً: أنها تعمل كنقاط أو أطر مرجعية أو انتمائية مهمة.

ثانياً: أنها تعمل على تشكيل علاقات الأفراد بالجماعات والروابط الأخرى التي تعمل كقنوات للتنشئة.

من هذا نستنتج بأن من أهم الواجبات التي تقوم بها المنظمات المهنية والشعبية الواجبات الثقافية والتربوية التي تهتم بنشر وترسيخ الأفكار والقيم والممارسات والثقافات القومية والإنسانية. وذلك من خلال المناقشات والمؤتمرات والندوات والحلقات الدراسية. وتهتم بتنمية الجوانب الثقافية والعلمية للأعضاء التي تمكنهم من الوصول إلى أعلى المستويات الدراسية واكتساب المهارات والكفاءات التي من خلالها يستطيعون تطوير أعمالهم ومهنهم وتقديم أفضل الخدمات الوظيفية والفنية للمجتمع. ومثل هذه الواجبات لابد أن تنتج في زيادة الوعي الثقافي والعلمي لأبناء المجتمع. هذا الوعي الذي يعتبر حجر الزاوية في مواجهة التحديات العقائدية التي يمارسها أعداء القومية العربية والتخلص من

---

(1) داوسن، ريتشارد وآخرون، التنشئة السياسية، مصدر سابق، ص223 ص244.

(2) المصدر السابق، ص228.

اثارهـا السـنية، وفـي تـنمية الموارد البشرية من خلال تدريبها على مختلف الاختصاصات والكفاءات العلمية والتكنولوجية[1]. لقد تطورت المؤسسات المهنية فـتعددت وصـارت قويـة بفضل سيطرة التخصص الوظيفي واستقلال المجتمع الحديث. فلكل مهنة مجال محدود وبيئة خاصـة و"عقلية" جماعية تختص بها، وتميل كل مهنة إلى ترك طابعها المميز على المشتغل بها[2].

5. وسائـل الإعـلام الجماهيريـة

من المتعارف عليه بأن وسائل الاتصال والإعلام الجماهيرية قد أصبحت فـي العصر الحديث على درجة كبيرة من التقدم والفعالية وذلك بسبب النهضة التكـنولوجية الـتي سـادت الدول الصناعية المتقدمة، وتبعاً لذلك فقد أصبحت الاتصالات بين مختلف المجتمعات أكثر يسراً وسهولة مما يجعلها أكثر مصادر التـنشـئة خطـورة وذلك تبعاً لاستغلالها أي إذا ما استغلت سلباً أو إيجابا، مما جعـل الحكومـات تحـاول السيطرة على تلك الوسائل لكي تضمن سير التوجه السياسـي والأيديولوجـي في الاتجاه الذي تريده وبما يحافظ على الإبقاء على الـنظام القائم والبناء الاجتماعي الحالي، فالصحافة وسيلة تعبير للمجتمع وليست وسـيلة تعـبير لشخص طبيعي أو معنوي، إذن منطقياً وديمقراطياً لا يمكن أن تكـون ملكاً لأي منهما. إن الصحافة الديمقراطية هي التي تصدرها لجنة شعبية مكونة من كل فئات المجتمع المختلفة. في هذه الحالة فقط ولا أخرى سواها تكون الصـحافة أو وسيلة الإعلام معبرة عن المجتمع ككل، وحاملة لوجهة نظر فئاته العامة، وبذلك تكون الصحافة ديمقراطية أو إعلاماً ديمقراطياً[3]. وتستطيع وسائل

---

(1) الحسن، إحسان محمد (الدكتور)، **علم الاجتماع السياسي**، مصدر سابق، ص240 ص241.

(2) ماكيفر، رام، شارلز بيدج، **المجتمع** الجزء الثاني، ترجمة الدكتور السيد محمد الحزاوي فؤاد اسكندر، يوسف أسعد، مكتبة النهضة المصرية 1971، ص852 ص860.

(3) القذافي، معمر، **الكتاب الأخضر**، مصدر سابق، ص 68 ص69.

الإعـــلام المرئية والمسموعة والمقروءة بأن تخلق رأياً عاماً لدى أفراد المجتمع بما يجعلهم يعتـــنقون أيديولوجية معينة، وترتبط الأيدلوجيا بالرأي العام ارتباطاً عضوياً وثيقاً، فالرأي العام هو الفكر الشائع والنمط العقلي السائد الذي يحدد نوع الأفكـــار والميـــول والاتجاهـــات، بـــل ويكشـــف تفضيلات الناس الاجتماعية والسياسية[1].

وتـــلعب وسائل الإعلام دوراً لا يقل أهمية عن دور الأسرة أو المدرسة فـــي عملية التـــنشئة السياسية والاجتماعية. فالصحف والمذياع والتلفاز وغيرها مـــن وسائل الإعلام تدعم الاتجاهات السياسية وتدعم القيم التراثية. وفي الوقت ذاتـــه فهـــي الـــتي تـــنقل المعلومات والأخبار من المواطن إلى الدولة والعكس بـــالعكس. حـــتى أن وســـائل الإعلام قد امتد أثرها لنقل أخبار ومعلومات عن مجـــتمعات العالم ككل وخاصة ما نراه اليوم من تقدم تكنولوجي ساهم في جعل العـــالم وكأنـــه وحـــدة واحدة. فما يحدث في واشنطن، يمكن أن يسمع في نفس اللحظة في بومباي. والكتاب الذي يصدر في لندن لا يأخذ وقتاً طويلاً حتى يصل إلى طوكيـــو وهكـــذا. وتركـــز الـــدول الحديثة على وسائل الإعلام كأساسيات للتـــنشـــئة السياســـية وتركز من خلالها على تعميق شعور انتماء الأفراد للوطن وولائهم للدولة[2].

وإذا مـــا كـــانت التـــنشئة السياسية مستهدفة في حد ذاتها لخلق المواطن الحـــر الـــذي يعتز بوطنه وأمته والمدافع عنهما بكل ما يملك وما يستطيع، فإن وسائل الإعلام الجماهيرية من أهم المصادر لتلك التـــنشئة والتي تستطيع زرع قيـــم ومفـــاهيم ومبادئ المجتمع التي يعتز بها ويدافع عنها وهي نابعة من تراثه وأصالته، وليس ذلك فحسب بل إن وسائل الإعلام الجماهيرية قادرة على مواجهة الإعلام المعادي والتصدي له والحيلولة دون أفكاره الهدامة والتي عادة ما تكون

---

(1) إسماعيل، قباري محمد (الدكتور)، **علم الاجتماع السياسي**، مصدر سابق، ص269.

(2) الطاهر، أحمد جمال (الدكتور)، **دراســـات في الفلسفة السياسية**، مصدر سابق، ص412، ص413.

موجهـــة من الدول والأنظمة الإمبريالية إلى دول وشعوب العالم النامي أو العالم الـــثالث. إن قيـــم الاستعمار وأفكاره ومعتقداته تنتشر بواسطة وسائله الإعلامية الجماهيـــرية كالتـــلفزيون والـــراديو والســـينما والإعلان. وهذه القيم والأفكار والمعـــتقدات موجهة أصلاً إلى دول العالم الثالث بصورة عامة والوطن العربي بصورة خاصة وإن محاولة تنظيم الضغوط الثقافية والإعلامية العدوانية المباشرة وغيـــر المباشـــرة ما تزال مستمرة بفضل وسائل التأثير في الرأي. وهذا الواقع المرير يفسر قيام الثورات العربية التحررية في بعض أقطار الوطن العربي، هذه الـــثورات الـــتي تستهدف فيما تستهدف تأكيد الذات من جديد وإعادة خلق وبناء الشخصـــية واستعادة الهوية القومية[1]. وتلعب وسائل الاتصال الجماهيرية دوراً كبيراً في تغير وتطور المجتمعات إلى مرحلة الدولة الحديثة العصرية، فهي جزء لا يـــتجزأ من المجتمع الذي تعمل فيه. فالإعلام الحر ليس غاية فحسب، إنما هو وســـيلة لـــتحقيق التحول الاجتماعي المنشود. كما أن أهم المشاكل الأساسية في التحضـــر السياسي مشكلة تغيير الاتجاهات وتضييق الفجوة بين الصفوة الحاكمة والجماهيـــر الأقل تحضراً[2]. وتستطيع وسائل الإعلام الجماهيرية أن تصل إلى الغايات المنشودة والأهداف المرسومة فيما يخص التـــنشئة السياسية وذلك عندما تتفق تلك الوسائل في عرضها للأفكار التي تريد إيصالها لأفراد المجتمع وأن لا تـــتعارض مع بعضها البعض لأن تعارضها يخلق بلبلة وتشويشاً لدى المواطنين مما يجعلهم ينقسمون أيديولوجياً وقيمياً، فمن الأهمية بمكان أن تكون هذه الوسائل مكمـــلة الواحـــدة للأخـــرى عـــن طريق ما تعرضه من أفكار واتجاهات تلائم مســـتويات الجماهيـــر الثقافية والاجتماعية معتمدة في ذلك على أسلوب الإقناع والمشـــاركة، وبذلـــك تمارس التأثير المنظم في الرأي العام، ويتوقف ذلك على

---

(1) الحسن، إحسان محمد (الدكتور)، **علم الاجتماع السياسي**، مصدر سابق، ص234.

(2) المقدم، ميا سهيل (الدكتورة)، **مقومات التنمية الاجتماعية وتحدياتها**، تطبيقاً على المجتمع اللبناني، معهد الإنماء العربي، طرابلس، الطبعة الأولى، ص136 ص139.

الاستعداد النفسي والاجتماعي والثقافي لدى الأفراد في تقبل المادة التي تنشرها تلك الوسائل[1].

لقد أصبح الاهتمام كبيراً جداً في وقتنا الحاضر بوسائل الإعلام الجماهيرية وذلك لدورها المهم في عمليات التنشئة الاجتماعية بصفة عامة والتنشئة السياسية بصفة خاصة، وإضافة إلى أهمية ذلك الدور فإنه أيضاً متمم ومكمل لبقية الأدوار التي تقوم بها مصادر ووسائل التنشئة المختلفة. ولعل التقدم التكنولوجي هو الذي زود الإعلام بوسائل عديدة وتجهيزات وإمكانيات مختلفة ومتنوعة بدأت بصماتها تزداد وضوحاً وفعالية وتأثيراً في حياتنا وحياة مجتمعنا والعالم من حولنا. ومن زاوية أخرى نستطيع أن نقول: إن وسائل الإعلام الجماهيري قد أحرزت تقدماً ملموساً خلال العقد الأخير من القرن العشرين من خلال القفزات الواسعة التي تمخضت عن التغيرات التي تحققت بل وتدفقت في هذه الفترة ومن أهمها التطورات الاجتماعية والفكرية والعقائدية ونمو الاختراعات في الميدان الإعلامي والاتصال الجماهيري[2].

ونخلص إلى القول بأن الدول والمجتمعات النامية يمكنها أن تعتمد على وسائل الإعلام الجماهيرية للمساهمة في التنشئة السياسية، ومن المنتظر أن تستخدم وسائل الإعلام في الدول النامية لتأدية عدة مهام منها[3]:

1. تستخدم وسائل الإعلام في زيادة الشعور بالانتماء إلى أمة والى قومية، وبدون ذلك الشعور بالانتماء، ما من دولة تستطيع أن تخترق حاجز التخلف الاقتصادي. وهكذا بفضل وسائل الإعلام يتوحد الشعب في الداخل، ويقوى نفوذ الدولة القومي في الخارج، وبفضل وسائل الإعلام أيضا تتشجع الجماهير فتساهم في التطوير القومي والإقلال من القلق الاجتماعي.

---

(1) الأسود، صادق (الدكتور)، علم الاجتماع السياسي، مطبعة الإرشاد، بغداد 1973، ص311.

(2) عيث، محمد عاطف (الدكتور)، وآخرون، مجالات علم الاجتماع المعاصر، دار المعرفة الجامعية، إسكندرية 1989م . ص196 .

(3) المقدم، مها سهيل (الدكتورة)، مقومات التنمية الاجتماعية وتحدياتها، مصدر سابق ص144 ص142 .

2. تعـليم الجماهيـر مهارات جديدة، وهناك روابط وعلاقات وثيقة في الدول النامية بين التعليم وما تنشره وسائل الإعلام.
3. غـرس الرغـبة في التغيير وزيادة آمال الجماهير حيث أن وسائل الإعلام تعتـبر من الأدوات الرئيسية التي يمكن بواسطتها تعليم شعوب الدول النامية طرقاً جديدة للتفكير والسلوك.
4. تشـجيع الجماهيـر عـلى المساهمة ونقل صوتها إلى القيادة السياسية لكي تحافظ على إحساس الجماهير بأهميتها أو إحساسها بالمساهمة.

6. القـيـادة

يمكن أن نقـول بأن القيادة هي تـلك العملية أو ذلك الدور الذي يقوم به شخص معين وهو «القائد» والـذي يمتـلك من الخصـائص المختلفـة ما يمكنه بجـدارة من القيام بذلك الدور على أكمل وجـه ، وفي كل جمـاعة أو منظمة اجـتماعية سـواء كانت الجمـاعة أو المنظمة صغيرة أو كبيرة يظهر رجل أو مجموعة رجال يتميـزون عن غيـرهم بالقابلية والكفـاءة على قيادة وتوجيه ورعايـة الجماعة أو المنظمة وتحقيق المكاسب والإنجازات لأعضائها وصلاحية وقـدرة هـؤلاء الـرجـال عـلى القيادة أو الزعامة لا تعتمد فقط على الصفات الجسـمانية والوراثيـة والعقلية والاجتماعية والخلقية التي يتمتعون بها بل تعتمد أيضا على طبيعة ظـروف ومشكلات وملابسات الجماعة أو المنظمة التي يظهر فيها هؤلاء القـادة. فالشخص الذي يصلح لقيـادة الجماعة وتوجيهها من الناحية الاجتماعـية والخلقية قد لا يصلح لقيادتهـا من الناحية السياسية أو العسكرية .. وهكـذا، والقـائد هو الشخص الذي يتميز بالنشاط والمثابرة والقدرة على الحركة والتفاعل والتكيف مع الآخرين أكثر من غيره[1].

---

(1) الحسن، إحسان محمد (الدكتور)، علم الاجتماع السياسي، مصدر سابق، ص200 ص201.

إذن هناك شروط شخصية يجب أن تتوفر في القائد كما أن هناك شروطاً بيئية يجب أيضا أن تتوفر له ولعل أهمها مدى رغبة وتقافة وتحضر الأفراد أو الناس الذين يقودهم كما يقول الدكتور محمد علي محمد[1]. وعلى الرغم من المكانة الهامة التي تشغلها الصفوات، وحتى القيادات الفردية في البلاد النامية إذا ما قورنت بتخلف السكان عموماً – فليست أنشطة هذه الصفوات والقادة وحدها هي التي تحدد النجاح، أو تحدد شكل أو مسارات التنمية التي تشارك فيها. فالصفوات والقادة بالطبع لا بد أن يكونوا قادرين وأكفاء، لكن ذلك وحده ليس كافياً إذن عليهم أن يعبروا تعبيراً ملائماً وأن يحققوا بجدية وبسرعة مثاليات تلك الطبقات الاجتماعية التي تشكل الغالبية العظمى من السكان.

ومن الموضوعات الهامة عند دراسة السياق الاجتماعي والثقافي الذي تحدث خلاله التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات النامية موضوع القيادات والصفوات القادرة على توجيه السلوك بفاعلية، والسيطرة على الأحداث ومراقبتها[2]. والقيادة شيء أساسي وضروري لكل الجماعات بل إنه كلما تعقدت الجماعات وتفرعت كانت الحاجة إلى القيادة ملحة لا سيما كونها تلعب الدور الأساسي والفعال في استقرار وثبات ديناميكية الجماعة ويكون هذا سبباً من أسباب تحقيق أهدافها وطموحاتها وعاملاً مهماً من عوامل تحقيق وحدتها وتماسكها[3]. أما تعريف القيادة فقد اختلف حوله الباحثون فالبعض يرى أن القيادة خاصية من خصائص الجماعة وهي مرادفة في معناها لمكانة أو لمركز معين أو وظيفة معينة أو القيام بأنواع من النشاط المهم للجماعة، والبعض الآخر يرى أن القيادة خاصية

---

(1) محمد، محمد علي (الدكتور)، دراسات في علم الاجتماع السياسي، مصدر سابق، ص37.

(2) الحسيني السيد محمد (الدكتور) وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية، دار المعارف بمصر، الطبعة الثالثة 1977، ص365.

(3) العباسي، سناء أحمد، دور العائلة العراقية في التنشئة السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الأهمية قسم الاجتماع، كلية الآداب جامعة بغداد 1987، ص117.

مـــن خصائص الفرد، فالقائد في نظرهم هو الذي يتسم بخصائص شخصية معينة مثل السيطرة وضبط النفس أو مميزات جسمية معينة أو غيرها من المميزات، إلا أنـــه مهمـــا كـــان الأمر فإن تعريف القيادة مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالجماعة[1]. وهـــناك من يعرّف القيادة أو «الزعامة» بأنها فن تدبير شؤون الناس بالناس، من ضـــبط المعـــاملات (العلاقـــات الاجتماعية بكل معاني التعبير) وتسيير السلوك البشري بالإكراه أو بالإقناع، بالتعقيل أو بالتوهيم، وفي كل حالة بخطاب المصلحة والترغيـــب في المصالحة الاجتماعيـــة[2]. والقيـــادة غير الزعامـــة أو الرئاســـة (Headship) التي تنحصر بالجماعات المنتظمة و الكامنة، دون جماعات السلطة. فالقيادة من معانيها السلطان، الحكم، الجماعة القائدة (صفوة) القيادة السياسية[3].

وفـــي مطارحاتـــه يـــبرهن مكيافـــلي على ضرورة التكامل بين القائد والجماعـــة الـــتي يقودها ويضرب المثل بالقائد العسكري و جيشه ويتســـاءل في إحدى مطارحاته أيهما اكثر جدارة بالثقة قائد ممتاز مع جيش ضعيف أو جيـــش ممـــتاز مع قائد ضعيف؟ ويخلص بعد اســـتعراض بعض الأمثلة إلى القول: تبين لنا أن ثمة حالات عدة تمكنت فيها فضيلة الجنود (شـــجاعتهم) وحدهم من كســـب المعركة الفاصلة، كما إن ثمة حالات كثيرة أخرى أحدثت فيها فضيلة القادة نفس التأثير، وعلى هذا الأســـاس يمكن للمرء أن يقول إن كلا منهما متمم للآخر، ولا غنى له عنها[4]. والقيادة هي القدرة على معاملة الطبيعة البشـــرية أو على التأثير فـــي الســـلوك البشـــري لتوجيه جماعة من الناس نحو هدف مشـــترك بطريقة تضـــمن بها طاعتهم و ثقتهم واحترامهم وتعاونهم. وبمعنى آخر فبدون القيادة لا

---

(1) المصدر نفسه.

(2) خليل، خليل احمد (الدكتور) ، **معجم مفاهيم علم الاجتماع**، معهد الإنماء العربي، بيروت 1995، ص115.

(3) المصدر نفسه.

(4) مكيافيلي، نيقولا. **مطارحات مكيافلي**. تعريب، خيري حماد، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت الطبعة الثالثة 1982، ص654 ص655 .

تـــتمكن الجماعة من تعيين اتجاه سلوكها أو جهودها. ويمكن تصنيف القادة على اكـــثر مـــن أســـاس، فيقسم القـــادة على أساس طبيعة الموقف إلى قادة تقليديين Traditional Leaders – أو اســـميين Nominal Leaders – وهم من يشغلون مناصب رسمية، وقادة المواقف Situational Leaders الذين يظهرون في مواقف معينة، والقادة المبتكرين Creative Leaders وهم الذين يترقبون مواقف مستقبلية و يسعون إلى قيادة الأفراد على ضوئها كالفلاسفة وكبار المفكرين. ويصنف القادة عـــلى أساس أسلوب العمل إلى قادة ديمقراطيين وهم الذين يلجأون إلى استعمال الوســـائل الديمقـــراطية في التأثير على الأفراد. والقادة الدكتاتوريون وهم الذين يلجأون إلى استخدام الوسائل الدكتاتوريين في التأثير على الأفراد. والقيادة الحرة غيـــر الموجهة وفيها يقل تدخل أو توجيه القائد للجماعة إلى حد كبير وتتصرف الجماعة في المواقف معتمـــدة على نفسهـــا تماماً[1].

وفي إطار عمليات التـــنشئة السياسية ومن خلال ما لاحظناه على الدور الكـــبير الـــذي يقـــوم به القائد أو القيادة فإننا نعتبر أن القائد مصدراً أساسي من مصـــادر الخبر والمعلومات والمعارف التي تحتاجها جماعته وقت القيام بمهامها ووظائفهـــا الحيوية وغالباً ما يكون القائد مصدراً مهماً من المصادر الأيديولوجية والفكـــرية والفلسفية التي تسير عليها الجماعة، فالقائد يصنع ويصوغ أيديولوجية الجماعة وفكرها الفلسفي الذي تسير على هداه. وهو الذي يمنح أعضاءها الأفكار والمعتقدات والقيم التي ترسم أنماط سلوكهم وممارستهم الاجتماعية اليومية[2].

---

(1) بدوي، أحمد زكي (الدكتور)، **معـــجم مصطـــلحات العلوم الاجـــتماعية**، مكتبة لبنان، بيروت،1986، ص242.

(2) الحسن، إحسان محمد (الدكتور)، **علم الاجتماع السياسي**، مصدر سابق ، ص214 ص21.

خـــلاصـــة

ممـــا تقدم نستطيع أن نستخلص بأن عملية التـــنشئة السياسية لا يمكن أن تنطلق من فراغ، بل لابد من وجود مصادر لها تعمل متفرقة أو مجتمعة من أجل غرس القيم السياسية السائدة في المجتمع لدى الأفراد كما أن هذه المصادر تساعد الفـــرد عـــلى تكويـــن فكرة أو رأي سياسي خاص به. كما رأينا بأنه لا يمكن أن نفصـــل دوانـــر تأثيـــر هذه المصادر عن بعضها بل أنها مكملة ومتممة لبعضها البعض مما يحتم عليها حتى وإن اختلفت الأساليب التي تتبعها في عملية التـــنشئة بأن تتكلم لغة واحدة وأن تهدف إلى هدف واحد مما يجعل تأثيرها أقوى وبلوغها إلى الهـــدف أيســـر أي أنـــه لا تـــنشـــئة سياسية بدون مصادرها ولا تأثير لتلك المصادر دون اتباع استراتيجية معينة.

الفصل الخامس

دور التخطيط
في عمليات التنمية الاجتماعية

المبحث الأول: دور التخطيط في تنمية المؤسسات البنيوية

المبحث الثاني: دور التخطيط في تنمية القيم والممارسات السلوكية.

المبحث الثالث: دور التخطيط في تخفيف الفوارق الطبقية

المبحث الرابع: دور التخطيط في مواجهة معضلة التخلف الحضاري.

مُقَدِّمَة

مـــا مـــن شـــك في أن للتخطيط الاجتماعي دوراً مهماً وبارزاً في تنمية المجـــتمع حيـــث انه يهدف إلى السيطرة على عمليات التحول الاجتماعي بشقيها المـــادي وغيـــر المادي، فالتخطيط يسعى دائماً إلى تحقيق الموازنة المثالية بين ســـرعة تقـــدم العامل المادي وسرعة تقدم العامل الروحي والقيمي لكي يستطيع المجتمع السيطرة على مشكلاته الإنسانية الحضارية التي تظهر إلى السطح نتيجة التناقض بين عمليات التحول المادي وعمليات التحول المثالي والروحي حيث أن الـــتخطيط الاجـــتماعي في البلدان النامية يعمل ما في استطاعته على منع العامل المادي من السير بخطى أوسع من تلك التي يحرزها العامل الروحي ويحاول في ذات الوقت ضبط مسيرة العامل المادي بحيث تكون متجاوبة ومتناغمة مع مسيرة العـــامل الـــروحي، وهنا يستطيع المجتمع أن يتحـــول من طور إلى طور آخر بطـــريقة عقلانية ومقبولة لا تجلب له الهزات والمشكلات والتناقضات[1]. لذلك يجـــب الإيمان بالتخطيط كأساس لمشاريع التنمية بصفة عامة والتنمية الاجتماعية بصفة خاصة إذ أن هناك ارتباطا وثيقاً بين التخطيط والتنمية، فهو ركيزتها الأولى باعتـــباره وسيلة ناجحة لتنظيم استخدام الموارد أكفأ استخدام ممكن بحيث تعطي أكبر إنتاج وأكبر دخل ممكن في أقل فترة زمنية ممكنة[2].

ورغـــم أن التـــنمية عبارة عن عملية ديناميكية مستمرة لا تتوقف أبداً باعتـــبارها أحـــد ســـنن ونواميس الحياة، إلا أن التخطيط يجعلها أكثر سرعةً وتـــنظيماً خاصةً وأن عملية التنمية الاجتماعية تهدف إلى التغيير نحو الأفضل

---

(1) الحسن، إحسان محمد (الدكتور): علم الاجتماع الاقتصادي، مطبعة دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، 199، ص 137.

(2) Griffin, Keith, & Enos, L., John, *"Planning, Development"* ed. Hazlewood, Arthur, Addison, Wesley, Publishing company, Great Britain, 1970.

وانظر في ذلك "ميير سهيل القدم"، مقومات التنمية الاجتماعية وتحدياتها.

بما يجعل المجتمع أكثر تقدماً ووصولاً إلى أهدافه المرسومة، والتغير يستوجب وضع خطة فيها إستراتيجية أو أهداف واضحة يعمل المجتمع من خلال السبل العملية الوصول إليها، كما يستوجب وجود أيديولوجية تنبثق من الفكر السياسي للنظام القائم الموجود بالمجتمع، ولا بد لكل ذلك من وسائل وسبل لتحقيق التغيير المطلوب الذي ينشده المجتمع.

وتشير التنمية في الاستخدام العالمي المعاصر إلى ضرب من ضروب الأيديولوجية المستحدثة التي تعكس اهتمام الحكومات الفعال بنمو مجتمعاتها وبمزيد من القدرة على تحقيق ذاتها، وتبعاً لتلك الأيديولوجية تعتبر التنمية مصاحبة للتخطيط ولكافة العمليات التي تجري لتحريك وتنشيط الطاقات المجتمعية الكامنة وتوجيهها لتحقيق التغير والنمو في الاتجاه المرغوب[1].

وبما أن التخطيط أسلوب تنظيمي علمي يهدف إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية خلال فترات زمنية معلومة وذلك عن طريق حصر إمكانيات المجتمع المادية والبشرية وتعبئتها وتحريكها نحو تحقيق أهداف المجتمع وغاياته وذلك على ضوء الفلسفة الاجتماعية التي يريد المجتمع أن ينمو في إطارها، فإننا سنتناول في هذا الفصل أربعة مباحث تبين أهمية الدور الذي يقوم به التخطيط في التنمية الاجتماعية والمباحث هي:

1. **دور التخطيط في تنمية المؤسسات البنيوية.**
2. **دور التخطيط في تنمية القيم والممارسات السلوكية.**
3. **دور التخطيط في تخفيف الفوارق الطبقية.**
4. **دور التخطيط في مواجهة معضلة التخلف الحضاري.**

---

(1) عيث، محمد عاطف (الدكتور)، وآخرون، مجالات علم الاجتماع المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1989، ص156.

المبحث الأول

دور التخطيط
في تنمية المؤسسات البنيوية

لكي تنمي المجتمع يجب علينا بالمقام الأول أن تنمي مؤسساته البنيوية حيث أن تلك المؤسسات تعتبر حجر الزاوية في عملية التنمية بصفة عامة، تلك العملية التي تعتبر عملية شاملة تمس القطاعات الإنتاجية والقطاعات الاجتماعية والإنسانية والقيمية في آن واحد حيث أن المؤسسات البنيوية للمجتمع مكملة الواحدة للأخرى، وإن أي تغيير في إحداها لا بد أن يترك آثاره وانعكاساته على المؤسسات الأخرى[1]. وعلى هذا الأساس فإن للتخطيط دوراً مركزياً مهماً في العملية التنموية إذ من خلاله يستطيع المخططون الاجتماعيون تنظيم المواطنين بشكل فعال في مجتمعات وكسب مشاركتهم في حل المشكلات، وقد طوّر المخططون الاجتماعيون المحدثون أساليب معقدة لدراسة وتحليل علل المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بحيث يجب أن تكون معارف أولئك العلماء متوافقة مع التكنولوجيا المستخدمة ومسايرة لها وقادرة على حل كل مشكلات المجتمع تقريباً[2].

يستطيع التخطيط أن يصل إلى الدور المناط به في تنمية المؤسسات البنيوية للمجتمع من خلال وضع استراتيجية واضحة المعالم للوصول إلى الأهداف المرغوبة والتي تمثل في هذه الحالة بناء مؤسسات قوية وفاعلة وقادرة

---

(1) الحسن، إحسان محمد (الدكتور)، علم الاجتماع السياسي، مطابع جامعة الموصل، 1984، ص247.

(2) بلاكيلي، أدوار جـ.، بحوث تنمية المجتمع، ترجمة د. حمدي الحناوي، ميدتو للتنمية والرعاية الصحية، توزيع الدار العربية للعلوم، بيروت 1990، ص121.

عـلى الـتكيف واسـتيعاب التغير الذي يحدث خلال عمليات التنمية حتى يكون المجتمع قادراً وبشكل صحيح وفعال على التطور نحو وضع أفضل مما هو عليه. وهـذه الاستراتيجية التي يسير عليها التخطيط لا يمكن أن يكون لها الأثر الفاعل إلا إذا انبعـثت من الأيديولوجية والفكر السياسي الذي يؤمن به النظام القائم على رأس المجـتمع بحيـث أنـه عندما يضع المخططون الاجتماعيون خطتهم لتنمية المؤسسات البنيوية للمجتمع لا يصطدمون بالقرار السياسي الذي يمنعهم من ذلك، وبـالعكس فإنه عندما تكون خططهم نابعة من الفكر السياسي السائد فإنها ستلقى القـبول والتشجيع والمساعدة في التنفيذ بما يمنح المجتمع الفرصة للتغيير والتقدم نحـو الأحسن والأفضل. ولا شك في أن طبيعة المجتمع البنائية هي السبب في تشابك التنظيمات والأدوار وتعقد النظم والأنساق الأمر الذي أدى بدوره إلى تعدد العمـليات الاجـتماعية كالصراع والتنافس والتعاون والتكامل مما أدى إلى تعدد أشـكال وصـور المجتمع من تنظيمات دينية أو سياسية أو مهنية أو اقتصادية، ويعـبر كل منها عن جهاز System يخدم نظام Institution، فتتعاون الأجهزة وتتسـاند مع النظم السائدة في البناء الاجتماعي[1]. مما يسرّع من عملية التغير خاصـة في البلاد النامية والتي هي في حاجة إلى التنمية الشاملة والتغيير البنائي فـي المجـتمع لان التنمية تحتاج إلى دفعة قوية ليخرج المجتمع بأكمله من حالة الركود والتخلف إلى حالة التقدم[2].

أمـا الوسائل أو الوسائط التي يستطيع المخططون الوصول عن طريقها إلى تنمية المؤسسات البنيوية للمجتمع، فهي:

1. رفدهـا بـالموارد المادية، حيث أن كل خطة تحتاج إلى أموال لتنفيذ مشـاريعها المرسومة، لذلك فإن المجتمعات التي تطمح إلى التغير نحو

---

(1) إسماعيل، قباري محمد (الدكتور)، علم الاجتماع السياسي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1980م، ص 313

(2) الحوات، علي (الدكتور)، أسس التنمية والتخطيط الاجتماعي، دار الحكمة، طرابلس، 1991، ص31.

الأفضل ترصد مبالغ كبيرة لصرفها على المشروعات الحيوية الموضوعة لتنمية مؤسساتها البنيوية.

2. إيجاد الكوادر البشرية اللازمة من فنيين وعمال مهرة وعاديين لتنفيذ الخطط والمشاريع والبرامج المعدة لتغيير أي مؤسسة من تلك المؤسسات نحو الأفضل والأحسن حيث يقوم بهذا الدور المهم خبراء التخطيط.

3. إعطاء الحرية لأفراد المؤسسات البنيوية بما يكفل قيامهم بأداء أدوارهم المطلوبة على أكمل وجه وبما يتيح لهم فرصة الخلق والإبداع كل في مجاله، حيث أن الإبداع لا يمكن أن يتم في ظل القهر والخوف بل إن التصرف الحر الديمقراطي هو الذي يستطيع الأفراد من خلاله الوصول إلى التنمية والتغيير المنشود.

4. تلقين القادة والمسؤولين بالطرق التي تساعد على تنظيم المؤسسة والسيطرة على شؤونها، حيث أنه لا يمكن للمشاركة وعمليات التنمية التي تشارك بها الجماعة أن تتم ما لم يكن القادة والمسؤولين على تسيير تلك العمليات يتقنون الأساليب التي تجعل الجماعة تعمل بفاعلية، وفي هذا الإطار يحاول المشتغلون بتنمية المجتمع أن يطوروا لأنفسهم وللآخرين قدرة فهم مطالب المستفيدين ولا بد للمشتغل بتنمية المجتمع أن تكون لديه من قوة الملاحظة ما هو ضروري لكي يفهم نفسه في علاقته بالآخرين ويفهم ويقيم ردود فعله الداخلية والخارجية إزاء الآخرين وفي ضوء الإطار المرجعي لممارس التنمية[1].

---

(1) بلاكيلي، أدوار جـ، بحوث تنمية المجتمع، مصدر سابق، ص19.

عندما تتوفر هذه الإمكانات فإن التخطيط يقوم بدوره في هذا المجال كما حـــدد له حيـــث أنـــه من المشكلات التي تواجه وتعيق التخطيط من القيام بدوره خاصـــة فـــي البلدان المتخلفة، عدم معرفة الموارد المتاحة على وجه الدقة وذلك نـــتيجة للإهمال الطويل والظروف التي عاشت فيها في ظل الاستعمار والتخلف. وكذلـــك عدم توفر خبراء التخطيط، أي أن البلاد المتخلفة ليس لديها العدد الكافي من خبراء التخطيط وهذا النوع من الخبراء نادر وتزداد هذه الندرة خطورة لعدم اقتصـــارها على نوع واحد وإنما تضم الاقتصاديين وعلماء الاجتماع والمهندسين والفـــنيـــين في الإنتاج وتـــنظيم الإدارة[1]. كـــذلك عـــدم وجود القيادات القادرة عـــلى توجيه السلوك بفعالية والسيطرة على الأحداث ومراقبتها[2]. أما من الناحية الأيديولوجيـــة فإنـــه إذا كان النظام الاجتماعي يعتقد بآراء وأيديولوجيات وأفكار كـــثيرة ومتناقضة فإن أفراده سيصطدمون الواحد مع الآخر مما ينتج عنه تصدع كيان المجتمع وتبعثر وحدته الوطنية[3].

ويجـــب أن نضع في الذهن دائماً أن التخطيط في المجتمع كلّ لا يتجزأ، وإذا كانت التجزئة مفيدة فهي لضمان التخصص وحسن الإفادة من الخبرة في كل مجال على حدة، فالتخطيط في المجتمع يخضع لجهاز مركزي واحد يتصور عن طـــريق الـــبحث العـــلمي كـــل احتياجات السكان في ضوء تقديراته المضبوطة للإمكانات المادية والخبرة الفنية والقوة البشرية في مدى زمني معين، وتوجه هذا الجهـــاز أيديولوجيـــة محددة تعكس الهدف الأكبر وهو رفاهية المجتمع في نهاية الأمر، فالتخطيط العام في المجتمع يقوم على قاعدة اجتماعية واضحة تتفرع منها شـــعب مختـــلفة اقتصادية واجتماعية وسياسية وصناعية.... الخ، تترجم في كل خطواتها عن غاية المجتمع الأساسيـــة وهي الرفاهيـــة الاجتماعية[4].

---

(1) المقدم، مهى سهيل (الدكتورة) **مقومات التنمية الاجتماعية وتحدياتها**، معهد الإنماء العربي، طرابلس، لبنان، بيروت، 1978، ص106.

(2) الحسيني، السيد محمد (الدكتور) وآخرون، **دراسات في التنمية الاجتماعية**، دار المعارف بمصر، الطبعة الثانية، 1977، ص365.

(3) الحسن، إحسان محمد (الدكتور) **علم الاجتماع السياسي**، مصدر سابق، ص137.

(4) المقدم، مهى سهيل (الدكتورة)، مصدر سابق، ص ص107-108.

المبحث الثاني

دور التخطيط
في تنمية القيم والممارسات السلوكية

مـن المؤكد بأن المخططين الاجتماعيين عند قيامهم بعملية التخطيط من أجل التنمية فإنهم بقدر اهتمامهم بالجانب المادي يهتمون بالجانب القيمي حيث أن الـتغير المـادي يحتاج إلى تغير قيمي يواكبه لكي يتطور المجتمع نحو الأفضل، ورغم أن كثيراً من العلوم الحديثة تتجنب فكرة القيم وتفترض أنها غير متأثرة بها فـإن بحوث المجتمع على عكس ذلك تهتم بالقيم، ذلك أن الباحثين في هذا المجال يعترفون بأن ثقافات المنظمات الاجتماعية في مجتمع ما هي جزء من عملية النمو الاجتماعي الإنساني ويجب الاهتمام بها سواء في البحث أو الممارسة، وبدلاً من أن تكـون بحوث المجتمع مجرد بحوث وصفية بحتة عن كيف ولماذا فيما يتصل بالسـلوك الإنسـاني فهـي تهدف إلى التغير في اتجاه مجموعة قيم محددة بشكل مسبق[1]. فالقيم تشير إلى تلك الأساليب المفضلة لتوجيه الناس نحو فئات محددة للخـبرة الإنسـانية والمعايير هي قواعد للسلوك في مواقف معينة وكل من القيم والمعاييـر يخضـعان للتغيير، غير أننا يجب أن نضيف إلى هذين المصطلحين مصـطلحاً آخـر هو الأيديولوجية Ideology فإذا كانت مهمة القيم توجيه الفعل الاجتماعي ومهمة المعايير ضبط السلوك، فإن الأيديولوجية عليها أن توجد الدافع المحرك للفعل الاجتماعي عن طريق تعريف الموقف الاجتماعي تعريفاً مثالياً. أما السـياق الذي توجد فيه القيم والمعايير والأيديولوجيات فهو يمكن أن يكون سياقاً دينيـاً أو ثقافيـاً أو اقتصادياً أو سياسياً[2].

---

(1) بلاكبلي، أدوار جـ.، بحوث تنمية المجتمع، مصدر سابق، ص17.

(2) الحسيني، السيد محمد (الدكتور)، وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية، مصدر سابق، ص ص359-36.

والـتغير القيمـي يعني أن نحافظ على القيم الجيدة والإيجابية وأن ندخل قيمـاً جديـدة لكـي يتطور المجتمع، فنعمل على التخلص من القيم السلبية مثل الغضـب والغرور والقبلية والأخذ بالثأر والتسرع في اتخاذ القرار وما إلى ذلك، وأن نـنمي قيم الشجاعة والصبر والثقة العالية بالنفس والتعاون وغيرها من القيم الـتي تساعد على تغير المجتمع نحو الأحسن والأفضل. إن أجسادنا لا ترسم لنا أهدافنا، بل قيمنا هي التي تحدد طبيعة استخدامنا لقدرتنا الجسمية والذهنية[1].

أن تغيير القيم أو تنميتها عملية ضرورية لا بد منها وذلك لان القيم تؤثر بالسلوك والممارسات السلوكية تأثيراً مباشراً بما ينعكس على تطور المجتمع سلباً أو إيجابـاً وذلك حسب نوع القيم السائدة فيه، وإذا كانت هذه هي الاستراتيجية أو الهـدف مـن تغيير القيم، فإن الفكر السياسي السائد في المجتمع لا بد وأن يكون مُراعى عند القيام بتغيير أو تنمية القيم مما يجعل التغيير يسير في طريق مفتوح، كمـا أن عملية تغيير القيم والممارسات السلوكية تحتاج إلى عدة وسائل لتحقيقها نذكر منها:

1. تعميـق الوعي الاجتماعي والسياسي عند الأفراد وتبصيرهم بسلبيات القيم الضارة وإيجابيات القيم الإيجابية.
2. تـثقيف الأفـراد مـن خلال وسائل الإعلام والمؤسسات التربوية والتعليم والمنظمات الجماهيرية والشعبية والإرشاد والبحث الاجتماعي حول أثر القيم الإيجابيـة فـي تنمية وتطوير المجتمع، وأثر القيم السلبية في ارتداد وتخلف وتراجع المجتمع في المجالات كافة.
3. ربـط عمـلية التغيير القيمي الإيجابية أي تغيير القيم من سلبية إلى إيجابية بالجـانب الدينـي، أي أن تغير القيم يخدم الدين ويعزز مواقعه في المجتمع ويمكنه من إصلاح الفرد والجماعة.

---

(1) غيث، محمد عاطف (الدكتور)، وآخرون، **مجالات علم الاجتماع المعاصر**، دار المعرفة الجامعية: الإسكندرية، 1989، الطبعة الأولى، ص 177.

4. كما يجب ربط التغيير القيمي بالجانب الوطني والقومي الذي يجعل من الفرد أداة في مواجهة التحديات السياسية والأمنية التي يواجهها المجتمع.

5. ربط عملية التغيير القيمي بالجانب الأخلاقي، أي أن اكتساب القيم الإيجابية والتخلص من القيم السلبية إنما يطور وينمي أخلاق الفرد بحيث يكون عنصراً فاعلاً في نشر الفضيلة والمحبة والإخاء والتعاون بين الأفراد.

وبما أن القيم تنقسم إلى قسمين، قيم إيجابية يجب المحافظة عليها وتنميتها، وقيم سلبية يجب تغييرها، فإن الوسائل التي ذكرناها قادرة على كبح جماح القيم السلبية وتعزيز ونشر القيم الإيجابية. لأن القيم السلبية تسبب عرقلة تقدم المجتمع ومنع المسؤولين والقادة من تحقيق الأهداف المنشودة لأنها تؤثر في السلوك تأثيراً سلبياً لذا يجب أن تكون هناك قيم إيجابية من شأنها أن تنمي السلوك بحيث يكون قادراً على تحقيق الفعل الإيجابي والإنجاز البناء الذي ينسجم مع طموحات القادة والمسؤولين والشعب برمته، ويسرّع عملية التغيير القيمي حيث أنه من المعروف بأن التغيير القيمي بطئ عادة مقارنة بالبناء الاجتماعي، ويوضح (سملسر) Smelser هذه النقطة بقوله[1]: «إن الافتراض الذي مؤداه أن نسق القيمة الأساسي يظل ثابتاً أو مستقراً خلال تتابع عملية التباين، إنما يعني قبل أي شيء آخر أن معايير تقدير أداء الوحدات لا تختلف أو تتباين، ولا يعني ذلك أن القيم لا تتغير مطلقاً وإنما يقصد من ذلك أن نموذج التباين البنائي لا يفسر لنا تلك التغيرات بصورة بسيطة. إن القيم تتغير بصفة عامة على نحو بطيء أكثر من البناء الاجتماعي».

إن القيم الإيجابية هي التي تهدف إلى رفاهية وسعادة الأفراد وبذلك فإن التنمية السليمة تهدف إلى خير الإنسان في الوقت الذي نركز على جهده فهو

---

(1) الحسين، السيد محمد (الدكتور)، وآخرون، **دراسات في التنمية الاجتماعية**، مصدر سابق، ص361.

وسيلتها وهدفها في آن واحد، وتتطلب فكرة التنمية تغيراً جذرياً في فكر الإنسان وقدراته وسلوكه ويعتبر هذا التغيير وسيلة إلى غاية وفي نفس الوقت غاية في حد ذاتـــه[1]. ولذلك فقد أصبح من أهم الأبعاد التخطيطية الجديدة الناتجة عن النقاش المستمر الدائر حالياً حول تواصل التنمية وأكثـــرها تحدياً هو ذلك البـــعد المتعلق باحـــتياجات أجيـــال المستقبل والذي ترتب عليه الاقتراح القـــائل بأن اعتبارات تحقيـــق العدالـــة بين الأجيال في استعمال الموارد الطبيعية تتطـــلب من الأجيال الحـــاضـــرة أن تحول دون حدوث أي تدهور لا يمكن عكس اتجـــاهه[2]. وفي مجتمعـــنا الإســـلامي عـــندما جاء الإسلام فإنه لم يلغ كل القيم والعادات والتقاليد القديمة حيث أنه على الصعيد الاجتماعي بدأت القيم والعادات والتقاليد التي سادت في فترة ما قبل الإسلام تتغلغل في جسم المجتمع الإسلامي مما أدى إلى محاولات توفيقيـــة بين الشرع الإسلامي من جهة والعادات والتقاليد من جهة أخرى الأمر الذي أدى إلى ظهور قيم وعادات جديدة تتماشى مع المجتمع كانت نتاجاً لتصارع القديـــم والحديـــث[3]. ومـــع تقدم العلم والمعرفة أصبح التغيير القيمي مسؤولية المخططيـــن الاجـــتماعيين الذيـــن يســـتطيعون عن طريق التخطيط ترسيخ القيم الإيجابية وكبح جماح والقضاء على القيم السلبية.

---

(1) عبد، حسن إبراهيم (الدكتور)، دراسات في التنمية الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1984م، ص161.

(2) الغرياني، سعد أحمد (الدكتور)، أزمة المياه وتواصل التنمية جدلية مستمرة، بحث منشور بمجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، الهيئة القومية للبحث العلمي، الجماهيرية، السنة الأولى، العدد الأول، 1995م، ص23

(3) الظاهر، أحمد جمال (الدكتور) دراسات في الفلسفة السياسية، مطبعة عمان، 1987م، ص422.

المبحث الثالث

دور التخطيط
في تخفيف الفوارق الطبقية

لا يمكن فهم وإدراك حقيقة المجتمع الإنساني دون دراسة طبيعة الفوارق الموضوعية والذاتية بين أفراده وجماعاته ومنظماته المؤسسية، فالمجتمع الإنساني مهما كانت المرحلة الحضارية التاريخية التي يمر بها ومهما كان نظامه الاجتماعي وأيديولوجيته الحياتية ومهما كانت الظروف الطبيعية والاجتماعية المحيطة به يرتكز على متغيرات التفاضل والاختلاف بين أبنائه ووحداته التكوينية. هذا التفاضل والاختلاف الذي ينبع من حقيقة عدم تساوي الأفراد في المواهب والقابليات الفطرية والمكتسبة وفي الدوافع والاتجاهات والطموحات التي غالباً ما تؤدي إلى عدم تشابه أعمالهم ووظائفهم، الأمر الذي يقود بالضرورة إلى تفاضل بعضهم على البعض الآخر في الحقوق والامتيازات والمواقع الاجتماعية التي يشغلونها ويتمتعون بقوتها ونفوذها وهيبتها، وهنا تظهر الفئات والشرائح والطبقات الاجتماعية التي تشكل بكياتها البنيوي ومضمونها القيمي والنفسي وتدرجها الاجتماعي البناء الطبقي في المجتمع[1].

ولكي يستطيع المسؤولون والمخططون الاجتماعيون تخفيف الفوارق الطبقية بين أفراد أو شرائح المجتمع، لا بد من وضع إستراتيجية تهدف إلى رفاهية واحترام كل الأفراد والشرائح وتساوي بينهم في الحقوق والواجبات. لذلك فقد كان موضوع الطبقية وتأثيراتها السلبية على المجتمعات الشغل الشاغل

---

(1) الحسن، إحسان محمد (الدكتور)، **البناء الاجتماعي والطبقية**، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الأولى، 1985م.

للباحثين والمفكرين الاجتماعيين والاقتصاديين والسياسيين، لقد قضى "ماكس فيبر – Max Weber" حياته وهو يخوض في نقاش خيال "ماركس" الذي كانت كتاباته مع "أنجلز" حول مفهوم الصراع بين الطبقات كعنصر ديناميكي في التاريخ في المجتمعات على وجه البسيطة، فبالنسبة لفيبر أن الطبقة هي التي تحدد فرصة حياة الفرد ولا يمكن تفسيرها وببساطة في إطار المهنة وأن الطبقة يجب أن تتم تجزئتها إلى الأجزاء التي تتركب منها وهذه الأجزاء مثل المكانة والشرف والتي تعتبر أجزاء رئيسية[1]. وإذا كان الأفراد يتمتعون عند ولادتهم بشروط حياتية متساوية فإن وجود الفروقات الاجتماعية تعزى إلى اعتبارات شخصيه ولكن الحاصل أن الأفراد وحسب منشئهم الاجتماعي يتميزون بفروقات تؤثر على ممار حياتهم الاجتماعية مستقبلاً، إلا أنه يفترض بأن الجانب المادي لوحده غير كاف لبناء مفهوم وجود طبقة اجتماعية متميزة الواحدة عن الأخرى إذ انه يجب الأخذ بالاعتبار وجود الوعي بالانتماء الطبقي أولاً والعمل بموجب هذا الوعي ثانياً[2].

ومن المؤكد بأن المخططين الاجتماعيين قادرون على وضع خطة يستطيعون من خلالها تخفيف الفوارق بين الطبقات المختلفة ويمكن أن تتناول الخطة المجالات التالية:

أ. **المجال الاقتصادي:** وفي هذا المجال يجب أن تكون هناك موازنة في الدخول حتى لا تبرز طبقة معينة على حساب غيرها من طبقات المجتمع وهذا يمكن أن يتم بعدم احتكار وسائل الإنتاج وعدم استغلال جهود الآخرين، إن القواعد الطبيعية

---

(1) بتروسلي، **مختارات من كتاب علم الاجتماع الحديث**، ترجمة: د. عبد محمد قاسم السيدة ود. أحمد القداق، دار المدينة الفديمة للكتاب، ليبيا، 1995، ص166.

(2) العاني، حسان محمد شفيق (الدكتور)، **الملامح العامة لعلم الاجتماع السياسي**، مطبعة جامعة بغداد، 1968، ص140.

أنتجت اشتراكية طبيعية قائمة على المساواة بين عناصر الإنتاج الاقتصادي وحققت استهلاكاً متساوياً تقريباً لإنتاج الطبيعة بين الأفراد، أما عمليات استغلال إنسان لإنسان واستحواذ فرد على أكثر من حاجته من الثروة هي ظاهرة الخروج عن القاعدة الطبيعية وبداية فساد وانحراف حياة الجماعة البشرية وهي بداية ظهور مجتمع الاستغلال[1]. ولكي يسد المخططون الفجوات الكبيرة بين شرائح المجتمع وكذلك بين أفراده في المجال الاقتصادي فيجب عند تحديد ملامح أي طبقة الأخذ في الاعتبار تميز الجماعات عن بعضها تبعاً لعلاقة كل منها بوسائل الإنتاج وإن من أهم تلك المحطات جميعاً موقعها من وسائل الإنتاج الهامة أي ما تملكه من وسائل الإنتاج هذه، فالوضع الاقتصادي لأي طبقة من الطبقات يرجع في المقام الأول إلى علاقة تلك الطبقة بوسائل الإنتاج الهامة في المجتمع، وهذا الوضع الاقتصادي هو الذي يحدد نصيب تلك الطبقة من السلطة السياسية[2]. كذلك يجب إعادة توزيع الثروة على أبناء الشعب وذلك من خلال رفع معدلات الأجور والرواتب للعمال والموظفين الصغار، وتوزيع ملكية المشروعات الصناعية توزيعاً واسعاً على عدد كبير من أفراد المجتمع وإسهام المهنيين والعمال في رؤوس أموال الشركات التي كانت في بعض الدول النامية ولا تزال وقفاً على طبقة الإقطاعيين والرأسماليين البرجوازيين[3].

ب. المجال الاجتماعي: في هذا الصدد فإن الاحترام والتقدير لجميع أفراد المجتمع وتقدير قيمتهم ومركزهم لا شك في أنه يذيب الفوارق الطبقية ويقرب بين الفئات المختلفة ويجعل أفراد المجتمع يشعرون بكرامتهم وإنسانيتهم مما يدفعهم إلى حب الوطن والعمل على رقيه وتقدمه والمساهمة في تنميته مساهمة فعالة، والعمل من

---

(1) القنائي، مصر، **الكتاب الأخضر**، الفصل الثاني، حل المشكل الاقتصادي، مطابع الشروق، القاهرة، بيروت، الطبعة الخامسة عشرة، من ص81 82.

(2) الحسني، السيد محمد (الدكتور) ، وآخرون، **دراسات في التنمية الاجتماعية**، مصدر سابق، ص220.

(3) الحسن، إحسان محمد (الدكتور)، **البناء الاجتماعي والطبقية**، مصدر سابق، ص122.

أجـل تحقيـق درجـات متقاربة في السلم الاجتماعي لا تقوم على أساس الملكية ولكنها ترتكز بصفة أساسية خاصة على الجهود والقدرات الخاصة ودرجة نصيب كل فرد من الثقافة والتعليم[1].

جـ. المجال الثقافي: وللتخطيط دور مهم في هذا المجال حيث يجب نشر التربية والتعـليم بيـن جماهير الشعب وحسب الإمكانات المتاحة بحيث يتم استيعاب كل أبـناء الطـبقات المختلفة على حد سواء، وأتباع نهج إلزامية التعليم بل وتشجيع المواطـنين على إكمال دراستهم العليا حسب قدراتهم، كما أن فتح مراكز مختلفة لنشـر الثقافة والتوعية الجماهيرية يساعد على استغلال قدرات أفراد المجتمع من أجـل التـنمية والتطور والرقي الاجتماعي لأن الموارد البشرية هي أهم الركائز لعمـلية التنمية. أما احتكار الثقافة من قبل أفراد وجهات معينة في المجتمع فإنه يخـلق عـدم توازن وفوضى في التفكير وبالتالي الإنتاج، ويستطيع المسؤولون والمخططون الاجتماعيون عن طريق البرامج والخطط وكذلك عن طريق وسائل الإعـلام الجماهيـرية القضاء على مبدأ احتكار الثقافة والتربية والتعليم من قبل الطبقات الإقطاعية والبرجوازية في المجتمع لصالحها الخاص والعمل على تعميم ونشـر الـثقافة والتربية بين الجماهير، إضافة إلى إسقاط الثقافة البرجوازية من مؤسسـات التعـليم الأساسـي والعـالي وتعويضـها بالـثقافة القومية الإنسانية والاشتراكية[2].

ويتصدى المخططون الاجتماعيون إلى مشاكل أخرى يعاني منها المجتمع وتكـون حاجـزاً بينه وبين التطور والتقدم كالتفرقة التي تظهر بشكل واضح في المجتمعات المتخلفة بين الرجل والمرأة مما يعرقل التقدم العلمي والصناعي، كما تبرز في بعض المجتمعات التفرقة بين المدينة والريف وخاصة في تقديم الخدمات

---

(1) المصدر نفسه.

(2) المصدر السابق، ص123.

العامة وإتاحة الفرص في التعليم والعمل والوظائف العليا. إن العائق الرئيسي في عمـــلية التـــنمية هو الاستغلال بكل صوره وعلى كل مستوياته، استغلال مجتمع لآخـــر أو استغلال جماعة لجماعة أخرى داخل المجتمع نفسه مثل استغلال طبقة لطبقات أخرى، أو استغلال الحضر للريف، أو استغلال الرجال للنساء. إن معنى الاســـتغلال هنا هو سلب كيان لكيان آخر فرصته الطبيعية لتنمية إمكانياته الذاتية الكامنة، وإزالة هذا العائق يعتبر شرطاً ضرورياً لعملية التنمية ومعنى تحقيق هذا الشـــرط هـــو تحقيق مزيدا من المساواة في فرص الحياة وذلك يكون عن طريق الـــتخطيط السليم خاصة حينما لا يتوقف تفاوت هذه الفرص على مصادفة ميلاد الفرد في مجتمع معين أو طبقة معينة أو جنس معين أو سلالة عنصرية معينة أو وســـط أيكولوجـــي معين (ريف أو حضر)، ومن الطبيعي أن يظل هناك تفاوت، ولكـــن هـــذا التفاوت يكون فقط بسبب تباين الإمكانيات الذاتية وبالتالي يصبح ما نقصده إزالة العوائق البنائية أو الهيكلية لتساوي الفرص في الصحة وطول العمر والتعليم والإنجاز المهني ومستوى الدخل والإشباع المادي والروحي[1].

---

(1) إبراهيم، سعد الدين (الدكتور)، **التنمية كعملية تحرر إنساني**، بحث منشور بمجلة آفاق عربية، ص9.

المبحث الرابع

دور التخطيط
في مواجهة معضلة التخلف الحضاري

إن التحدي الكبير الذي يواجهه المخطط الاجتماعي خاصة في المجتمعات المتخلفة والنامية هو الكيفية التي يواجه بها معضلة التخلف الحضاري وذلك ليس بالأمر السهل واليسير نظراً للطفرات التي يشهدها العالم الآن من تقدم صناعي وتكنولوجي عند المجتمعات المتقدمة ومحاولة البلدان النامية وخصوصاً تلك التي تمتلك ثروات طبيعية لها مردود مادي كبير مما يجعل الدخل القومي فيها قادرا على امتلاك أو استيراد التقانة متمثلة في المعدات والأجهزة المتطورة التي تنتجها تلك البلدان الصناعية أو المتقدمة، وإذا كانت لدى المجتمعات النامية أو بعضها القدرة على شراء الأجهزة والمعدات المتطورة فإنه بالمقابل ليس لديها القدرة على استعمالها بالشكل الصحيح أو التعامل معها بالكيفية التي يجب أن تكون نظراً لعدم تطور الجانب المثالي والقيمي مقابل الجانب المادي مما يؤدي بتلك المجتمعات إلى هوة ومشكلة التخلف الحضاري مما يعيق حركة تقدم المجتمع ونموه.

إن من أهم المعضلات التي تعاني منها عملية التنمية الاجتماعية في البلدان النامية معضلة التخلف الحضاري، هذه المعضلة التي أصبحت تعيق حركة وديناميكية تلك البلدان أكثر من أي شيء آخر[1]. تظهر معضلة التخلف الحضاري عادة عندما يتحول الجانب المادي للمجتمع بصورة أسرع من تحول

---

(1) الحسن، إحسان محمد (الدكتور)، **مستلزمات التنمية الاجتماعية في أقطار الخليج العربي**، بحث منشور بمجلة التوثيق الإعلامي، مركز التوثيق الإعلامي لدول الخليج العربي، المجلد الخامس، العدد الأول، السنة الخامسة، 1986م، ص27.

الجانب المثالي والقيمي، وعدم تكيف الجانبين بعضهما مع بعض بسبب ظهور مشكلات اجتماعية معقدة تصدع وحدة البناء الاجتماعي وتعرضها لأخطار التمزق والتشتت، وهذه الأخطار يجب أن تشخص وتعالج من خلال ضبط مسيرة التحولات المادية التي يشهدها المجتمع النامي وجعلها متساوية ومنسجمة مع مسيرة التحولات المثالية والقيمية إضافة إلى معالجة المشكلات الاجتماعية التي ترافق مسيرة تحول المجتمع بعد دراسة طبيعتها وأسبابها ونتائجها دراسة نظرية تطبيقية[1]. وترتبط الأفكار المتعلقة بالتنمية وتصورات بعض قطاعات المجتمع عن مستقبل جهود التنمية بكثير من المؤشرات الوافدة من الخارج، ونجد تلك المؤثرات الخارجية العديدة والمتناقضة في بعض الأحيان تؤثر على أساليب السلوك وعلى بناء المجتمعات التي تهب عليها بشكل واضح قد يثير لدى الناس أحاسيس الضعة والدونية والعداء إزاء الموقف المتفوق للشعوب الغربية[2].

إن عمليات تنمية وتصنيع المجتمع لا بد أن تسبب تغييرات سريعة في المؤسسات الاقتصادية مع عدم تغيير المؤسسات البنيوية الأخرى بنفس السرعة، وهذا معناه أن التنمية والتصنيع ينتجان في سرعة التغير الاقتصادي وبطء التغير الفكري والقيمي وسرعة التغير المادي وبطء التغير القيمي خلال فترة زمنية معينة يؤديان إلى ظهور مشكلات اجتماعية وحضارية معقدة، هذه المشكلات التي تعيق وتمنع تقدم المجتمع في جميع الميادين والأصعدة بضمنها الميادين العلمية والصناعية والتكنولوجية.

وتعتقد نظرية التخلف الحضاري التي طرحها البروفيسور (أوكبرن) في كتابه التغير الاجتماعي بأن التغيرات التي تطرأ على الحضارة المادية Material Culture تكون أسرع بكثير من التغيرات التي تطرأ على الحضارة غير المادية Non- Material Culture وهذا يسبب فجوة أو هوة بينهما، ويقول (أوكبرن)

---

(1) المصدر نفسه.

(2) الحسين، السيد محمد (الدكتور)، دراسات في التنمية الاجتماعية، مصدر سابق، ص255.

إن الاختراع التكنولوجي وانتشاره في المجتمعات المتحضرة يعتمد على طبيعة ونوعية القاعدة الحضارية الموجودة في هذه المجتمعات وعلى طبيعة القيم الاجتماعية المشجعة على الاختراع والإبداع وأن الحضارة شيء عضوي مكون من أجزاء متكاملة وهذه الأجزاء عرضة للتقدم والتغير مع مرور الزمن، فلا بد من وجود مشكلات بين الجزء الذي يتقدم بسرعة كبيرة أي الجزء القائد الذي يكون الحضارة المادية والتكنولوجية والجزء الذي يتغير ببـــطء بالنسبة للجزء الأول وهو جزء الحضارة غير المادية كالقيم والمقاييس والمثل والعـــادات[1]. وعلى مدى الأمد البعيد لا بد أن يكيف العنصر الحضاري غير المادي نفسه مع العنصر الحضاري المادي، وإذا حدث هذا فإن المشكلات الاجتماعية والحضارية التي تواجه الفرد والمجتمع لا بد أن تزول، وهنا يستطيع المجتمع التغلب على العقبات التي تتحدى تقدمه التكنولوجي والمادي والإنساني ويتمكن من إحراز التقدم الحقيقي الذي يدعم رفاهيته ويقود إلى سعادته وازدهاره، وعكس ذلك أي إذا لم يتم التكيف بين العنصر الحضاري غير المادي مع العنصر الحضاري المادي فإن ذلك يخلق مشاكل اجتماعية لا حصر لها وبذلك يخلق تحدياً أمام المسؤولين والمخططين الاجتماعيين لسد الفجوة بين التقدم الحضاري المادي السريع جداً وبين العنصر غير المادي البطيء والمتمثل في القيم والعادات والمثل ومحاولة تسريع هذا الجانب بما يتماشى مع فكر وأيديولوجية المجتمع من جهة، وما يتطلع إليه المجتمع من أهداف منشودة ومرسومة ضمن استراتيجيات يكون المجتمع الذي يصبو إلى التنمية قد خطط لها ورسم معالمها ليكون ضمن البلدان والمجتمعات المتقدمة.

---

(1) الحسن، إحسان محمد (الدكتور)، **مستلزمات التنمية الاجتماعية في أقطار الخليج العربي**، مصدر سابق، ص2.

الفصل السادس

معوقات تنمية المجتمع
الناجمة عن التنشئة السياسية

المبحث الأول: مشكلة نوعية البيئة التي يعيش فيها الإنسان الناجمة عن التنشئة السياسية.

المبحث الثاني: مشكلة تنمية المؤسسات البنيوية في المجتمع الناجمة عن التنشئة السياسية.

المبحث الثالث: مشكلة مواجهة معضلة التخلف الحضاري الناجمة عن التنشئة السياسية.

المبحث الرابع: تفاقم المشكلات الاجتماعية الناجمة عن التنشئة السياسية.

مُقدّمة

تعتمد تـــنمية المجتمع على التـــنشئة الاجتماعية بصفة عامة وعلى التـــنشئة السياسية بصفة خاصة في رسم سياساتها ووضع خططها وبرامجها التي يتحول المجتمع النامي عن طريقها إلى مجتمع أكثر تقدماً مما يعطي للتـــنشئة السياسية دوراً مهماً في خلق التحول نحو الأفضل، وتأتي تلك الأهمية من أن التـــنمية تعتمـــد على المؤسسات المجتمعية والتي هي في نفس الوقت مصادر للتـــنشئة السياسية، ونظراً للتغيرات التي تنشأ على المجتمع أثناء عملية التـــنمية، يبرز الدور الكبير للتـــنشئة السياسية في تعميق الوعي لدى المواطنين بضرورة إحداث تغيرات من أجل الانتقال من وضع اجتماعي إلى وضع أفضل وذلك عن طريق التثـــقيف المستمر وزرع القيم التي تتماشى مع الديناميكية التي تفرضها عملية التـــنمية. كما تقوم التـــنشئة السياسية ببلورة الأدوار عند الإنسان بحيث يكون قادراً على التكيف مع الأوضاع الجديدة التي تفرزها عمليات التـــنمية. وان ما يميز القرن العشرين هو ذلك التقدم الهائل والتغير التكنولوجي والاجتماعي وما رافق ذلك من مشكلات عديدة كان على الحكومات أن تتصدى لها بالحلول العملية والعلمية السريعة، وإذا كان التقدم التكنولوجي قد زاد من مقدرة السلطة السياسية على قمع حركات العصيان والرفض من جانب الطبقات المحكومة، فانه في نفس الوقت قد زاد من الأعباء الملقاة على عاتق النظام السياسي حيث تعددت بشكل ملحوظ مطالب المستـــفيدين من النظام ولابد أن يؤثر ذلك بشكل أو بآخر على ظاهرة الاستقرار السياسي[1]. فالشعب إن لم تتحقق مطالبه وان لم يتوافر ولاؤه الإداري كان على النظام السياسي أن يواجه مصيره المؤلم وهنا تتجلى عملية

---

(1) الجوهري، عبد الهادي (الدكتور)، دراسات في علم الاجتماع السياسي، مكتبة نهضة الشرق 1985، القاهرة، ص34 .

التـــنشئة السياسية، خاصة إذا كانت تلك الحكومات تستورد أنظمة اجتماعية وثقافية لاعتقادها بان ذلك سيساعدها على التـــنمية مما يخلق تضارباً بين ما هو مستورد والنظام الداخلي أو المحلي مما ينجم عنه التشتت في جهود التـــنمية وخلق مشكلات اقتصادية واجتماعية اصعب من التخلف نفسه[1].

والتـــنشئة السياسية عن طريق التخطيط الاجتماعي السليم تستطيع التغلب على المعوقات التي تعترض سبيل التـــنمية الاجتماعية، إلا أن التخطيط الاجتماعي الذي يستهدف تـــنمية المجتمع المادية وغير المادية لا يمكن القيام به دون دراسة المجتمع دراسة شاملة يمكن الاطـــلاع من خلالها على معوقات تقدمه ونموه ومشكلاته الحضارية والإنسانيـــة وطبيعة مؤسساته البنيويـــة وأحكامه وقوانينه والعوامل الموضوعية والذاتيـــة المشجعـــة على تقدمه وتطوره، وبعد معرفة طبيعة المجتمع ومشكلاته وماهية قوانينه والعوامل المؤثرة في سكونه وديناميكيته نستطيع وضع الخطط الاجتماعية الغائية التي تضمن صحة مسيرته الحضارية و إزالة مشكلاته وتطوير أحكامه المؤسسية وتـــنمية عاداته وتقـــاليـــده[2]. وحيث أن الإنسان هو صانع التـــنمية وهو المستفيد النهائي منها فان تطويره ورفع كفايته من العوامل الجوهرية لاستمرار التـــنمية والتقدم[3]. وفي هذا المجال فان التـــنشئة السياسية قادرة على خلق النسق السياسي الديمقراطي الذي يساعد على تـــنمية المجتمع في كافة مجالاته، أما في حال غياب التـــنشئة السياسية أو تضارب الوسائل و البرامج التي تتبعها مصادر التـــنشئة السياسية أو تلكؤ برامجها فان ذلك سيعيق عملية التـــنمية الاجتماعية

---

(1) الحوات، علي (الدكتور)، **أسس التنمية والتخطيط الاجتماعي**، دار الحكمة، طرابلس، 1991، ص75.

(2) الحسن، إحسان محمد (الدكتور) ، **عـــلم الاجـــتماع الاقـــتصادي**، دار الحكمة للطباعة والنشر1990 ، ص138.

(3) ناصف، عبد الفتاح (الدكتور)، **تـــنمية الموارد البشرية في منطقة الخليج العربي**، بحث منشور بمجلة قضايا عربية ، السنة السابعة ، العدد التاسع ، ص55.

ويعطل ديناميكيتها مما ينتج عنه العديد من المشاكل والمعوقات. لذا فان هذا الفصل سيتناول المعوقات التي يمكن أن تعيق عملية تنمية المجتمع والناجمة عن التنشئة السياسية وذلك من خلال أربعة محاور هي:

1- مشكلة تطوير نوعية البيئة التي يعيش فيها الإنسان الناجمة عن التنشئة السياسية.

2- مشكلة تنمية المؤسسات البنيوية في المجتمع الناجمة عن التنشئة السياسية.

3- مشكلة مواجهة معضلة التخلف الحضاري الناجمة عن التـنشئة السياسية.

4- تفاقم المشكلات الاجتماعية الناجمة عن التـنشئة السياسية.

المبحث الأول

مشكلة تطوير نوعية البيئة التي يعيش فيها الإنسان الناجمة عن التنشئة السياسية

البيئة التي يعيش فيها الإنسان تنقسم إلى قسمين: **بيئة طبيعية** و **بيئة اجتماعية**، ونظراً للتفاعل بين الإنسان وبيئته فإن العديد من المشكلات قد تحدث خاصة في غياب التنشئة السياسية السليمة، ولعل من أهم مشكلات البيئة الطبيعية عدم ملاءمة الظروف المناخية والتضاريسية والعمرانية والتخطيطية لمعيشة الإنسان، فقد تكون معالم البيئة لا تساعد الأفراد على استثمار مواردها أو تحويلها إلى بيئة إيجابية يمكن أن تكون فاعلة في قيام حياة اجتماعية ونشاط اجتماعي فعال. وهذا بسبب عوامل اجتماعية كثيرة منها التنشئة السياسية المضطربة والمتناقضة حيث أن مثل هذه التنشئة لا تمكن الإنسان من تسخير معالم البيئة الطبيعية لصالحه بحيث تكون بيئة إيجابية ومتكاملة في إشباع حاجاته والنهوض بواقعه وتحقيق أهدافه. في حين لو كانت التنشئة السياسية إيجابية ومتكاملة أي أن الإنسان مزود بالمبادئ والقيم الإيجابية ومحصن مبدئياً ويتسم بالوعي الاجتماعي والسياسي العميق لكان قد سارع في اتخاذ الإجراءات التي من شأنها أن تنمي معالم بيئته وتحدث تحويرات فيها بحيث تكون مناسبة لخلق مناخ اجتماعي وحضاري إيجابي يمكن أن يعتمد عليه الإنسان في بناء مجتمعه على نحو متقدم وهادف، أما في غياب التنشئة السياسية الإيجابية فإن الزيادة الهائلة في عدد السكان جعلت البيئة الطبيعية وخاصة الأراضي الزراعية سلعة بالمعنى الرأسمالي لهذه الكلمة مما أدى إلى ضغوط أدت بالتالي إلى اختلال

التوازن الايكولوجي للقرية في الدول النامية[1]. ومن الطبيعي بعد ذلك أن تؤثر التغيرات الديمغرافية و الايكولوجية على الواقع السياسي تأثيراً واضحاً.

أما البيئة الاجتماعية فتتعلق بأنماط العلاقات والممارسات والتفاعلات الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية وتتعلق بوسائل الضبط الاجتماعي والبناء الطبقي والحراك الاجتماعي وطبيعة التـنشئة الاجتماعية ودورها في بناء الشخصية وبلورة الأدوار الوظيفية عند الأفراد، إضافة إلى المؤسسات البنيوية وما تتسم به من نقاط قوة أو ضعف. تلعب التـنشئة السياسية دوراً كبيراً في تحسين معالم البيئة الاجتماعية إذ أن العلاقات الإنسانية يمكن أن تتحول من علاقات هامشية أو سلبية إلى علاقات إيجابية كما أن الممارسات الاجتماعية يمكن أن تتحول من ممارسات انفعالية غريزية إلى ممارسات عقلانية إذا كان الإنسان متسماً بالوعي الاجتماعي والسياسي هذا الوعي الذي يمكن أن يتبلور عنده إذا كانت لديه تـنشئة سياسية إيجابية تمكنه من السيطرة على معالم بيئته الاجتماعية وتحويلها إلى معالم فاعلة وديناميكية يمكن أن تساعده في بناء مجتمع جديد ومتكامل يستطيع من خلاله تحقيق أهدافه القريبة والبعيدة.

إن نسبة التقدم الصناعي التي حدثت في البلدان النامية قد ساهمت من جانبها في إحداث العديد من المشاكل البيئية، فقد أدت نظم التصنيع والمكننة إلى تلوث البيئة (Pollution) كـتلوث الأنهار حيث تتخـلص التـكنولوجيا مـن بـقـايـاها فـتفرز إفرازاتها وغازاتها كي تسمم الجو وتفسد الهواء الأمر الذي صدرت معه دراسات خاصة بتـنمية البيئة (Eco Development) من أجل حل مشكلات التكنولوجيا[2]. ووضع الخطط والبرامج من أجل التناسق والتكيف

---

(1) الحسين، السيد محمد (الدكتور)، وآخرون. **دراسات في التـنمية الاجتماعية**، دار المعارف بمصر القاهرة، الطبعة الثالثة 1977، ص12.

(2) إسماعيل، قباري محمد (الدكتور)، **علم الاجتماع السياسي وقضايا التخلف والتنمية والتحديث**. منشأة المعارف بالإسكندرية 1980، ص432.

وإيجاد حالة صحية رشيدة من التوافق بين الإنسان والبيئة الصناعية. والتـــنشئة السياسية الإيجابية قادرة على أن توجه إلى إدراك أهمية احتواء الخطط التنموية لسياسات سكانية تهتم بموضوع النمو السكاني في إطار المحافظة على الموارد وحسن استغلالها وإدارتها، إذ أن الضغط على الموارد هو نتاج للزيادة في عدد السكان والزيادة في معدل الاستهلاك للفرد الناجم عن النمو الاقتصادي، ولذلك فإنه كلما تسارعت الزيادة في السكان وفي الدخل كلما أدى ذلك إلى ضغط سريع وقوي على الموارد[1]. والموارد الطبيعية شيء أساسي ومهم للقيام بالتـــنمية مما يحتم على المخططين الاجتماعيين تطوير نوعية البيئة التي يعيش فيها الإنسان بالمحافظة على الموارد المتاحة وحسن استغلالها، إلا أن المعدل المتسارع الذي تسير عليه الإمبريالية "الاستعمار" في استخدام الوقود المستخرج من الأرض وغيره من الموارد المعدنية سيؤدي إلى انقراضها في نهاية القرن الحالي[2].إن علماء الاجتماع مهتمون بالبحث عن المؤثرات البيئية على حياة الأفراد وكيف وستجيبون لهذه المؤثرات[3]. وذلك من أجل خلق نوع من التوازن والتكيف بين الفرد، وبيئته متأثراً بها ومؤثراً فيها من أجل خلق التغير المطلوب لغرض التـــنمية بالطرق السليمة التي يستطيع من خلالها الإنسان التغلب على المشكلات البيئية حيث أن عملية التـــنمية الاجتماعية تتأثر بطريقة أو بأخرى بعامل البيئة الطبيعية والاجتماعية فإذا كانت البيئة الطبيعية مثلاً غير ملائمة لنشوء الكيان الاجتماعي المعقد والمتطور بسبب العوامل المناخية القاسية وشدة الحرارة والبرودة أو بسبب التضاريس الأرضية الصعبة فإن التـــنمية الاجتماعية

---

(1) محمود، أحمد علي، السكان والموارد بالجماهيرية، بحث منشور بمجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، السنة الأولى – العدد الأول 1995م، ص 134.

(2) بيتروسلي، مختارات من كتاب علم الاجتماع الحديث، ترجمة د. عبد الله محمد قسم السيد، د. احمد القداق دار الكتب الوطنية، طرابلس 1995، ص33 .

(3) المصدر السابق، ص115.

بمشاريعها وخططها ووسائل تنفيذها لا تظهر مطلقاً، ومن جهة ثانية إذا كانت معالم البيئة الاجتماعية غير متكاملة ولا ناضجة وتتميز بالبعثرة والاضطراب والتناقض بسبب وجود العلاقات الاجتماعية غير السليمة والتقاليد والعادات المتخلفة والأفكار والممارسات المتضاربة والمؤسسات البنيوية الضعيفة فإن برامج وخطط التـــنمية الاجتماعية لا يمكن أن تظهر ولا تستطيع شق طريقها بنجاح تحت هذه الظروف البيئية القاهرة[1].

إن الأقطار التي تـــنشد التـــنمية الاجتماعية يتطلب منها توليد الظروف الايكولوجية الاجتماعية المناسبة التي تمكنها من التفكير بأهمية وفاعلية مشاريع التـــنمية الاجتماعية وتسمح لها برسم الأطر المناسبة لهذه المشاريع ووضعها موضع التنفيذ، إن أول ما تستطيع هذه الأقطار القيام به من أعمال هو تكييف سكانها لظروف أقاليمها الطبيعية والجغرافية لضمان إنشدادهم بالأرض وتعلقهم بتربة الوطن وانسجامهم مع المجتمع[2]، وبالإضافة إلى توفير المستلزمات والمتطلبات الايكولوجية والاجتماعية والاقتصادية والصحية، فإن ذلك يتأتى بإيجاد تـــنشئة سياسية إيجابية تخلق المواطن الواعي القادر على التكيف مع بيئته محسناً لظروفها بما يؤهله لقيادة مجتمعه نحو التقدم والازدهار والتغلب على كافة المشاكل التي تواجهه.

---

(1) الحسن، إحسان محمد (الدكتور) **مستلزمات التـــنمية الاجتماعية في أقطار الخليج العربي**، بحث منشور، مجلة التوثيق الإعلامي، المجلد الخامس، العدد الأول، السنة الخامسة 1986، ص24.

(2) المصدر نفسه.

المبحث الثاني

مشكلة تنمية المؤسسات البنيوية
في المجتمع الناجمة عن التنشئة السياسية

من الشروط الأساسية لتـــنمية أي مجتمع من المجتمعات ضرورة رفع مستوى مؤسساته البنيوية وتنميتها حيث أن تلك المؤسسات تمثل الإطار العام للمجتمع من جميع نواحيه الأسرية والاقتصادية والتربوية والعسكرية والسياسية والدينية إلا أنه في حال تحول المجتمع من التخلف إلى مرحلة التصنيع والتقدم والنمو فإنه يحتاج إلى سيطرة أكبر على مؤسساته البنيوية نظراً لأنه في هذه الحالة قد يظهر التناقض الواضح في العلاقة التي تربط بين المؤسسات المختلفة، وقد يكون هذا التناقض داخل المؤسسة الواحدة وذلك بسبب المشاكل التي تحدث نظراً لوجود ضغوط متعارضة ومتقاطعة مما يجعل للتـــنشئة السياسية دوراً مهماً في نشر الوعي وزرع القيم الجديدة التي تؤدي إلى تكاتف وتماسك الأدوار لدى المؤسسات البنيوية. حيث أن من أهم مؤشرات ومستلزمات التـــنمية الاجتماعية في الأقطار النامية رفع مستوى مؤسساتها البنيوية والارتقاء بها بحيث تكون معبرة خير تعبير عن المرحلة الحضارية التاريخية التي تمر بها ومجسدة لخصوصيتها الذاتية ومحققة لطموحاتها وأهدافها الآنية والمستقبلية، ولما كانت الأقطار النامية متحولة ولم تصل بعد إلى مرحلة التطور والنضوج الحضاري والتكنولوجي فإن مؤسساتها البنيوية تتسم بالركود وعدم التكامل، لذا ينبغي على هذه الأقطار العمل الجدي والمتواصل من أجل النهوض بالمؤسسات الهيكلية عن طريق إزالة المشكلات والمعوقات التي تعترض سبيلها ثم بعد ذلك دفعها إلى جادة الديناميكية والتحول الهادف ويكون هذا برسم سياستها التنموية وتحديد أهدافها المجتمعية والإيفاء بمتطلباتهـــا والتنسيق بين فعالياتهـــا وأنشطتها[1].

---

(1) الحسن، إحسان محمد (الدكتور)، مستلزمات التنمية الاجتماعية في أقطار الخليج العربي، مصدر سابق، ص2.

إن عملية التـــنمية والتحديث عملية صعبة وليست يسيرة وتحتاج إلى تخطيط سليم وإمكانيات وجهد كبير، إذ أن من الصعب التغلب على تأثير البناءات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التـــقليدية ومع ذلك فإذا كان لنا أن نحقق أهداف التحديث فإن من الضروري أن نبذل جهداً لقهر هذا التأثير وان نعمل على إيجاد تسوية حقيقية بين البناءات التقليدية والمطالب الجديدة[1]. فالمؤسسات البنيوية للمجتمع يمكن أن تحمل لأفراده العديد من العادات والممارسات السلوكية السيئة والتي تعرقل سير المجتمع إلى الأمام بعرقلتها لجهود التـــنمية التي تبذلها الأقطار للخروج من دائرة التخلف وتحقيق الأمن والرخاء والرفاهية لأفرادها. فمن الأخطار التي تهدد سلامة وأمن المجتمع العربي وجود بعض العادات والتقاليد السلبية التي يتمسك بها بعض الأفراد والجماعات كالعصبية القبلية والأخذ بالثأر والتعصب والعدوان وعدم احترام المرأة والنظر إليها نظرة لا ترقى إلى أهميتها وفاعليتها في المجتمع المعاصر. لذا ينبغي مواجهة هذه العادات والتقاليد السلبية والتصدي لآثارها المخربة علماً بأن مثل هذه العادات والتقاليد قد دخلت عند الأفراد عن طريق عدة قنوات أهمها الأسرة والمجتمع المحلي والجماعات المرجعية والتـــنشئة الاجتماعية[2].

إن الترسبات القديمة والبالية إذا لم تعالج بالأسس العلمية والموضوعية بما يحرر أفراد المجتمع من معوقاتها لينطلقوا من أجل العمل والبناء من أجل دفع عجلة التـــنمية الاجتماعية وجعل الممارسات السلوكية اليومية لأبناء المجتمع تتماشى والتقدم العلمي والتكنولوجي الذي يتميز به العصر الحديث، فإن ذلك سيشكل تحدياً كبيراً، فبينما تسعى الدولة الحديثة العصرية في أيدلوجيتها إلى

---

(1) محمد، محمد علي (الدكتور) : **دراســـات في علم الاجتماع السياسي**، دار الجامعات المصرية الإسكندرية 1977، ص423.

(2) الحسن، إحسان محمد (الدكتور)، **الأمن الاجتماعي العربي الأسس والمعوقات والتحديات** بحث منشور بمجلة العلوم الاجتماعيه والإنسانية، السنة الأولى، العدد الأول 1995، طرابلس، ص 118، ص119.

الكفاية الإنتاجية والعدالة الاجتماعية وتنظيم الأمور بطريقة تحدد حقوق الأفراد وواجباتهم، فإنها في سعيها هذا تصطدم بعائق فولاذي صلد يتمثل فيما يمليه التراث القديم من أوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية بالية ومن هنا يحتدم الصراع بين تطبيقات العلم والتكنولوجيا وبين تلك النظم التقليدية[1]. مما يؤدي إلى ضعف سلطة الجماعات التقليدية في المجتمع مثل سلطة العائلة والمدرسة أو المؤسسات الأخرى خاصة عندما يتحول المجتمع من مجتمع زراعي إلى مجتمع صناعي مما يضعف طبيعة العلاقات التقليدية السائدة وضعف سلطة الجماعات التقليدية[2].

وكذلك فإن التناقض الذي يحدث داخل المؤسسة البنيوية أو بين المؤسسات البنيوية نتيجة للضغوط الناجمة عن التغير السريع الذي يشهده المجتمع النامي أو الذي يسير في طريق النمو، فإنه يؤدي إلى التناقض أو عدم التكامل في عملية التـــنمية، والتكامل يعني أن تسير التـــنمية في مختلف القطاعات بطريقة متوازنة ولذا فمن الصعب إن لم يكن من المستحيل تـــنمية الصناعة مثلاً بدون تـــنمية التعليم أو حل مشاكل المدينة دون إبداء اهتمام مماثل بمشاكل الريف. كما يعني التكامل وجود مفهوم شامل يوجه خطة التـــنمية كلها ولا يهدف التكامل في التـــنمية التنسيق بين الجهود المبذولة فحسب وإنما يهدف إلى صهر تلك المجهودات في بوتقة واحدة وفي إطار فلسفة موحدة ارتضاها المجتمع[3]. ورغم ذلك فقد تكون التأثيرات التي تتعرض لها المؤسسات البنيوية في المجتمع والناتجة عن التحولات الاقتصادية والصناعية والاجتماعية التي تشهدها المجتمعات

---

(1) المقدم، مها سهيل (الدكتورة)، **مفهومات التـــنمية الاجتماعية وتحدياتها**. معهد الإنماء العربي. طرابلس الجماهيرية. بيروت. الطبعة الأولى 1978 م. ص259؛ ص260.

(2) شـــكارة، عادل عبد الحسين (الدكتور)، **علم الاجتماع**، مطبعة التعليم العالي - بغداد، الطبعة الأولى 1989، ص 106.

(3) الجوهري، عبد الهادي (الدكتور)، **دراسات في علم الاجتماع السياسي**، مصدر سابق، ص82.

المتغيرة أو النامية، إن تلك التأثيرات قد تختلف من مؤسسة إلى أخرى، فعلى سبيل المثال نلاحظ أن آثار التـــنمية الاقتصادية وارتفاع المستوى المعاشي تنعكس في علاقات الأسرة وأيديولوجياتها، والانتقال الاجتماعي والجغرافي الذي تزداد حدّته في المجتمع الصناعي المرفه بسبب ضعف العلاقات القرابية وتحطيم الجماعات التقليدية وظهور الأسر النووية التي تتلاءم مع طبيعة البيئة الصناعية والمجتمع المتقدم اقتصادياً، وبعد هذا التحول الاقتصادي الذي ترسخ في المجتمع لم تعد الأسرة مسؤولة عن مهمة تزويد أفرادها بالأعمال الاقتصادية إذ أعطيت هذه المهمة إلى مؤسسات متخصصة تشرف عليها الدولة وتوجهها باعتبارها من المؤسسات الاقتصادية والسياسية المهمة في المجتمع المعاصر[1].

مما تقدم يبرز الدور المهم الذي تضطلع به المؤسسات البنيوية في المجتمع والذي يساعد على دفع عجلة التطور والتقدم والتـــنمية، غير أن ذلك لن يكون بالمستوى المطلوب إذا كان دور التـــنشئة السياسية في تـــنمية تلك المؤسسات دوراً سلبياً مما ينعكس بالتالي سلباً على تـــنمية المجتمع أما إذا كانت التـــنشئة السياسية ذات أبعاد إيجابية وتؤدي دورها بالشكل المطلوب فإن ذلك سيساعد على الانسجام وعدم التـــناقض سواء داخل المؤسسة البنيوية الواحدة أو في العلاقة بين المؤسسات البنيوية المختلفة مما ينتج عنه التـــنمية المطلوبة.

---

(1) الحسن، إحسان محمد (الدكتور)، **علم الاجتماع الاقتصادي**، مصدر سابق، ص129.

المبحث الثالث

مشكلة مواجهة معضلة
التخلف الحضاري الناجمة عن التنشئة السياسية

تعتبر مشكلة التخلف الحضاري أساس كل المشكلات التي تعاني منها البلدان النامية بشكل عام وذلك لتأثيرها المباشر على عمليات التنمية بصفة عامة والتنمية الاجتماعية بصفة خاصة، حيث أن معضلة التخلف الحضاري من أهم المعضلات التي تعاني منها عمليات التنمية الاجتماعية في الأقطار النامية هذه المعضلة التي أصبحت تعيق حركة وديناميكية تلك الأقطار أكثر من أي شيء آخر. وتظهر معضلة التخلف الحضاري عادة عندما يتحول الجانب المادي للمجتمع بصورة أسرع من تحول الجانب المثالي والقيمي، وعدم تكيف الجانبين بعضهما مع بعض بسبب ظهور مشكلات اجتماعية معقدة تصدع وحدة البناء الاجتماعي وتعرضها لأخطار التمزق والتشتت، هذه الأخطار يجب أن تشخص وتعالج من خلال ضبط مسيرة التحولات المادية التي يشهدها المجتمع النامي وجعلها متساوية ومنسجمة مع مسيرة تحول المجتمع بعد دراسة طبيعتها وأسبابها ونتائجها دراسة نظرية وتطبيقية[1]. فالمشاركة السياسية الناتجة عن التنشئة السياسية الإيجابية تساعد على التخفيف من آثار وطأة هذه المعضلة خاصة وأن المشاركة السياسية هي العملية التي يلعب من خلالها الفرد دوراً هاماً في الحياة السياسية لمجتمعه، وتكون لديه الفرصة في أن يسهم في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع وتحديد أفضل الوسائل لإنجازها، وقد تكون عملية المشاركة السياسية من خلال نشاطات سياسية مباشرة كأن يتقلد الفرد منصباً سياسياً أو يحظى بعضوية حزب أو مؤسسة اجتماعية أو يحقق المشاركة من خلال نشاطات

---

[1] الحسن، إحسان محمد (الدكتور)، مستلزمات التنمية الاجتماعية في أقطار الخليج العربي، مصدر سابق، ص2.

سياسية غير مباشرة كأن يقتصر الفرد على مجرد المعرفة والوقوف على المسائل والقضايا العامة[1].ويأتي في مقدمة المشاركة السياسية المباشرة المشاركة الديمقراطية في الانتخابات وحرية الصحافة.

لقد خلصت بحوث علماء الاجتماع إلى أن عبور فجوة التخلف الحضاري يتوقف على نجاح عملية التحديث، وهي عملية ذات خصائص مميزة وان كانت تختلف في أسلوبها باختلاف المجتمعات نتيجة تباين العوامل الاجتماعية والثقافية والتاريخية التي تحدد إلى درجة بعيدة عمليات التغير الاجتماعي[2]. إن عمليات تـــنمية وتصنيع المجتمع لابد أن تسبب تغيرات سريعة في المؤسسات الاقتصادية مع عدم تغيير المؤسسات البنيوية الأخرى بنفس السرعة . وهذا معناه أن التـــنمية والتصنيع ينتجان في سرعة التغير الاقتصادي و بطء التغير الفكري و القيمي، وسرعة التغير المادي وبطء التغير القيمي خلال فترة زمنية معينة يؤديان إلى ظهور مشكلات اجتماعية وحضارية معقدة . هذه المشكلات التي تعيق و تمنع تقدم المجتمع في جميع الميادين العلمية والصناعية والتكنولوجية[3]. من المعروف أن القيم الاجتماعية تلعب دوراً هاماً في تكوين البناء الاجتماعي و كذلك الاقتصادي والثقافي والسياسي للمجتمعات، فهي الإطار المرجعي للسلوك الفردي وهي القوى الدافعة للسلوك الجمعي وتحتاج عمليات التـــنمية إلى أنماط سلوكية جديدة وبالتالي تحتاج إلى قيم جديدة تدفع إلى أهداف التـــنمية وتقودها إلى الطريق الصحيح ولذا فإنه إذا كانت القيم الاجتماعية جامدة ومتخلفة واجهت برامج التـــنمية عقبات شتى في التنفيذ، ومن القيم والمعايير التي تعوق التـــنمية على سبيل المثال عدم الإيمان بالجديد والتخوف من المستحدث والانعزالية والتواكل وعدم احترام العمل كقيمة وعدم الاعتراف بأهمية المرأة ودورها في

---

(1) غيث، محمد عاطف (الدكتور)، وآخرون، **مجالات علم الاجتماع المعاصر**، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية 1989، الطبعة الأولى، ص105.

(2) المقدم: نهى سهيل (الدكتورة)، **مقومات التـــنمية الاجتماعية وتحدياتها**، مصدر سابق، ص34.

(3) الحسن، إحسان محمد (الدكتور)، **مستلزمات التـــنمية الاجتماعية في أقطار الخليج العربي**، مصدر سابق، ص27.

المجتمع مما ينتج عنه تعطيل لطاقات نصف المجتمع تقريباً وكذلك عدم تقدير الوقت[1]. وفي حال التـنشئة السياسية السلبية أو غياب التـنشئة فإن الأجهزة الأيديولوجية في المجتمع كالإعلام والمدرسة والأحزاب والنقابات والجماعات الضاغطة والمؤسسات الدينية وغيرها، ومن مبدأ توظيف القيم الإنسانية لخدمة أهداف الأيديولوجية السائدة، فإنها تتعاون لوضع إطار الأيدلوجية السائدة في المجتمع، ويحدد الأستاذ أنور عبد الملك الإطار النظري للأيدلوجية السائدة بالقول (إن الأيدلوجية السائدة هي الإطار البنيوي القومي - الأفكار والنظريات والأساطير والمعتقدات الذي يبرر على صعيد البنية القومية الظاهرة والضمنية، عقلانياً وشعورياً النظام السياسي الاجتماعي، أي أنه يبرر نمط أو طريقة إبقاء تشكيله أو مجموعة تشكيلات اجتماعية اقتصادية وطنية بشكل دائم في مجتمع ما، في مرحلة معينة من تطوره التاريخي)[2].

تعمل التـنشئة السياسية الإيجابية من خلال البرامج المخططة والمدروسة على نشر وترسيخ القيم والممارسات الاجتماعية المشجعة لحركة التصنيع والعلم والتكنولوجيا في المجتمعات النامية، فمن العوامل المساعدة على ظهور التصنيع والتحضر وانتشار العلم والمعرفة في المجتمع وتطبيق النظريات العلمية على المجالات المادية وغير المادية وجود مجموعة من القيم والممارسات الاجتماعية الحضارية التي تدعم وتعزز حركة التصنيع وتـشجع العلم وانتشاره بين الأفراد والجماعات وتتطلع نحو الاستـفادة من العلم للحصول على أهداف عملية وموضوعية تخدم تقدم المجتمع ونموه وازدهاره، والقيم الاجتماعية هي نوع من المعايير السلوكية والأخلاقية المرتبطة بمعايير أخرى في شكل معين، ولكل نظام اجتماعي - مجتمع زراعي أو مجتمع صناعي ـــ قيمه وممارساته الاجتماعية[3].

---

(1) الجوهري، عبد الهادي (الدكتور) ، **دراسات في علم الاجتماع السياسي**، مصدر سابق، ص82.

(2) الدقوقي، ابراهيم (الدكتور)، **الإعلام والتنمية الحضارية في الوطن العربي**، بحث منشور في مجلة التوثيق الإعلامي، المجلد الخامس، العدد الأول، السنة الخامسة، بغداد 1986، ص51 .

(3) الحسن، إحسان محمد (الدكتور)، **الأسس الاجتماعية والحضارية للتصنيع في الوطن العربي**، بحث منشور في مجلة قضايا عربية ، السنة السابعة، العدد التاسع، سبتمبر 1980، ص172.

لقد دلت الخبرة والتجربة على أن عملية النمو الاقتصادي ليست فقط، ولا حتى أساساً مشكلة اقتصادية، إنها في الواقع وحقيقة الأمر ظاهرة اجتماعية ذات مظاهر ثقافية وسياسية واقتصادية، ذلك لأن أول عنصر لابد منه لهذه العملية الصعبة هو ما يمكن أن نسميه إرادة التغيير، فالرغبة الشديدة الأكيدة في تحسين الأحوال المعيشية المادية والثقة في نجاح الجهود التي تبذل في تحقيق هذا الهدف، شرطان أساسيان في هذه العملية، والذي يدعو إلى تأكيد أهمية هذين الشرطين أن القيم الثقافية المتوارثة في شكل تقاليد راسخة قد عوقت التنمية في بعض البلاد ولا تزال تعوقها في بعض المناطق وعلى الأخص تلك المناطق التي تعيش فيها جماعات محلية ذات ثقافات تقليدية صعبة التغير[1]. وكما يقول 'كارل مانهايم Karl Mannheim' إن مهمة أصحاب التخطيط الرئيسية إنما تقوم على تحطيم العادات الفكرية القديمة والكشف عن الوسائل الجديدة التي تؤدي إلى فهم هذا العالم المتغير[2]. لذا فإنه من الضرورة بمكان قيام المسؤولين والباحثين والمربين والمصلحين الاجتماعيين، بتصنيف القيم الاجتماعية إلى صنفين هما القيم الاجتماعية الإيجابية والقيم الاجتماعية السلبية لكي يصار إلى نشر وبلورة القيم الإيجابية ومحاربة القيم السلبية والضارة وتطويقها حتى نقضي على معضلة التخلف الحضاري ونسير بمجتمعنا إلى الأمام.

---

(1) الساعاتي، حسن (الدكتور)، **علم الاجتماع الصناعي**، دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة الثالثة 1980، ص22.

(2) Mannheim Karl , *Man & Society in an age of reconstruction* Trans from German by Edward Shils Kegan London 1942 .
(انظر في ذلك علم الاجتماع السياسي للدكتور قباري محمد إسماعيل).

المبحث الرابع

تفاقم المشكلات الاجتماعية
الناجمة عن التنشئة السياسية

إن عمليات التطور والتقدم التي يشهدها المجتمع النامي رغم أنها تساعد على نقل المجتمع من حالة التخلف والركود إلى حالة النمو والتقدم نحو الأفضل، إلا أنها في الوقت ذاته تساعد على ظهور وتفاقم المشكلات الاجتماعية المختلفة ذلك لأن المجتمع الذي كان ينعم بحياة بسيطة وسهلة تحول فجأة إلى حياة معقدة ومتشعبة. فعندما يتقدم المجتمع من مجتمع مثالي تقليدي زراعي إلى شبه حضري أو إلى مجتمع صناعي متقدم فإن التصنيع يسبب ضعف الحياة الاجتماعية حيث أن الطموحات تسبب المنافسة بين الأفراد مما ينتج عنه بعض المشكلات في التعامل بين أفراد المجتمع، كما يؤدي التصنيع إلى تغيير المؤسسات الاجتماعية حيث تضعف سلطة الأسرة والمعلم مثلاً وذلك يؤدي بالتالي إلى ضعف وسائل الضبط الاجتماعي، فأسلوب الحياة الجديد في المجتمع النامي الذي يجعل العائلة لا تعيش في بيت واحد والانشغال الدائم بالعمل وعدم التنسيق بين المؤسسات الاجتماعية المختلفة وما إلى ذلك من مظاهر التحضر يسهم بشكل مباشر أو غير مباشر في ظهور وتفاقم المشكلات الاجتماعية. ويعرف راب (Raab) وسيلزنيك (Selznich) المشكلة الاجتماعية أنها مشكلة في العلاقات الإنسانية تهدد المجتمع نفسه تهديداً خطيراً أو تفوق المطامح الرئيسية لكثير من أفراده ويحددان ظهور المشكلة الاجتماعية عندما لا توجد لدى المجتمع القدرة على تنظيم العلاقات بين أفراده وعندها تضطرب النظم السائدة، وينتهك القانون، وتتحطم أطر التوقعات[1].

---

(1) شكارة، عادل عبد الحسين (الدكتور)، **علم الاجتماع**، مصدر سابق، ص95.

إن التصنيع التكنولوجي للمجتمع لابد أن يسبب تغيرات سريعة في المؤسسات الاقتصادية مع عدم تغيير المؤسسات البنيوية الأخرى بنفس السرعة، وهذا معناه بأن التصنيع التكنولوجي الحديث ينتج في سرعة التغير الاقتصادي وبطء التغير الفكري والقيمي. وسرعة التغير المادي وبطء التغير الفكري خلال فترة زمنية معينة تسبب ظهور مشاكل اجتماعية وحضارية معقدة هذه المشاكل التي تعيق وتمنع تطور وتقدم المجتمع في جميع الأصعدة والمجالات الحياتية بضمنها المجالات العلمية والصناعية والتكنولوجية[1]. تعني تـنمية المجتمع -فيما تعني- الاستغلال الأحسن للطاقات والإمكانات بما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وتحقيق مستويات أفضل للمعيشة وتـنمية المجتمع هي عملية نشاط اجتماعي يحدد فيها أفراد المجتمع حاجاتهم ومشكلاتهم العامة والفردية ويضعون الخطط لتحقيق تلك الحاجات وحل تلك المشكلات[2]. إن غاية المجتمع الاشتراكي الجديد هي تكوين مجتمع سعيد لأنه حر، وهذا لا يتحقق إلا بإشباع الحاجات المادية والمعنوية للإنسان، وذلك بتحرير هذه الحاجات من سيطرة الغير وتحكمه فيها[3]. وتشكل تلبية حاجات الإنسان إطارا لمجمل نشاطاته الاجتماعية والاقتصادية فيدخل الإنسان في علاقات مع أقرانه ومع البيئة الطبيعية تمهيداً لإشباع تلك الحاجات، والحاجات الإنسانية ليست ثابتة، وإنما هي في نمو دائم من حيث الكم والنوع وعبر الزمان والمكان، وقد لخص أبن خلدون منذ القرن الرابع عشر الميلادي هذه النظرة المتطورة للحاجات بقوله: الحضارة تخلق الحاجات والاحتياجات[4]. أي إن الحضارة والتقدم بقدر ما توفره من حاجات للإنسان فإنها تخلق كذلك الاحتياجات التي تسبب عدم تلبيتها في خلق مشاكل اجتماعية كثيرة.

---

(1) الحسن، إحسان محمد (الدكتور)، **الأسـس الاجتماعية والحضارية للتصنيع في الوطن العربي**، مصدر سـابق، ص175.

(2) المقدم، مها سهيل (الدكتورة): **مقومات التـنمية الاجتماعية وتحدياتها**، مصدر سابق، ص39.

(3) القذافي، معمر، حل المشكل الاقتصادي، **الكتـاب الأخـضر**، مطابع الشروق، القاهرة، بيروت 1991، ص93.

(4) الحوات، علي (الدكتور)، **أسس التنمية والتخطيط الاجتماعي** ، مصدر سابق، ص224.

إن من سمات عصرنا الحديث تفاقم العلل والمشكلات الاجتماعية الكثيرة والمتنوعة. وعندما تسوء أوضاع المجتمعات الإنسانية كثيراً نتيجة لتفاقم المشكلات وتحلل المعايير وتلاشي سيطرة المؤسسات على السلوك فإن المجتمع يدخل مرحلة يطلق عليها مصطلح (أنوميا) Anomie، وتتـفاقم مشكلات الانوميا (التحلل الاجتماعي) بشكل خاص في المجتمعات التقليدية البسيطة عندما يشتد ويتعمق اتصالها الحضاري والثقافي مع المجتمعات الصناعية المتقدمة، ولعل من أهم الثوابت التي تكشف عن نفسها في تشكيلات التحلل الاجتماعي هو التفسخ السريع الذي يلحق بالهياكل الأخلاقية العقيدية للمجتمع وما يصاحب ذلك من تآكل العلاقات الاجتماعية التقليدية داخل الأسرة والوحدات القرابية وشبه القرابية وفي المجتمع ككل[1]. ومن المشكلات الأساسية في عمليات التـنمية ردود الأفعال الاجتماعية الناجمة عن (التصنيع) وأضرار التكنولوجيا حيث يحدث الخلل وعدم التوازن في محيط الأسرة، ويتسلل التفكك في العائلة، كما يبدأ الانحلال في التسرب إلى كافة التنظيمات الاجتماعية، بالإضافة إلى الاغتراب (Alienation) حيث تقتل الآلة قدرات الإنسان وتدمر طاقاته الإبداعية[2]. إن معضلة التخلف الحضاري هي المسؤولة عن ظهور المشكلات الاجتماعية التي يعاني منها المجتمع النامي خلال فترته الانتقالية كمشكلة ازدحام السكان في المدن ومشكلة الجريمة وجنوح الأحداث ومشكلة الطلاق وتفكك الأسرة ومشكلة تفسخ وتحلل القيم الاجتماعية والمقاييس الأخلاقية ومشكلة الإدمان الكحولي ومشكلة الأحياء المتخلفة وغيرها من المشكلات الاجتماعية والإنسانية[3]. كما أن مشكلة التخلف

---

(1) النوري، قيس (الدكتور)، **الانثروبولوجيا النفسية**، مطبعة دار الحكمة للطباعة والنشر - الموصل 1990، ص443.

(2) إسماعيل، قباري محمد (الدكتور)، **علم الاجتماع السياسي**، مصدر سابق، ص432.

(3) الحسـن، إحسان محمد (الدكتور)، **الأمن الاجتماعي العربي الأسـس والمقومات والتحديات**، مصدر سابق، ص126.

الحضاري مسؤولة أيضا عن عدم وجود التناغم والانسجام بين الجوانب المادية والجوانب المثالية والمعنوية للمجتمع ومسؤولة عن سوء تكييف الأفراد والجماعات والبيئات الاجتماعية التي يعيشون فيها ويتفاعلون معها[1]. مما يجعل الدولة مسؤولة عن وضع الخطط والبرامج التي تساعد أفراد المجتمع على تجاوز المشاكل التي تنجم عن التـنمية والتقدم وتسخير جهود التـنشئة السياسية لنشر الوعي والتثقيف لفهم المرحلة التي يمر بها المجتمع النامي وزرع القيم الجديدة التي تتماشى مع ذلك، وبلورة الأدوار عند الإنسان بما يحقق له التكيف مع مجتمعه الذي يعيش فيه. ولابد للدولة إذا أرادت إحراز درجات متقدمة في ميادين التـنمية الاجتماعية في كل شيء محاربة مشكلاتها الاجتماعية المعاصرة عن طريق تشخيصها وتحديد معالمها أولاً، ودراسة أسبابها الموضوعية والذاتية وآثارها السلبية ثانياً بعد ذلك يمكن معالجتها ووضع حد لآثارها المخربة[2]. فالتـنشئة السليمة قادرة على جعل الفرد يتمسك بالعادات والقيم الإيجابية ويترك ما هو ضار منها وذلك عن طريق التعلم والتلقين، وفي ذلك يقول الدكتور علي الوردي[3]. لاحظ المؤرخ عباس العزاوي أن كثيراً من القبائل البدوية التي جاءت من الصحراء إلى العراق فقدت بعض صفاتها الحميدة كالصدق والصراحة والأمانة وغيرها، مع العلم أنها ظلت متمسكة بتقاليدها البدوية القديمة كالغزو والعصبية والثأر، ويعتقد العزاوي إن من الممكن توجيه تلك القبائل وإرشادها عن طريق التعليم والتلقين لكي تبقى محافظة على صفاتها الحسنة وتترك الصفات السيئة. وذلك هو الدور الأساس للتـنشئة السياسية الإيجابية.

---

(1) Hinkel , R. *The Development of Modern Sociology* , New York , Random House, 1963,P.38

(2) الحسن، إحسان محمد (الدكتور)، مستـلزمات التنمية الاجتماعية في أقطار الخليج العربي: مصدر سابق: ص2.

(3) الوردي، علي (الدكتور)، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، المطبعة وسنة الطباعة غير موجودة، ص193.

الفصل السابع

التنمية الاقتصادية
ودور التنشئة السياسية

- **مقدمـــة**
- **أولا:** أطر ومضامين التنمية الاقتصادية
- **ثانيـــا:** العولمـــة
- مفهومها
- أثرها على المجتمعات النامية:
  - من الناحية الاقتصادية
  - من الناحية الاجتماعية والثقافية
  - من الناحية السياسية
- **ثالثـــا:** أهم نظريات التنمية:
  - التحديث
  - التبعية
- **رابعـــا:** خلاصـــة

مُقَدِّمَة

التنمية بصفة عامة هدف منشود لكل المجتمعات المتقدم منها والمتخلف بذلك نلاحظ أن الحكومات من خلال مؤسساتها المختلفة وكذلك الأفراد – سواء الموجودين في الحكم أو الساعين إليه – يطرحون برامج عادة ما تكون طموحة ليبرهنوا على مدى حرصهم على مصلحة وتقدم وتطور أفراد المجتمع، ورغم تعدد مسارات التنمية إلا أن الجانب البارز منها غالبا هو الجانب الاقتصادي وذلك يرجع لسببين رئيسيين هما: أولا – أن الجانب الاقتصادي للتنمية جانب مادي ملموس يستطيع الإنسان ببساطة أن يراه بل ويقيّم مدى تقدمه، أما السبب الثاني – فان الجانب الاقتصادي يمس الفرد ومصلحته مباشرة حيث انه لا يستطيع أن يستغني عنه أو يؤجل الحاجات المادية أو البيولوجية التي تعد ضرورية لاستمرار حياته.

من هذا المنطلق فان اغلب الدارسين للتنمية عادة ما يركزون جل اهتمامهم على الجانب الاقتصادي مما جعل الفرد إذا ما ذكرت التنمية فان تفكيره يتجه مباشرة إلى العوامل الاقتصادية وتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على المجتمع.

وإذا ما كانت التنمية الاقتصادية في السابق شأن محلي، وطني أو قومي، فان متغيرات كثيرة جديدة دخلت على هذا المفهوم لتـــغيره مما أدى إلى إضـــعاف – بل وتلاشي في بعض الأحيان– دور الدولة الراعية مما جعل المخططين الاجتماعيين والاقتصاديين والسياسيين غير قادرين على أن يقوموا بعملهم في عزلة عن العالم الخارجي، ولا يستطيعون أن يسقطوا تلك المتغيرات من حساباتهم وإلا انعكس ذلك سلبا على أعمالهم وجهودهم، وهذا يجعل عملية التكيف صعبة مما يستدعي الاهتمام بالتنشئة الاجتماعية بصفة عامة والتنشئة

السياسية بصفة خاصة لمساعدة الأفراد والمجتمعات على عبور مرحلة الاختناق بشكل متوازن لا يؤثر على البنية الأساسية للمجتمع.

أولا: أطر ومضامين التنمية الاقتصادية:

عندما ندرس أو نحلل التنمية الاقتصادية من منظور علم الاجتماع فإننا لا نستطيع أن نتناول هذا الموضوع بعيدا عن التفاعلات الاجتماعية ومدى تأثير وتأثر التنمية الاقتصادية بتلك التفاعلات حيث أن النظرة العلمية الحديثة لهذا الجانب التنموي لم تعد تضعه في الإطار الضيق الذي تحكمه مؤشرات ودلالات محدودة، ذكرناها في موقع سابق، والمتمثلة في الناتج القومي أو متوسط دخل الفرد، حيث يبرز سؤال مهم هو ما مدى استفادة أفراد المجتمع من الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي؟.

بإطلالة سريعة على التجارب التنموية في جنوب شرق آسيا خاصة تجربة (النمور الأربعة) أو ما يسمى بـ (نمور آسيا) نرى أن العقود الثلاثة الأخيرة تميزت بعمليات تنموية متطورة قفزت بالاقتصاد في تلك البلدان إلى مصاف الدول المصنعّة بل وأصبحت منافسا قويا للدول الصناعية الغربية، وإذا ما أخذنا كوريا الجنوبية كمثال على ذلك نجد أنها قفزت إلى موقع الصدارة في المنافسة الاقتصادية العالمية رغم كونها دولة آسيوية، بسبب استيعابها التحولات الاقتصادية في العالم، وحققت أعلى معدلات النمو الاقتصادي في فترة زمنية قياسية لم يسبق لها مثيل، وقد لعبت الدولة دورا أساسيا في عملية الانطلاق الاقتصادي (وهو غير أسلوب تدويل الاقتصاد) فقامت بإصلاح جبائي، ووضعت سياسة لتحفيز الادخار الوطني وقامت بإصلاح جذري للتربية والتعليم لتطوير المهارات، ووضعت تدابير وحوافز لتوجيه الاقتصاد نحو التصدير، وطورت البنية الأساسية لوسائل الاتصال[1] . كما اعتمدت أسس التخطيط السليم كمهمة

---

(1) علي أوملي التنمية البشرية في الوطن العربي، من إصدارات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت – شباط – فبراير 1995.

استراتيجية لا تتعارض مع ترشيد استخدام الموارد من خلال الاستعانة بمؤشرات السوق. رغم هذه الطفرة الهائلة في التنمية الاقتصادية فان المواطن في كوريا الجنوبية لم يستفد من الزيادة الحاصلة على الناتج القومي وذلك بسبب ميكانزمات العمل التي تتبعها الدولة حيث قامت بضغط الأجور كي تضمن معدلات أسعار منخفضة تمكنها من وضع تنافسي جيد للصادرات مما أدى إلى تذمر العمال وقيامهم بالإضرابات المتكررة وذلك ما دعى الدولة إلى تسريح العديد منهم، وفي مجال إهمال الشؤون الصحية وبالأخص أخطار التلوث البيئي على الصحة العامة فان احدث إحصائيات البنك الدولي تشير إلى أن معدل الوفيات بالأمراض المعدية بلغ 113 فردا من كل مائة ألف من السكان[1]، أدى ذلك إلى أن الكوريين في غالبيتهم غير راضين عن حكومتهم وانتشار التظاهرات والصدامات بين الشباب وقوات الأمن يعكس تمرد المواطنين على أوضاعهم الاقتصادية السيئة التي لم تستقم رغم ما وصل إليه النمو الاقتصادي في كوريا الجنوبية.

من ذلك يتأكد صحة ما نرمي إليه وهو أن التنمية الاقتصادية لا تكون متكاملة بالمعنى الاجتماعي والإنساني إلا في حالة قيامها بواجبات تقديم الخدمات الاجتماعية كافة للمواطنين من تعليم وصحة وإسكان وما إلى ذلك مما يفيد الفرد داخل مجتمعه حيث أن الفرد هو وسيلة التنمية وغايتها وعدا ذلك فان التنمية بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تكون غير ذي محتوى أو مضمون ما لم يكن تطور وتقدم ورفاهية أفراد المجتمع الهدف الأسمى الذي تسعى إليه، فإذا كان النمو Growth يعني التحول التلقائي التدريجي، فإن التنمية Development عملية مدروسة ومخططة تخضع للإرادة البشرية ومجهود الإنسان، فهي ثورية في طبيعتها اكثر مما هي تطورية[2] مما يجعلها مسؤولة عن خدمة ورفاهية الإنسان.

---

(1) اكرم عبد الرزاق المشهداني، التجربة التنموية في جمهورية كوريا الجنوبية، بحث غير منشور، بغداد 1999م.

(2) بدوي – احمد زكي (الدكتور)، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان– بيروت 1986.

إن البعض يرى أن التنمية الاقتصادية تتمثل في التصنيع والتقدم الصناعي وان البلدان التي وصلت إلى درجة متقدمة جدا من التصنيع والتكنولوجيا قد حققت التنمية الاقتصادية، إلا إن البعض الآخر -ونحن منهم- يرى أن الإطار العام للتنمية الاقتصادية أوسع واشمل من مجرد التقدم الصناعي فهو يشمل أيضا التنمية الزراعية والتجارة وكذلك التفاعل الاجتماعي مع هذه العمليات، فمثلا نجد أن السياسة التي اعتمدتها اليابان في تحقيق تنميتها الاقتصادية تعتمد على مجموعة عوامل أساسية ساهمت في تحولها من دولة زراعية متخلفة إلى دولة صناعية متقدمة، ولعل أهم تلك العوامل هو قيامها بالإصلاحات الزراعية التي تمت في فترة مبكرة، وخاصة بعد نزع الملكية العقارية مما ساعد على تكوين فائض أو زيادة في الإنتاج الزراعي يتجاوز الحاجة السكانية وهذا الأمر بدوره يساعد على تكوين رؤوس الأموال الضرورية لقيام الصناعة الحديثة، كذلك على صعيد التجارة الدولية والعالمية فان انخفاض أجور عمال اليابان وتوفر الأيدي العاملة ساعد إلى حد كبير على تخفيض أسعار صادراتها مما فتح الأسواق العالمية أمام سلعها وكان من العوامل المهمة في نجاح المسيرة التنموية فيها، لهذا فان التنمية الاقتصادية مجموعة عمليات متداخلة تكمل إحداها الأخرى لا نستطيع أن نفصلها فصلا قسريا حيث انه بتكاملها تتكامل عملية التنمية الاقتصادية .

ثانيا: العولمة وأثرها على المجتمعات النامية:

مفهوم العولمة: لعل مصطلح (العولمة) قد حظي باهتمام كبير من لدن علماء السياسة والاقتصاد والاجتماع وغيرهم اكثر مما حظي به أي مصطلح من قبل ويرجع ذلك إلى الرغبة في سبر غوره ومعرفة مكوناته من جهة ومن جهة أخرى فإن هذا الاهتمام ناتج عن الرهبة التي رافقت ظهوره من سيطرة الأقوياء اقتصاديا وعسكريا وثقافيا والخوف من ذوبان وتلاشي الكيانات الفرعية (الوطنية أو القومية).

لم يظهر هذا المصطلح إلا مع بداية تسعينات القرن العشرين لذا فان حداثته والنظر إليه من زوايا مختلفة اثر تأثيرا كبيرا على عدم توافق الآراء المختلفة للعلماء والمحللين والمختصين حول مفهوم محدد.

أشار تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي حول العولمة وآثارها الاجتماعية (مارس 1998م) إلى إن مصطلح العولمة مشتق من مدلول (العالم) ويفضل الأنجلو سكسون استخدام مدلول Globalization (نسبة إلى كلمة Globeالكرة الأرضية)، في حين يميل الفرانكوفونيين قون إلى استخدام عبارة Mondialization (نسبة إلى العالم LE Monde) ويضيق عدد كبير من الاقتصاديين العرب من مصطلح "عولمة" ويرونه نشازا ويفضلون استخدام مصطلحات أخرى مثل "كونية" و"كوكبية"[1]. ما زالت العولمة تثير الأسئلة اكثر مما تقدم الأجوبة وما زال مفهومها غامضا وغير واضح المعالم ويثير الارتباك والخلط لدى دارسيه والأسباب في ذلك كثيرة أولها تباين المواقع والمرجعيات التي تنطلق منها هذه التحديدات والتوصيفات، فالمستفيد منها يرى فيها تحولا طبيعيا لصيرورة الحياة البشرية ينتقل بها من المرحلة القومية إلى مرحلة جديدة تسقط فيها الحدود القومية ومؤسساتها وتخضع لاقتصاد عالمي جديد[2]، أما المناهضين للعولمة فانهم يرون بأنها انتهاك للحدود السيادية والاقتصادية للشركات الكبرى وإضعاف لدور الدولة الراعية وسيطرة الحكومة على مؤسسات الدولة وإطلاق يد رأسمالية الأسواق.

ومن الأسباب القوية التي تثير الشبهات حول مضمون ومغزى العولمة هو ظهورها بعد انهيار الكتلة الشرقية والمتمثل في انهيار الاتحاد السوفيتي مما أطلق يد المعسكر الرأسمالي الغربي وعلى رأسه أمريكا مما حدا ببعض الكتاب إلى أن يسميها "بالامركة".

---

(1) المدير العام لمكتب العمل العربي، **العولمة وآثارها الاجتماعية**، منظمة العمل العربية، الأقصر، مايس 1998.

(2) البياتي، صبري محمد خليفة، **العولمة والحدود السياسية**، دراسة مقدمة إلى الندوة الفكرية التي أقامها مركز دراسات وبحوث الوطن العربي، جامعة المستنصرية، 1998.

اثـــر العولمة على المجتمعات النامية من الناحية الاقتصادية:

عانت المجتمعات النامية الكثير من الدول الصناعية التي استعمرتها لفترات طويلة، وقد ظهرت نتائج ذلك بعد أن حصلت تلك المجتمعات على استقلالها حيث وجدت واقعها يرزح تحت قائمة طويلة من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية من فقر ومرض وجهل وتخلف، هذا التحدي جعل تلك المجتمعات تضع الخطط والبرامج التي تهدف إلى تنمية اقتصادية واجتماعية تجنبها الاستعانة المادية من الأجنبي والتي إن حصلت تجعلها تابعة سياسيا لمصدر المساعدة وليس لديها الحرية الكاملة في اتخاذ القرار السيادي .

لذا فان خصـــوم العولمة نسبوا جذورها إلى مبادرة تقدم بها بعض المنظرين في الولايات المتحدة الأمريكية من أنصار ما تسمى بالليبرالية المتوحشة عام 1965م، حيث طرحوا فيها ثلاثة محاور جعلوا منها برنامج عمل يكفل للولايات المتحدة الأمريكية الهيمنة على العالم[1]:

1- **المحور الأول:**

يعتمد على استعمال السوق العالمية كأداة للإخلال بالتوازن، وخاصة الاجتماعي، في الدول القومية، في نظمها وبرامجها الخاصة بالحماية الاجتماعية، بمعنى شل قدرة الدولة (الراعية) وترك الساحة لهيمنة الشركات متعددة الجنسيات.

2- **المحور الثاني:**

يركز على الاهتمام بالإعلام ووسائل الاتصال الحديثة وتوظيفها لإحداث التغييرات المطلوبة على الصعيدين الوطني والدولي، وخلق طبقة جديدة من المثقفين والتكنوقراط .

---

(1) العولمة وآثارها الاجتماعية، تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي، مصدر سابق.

3- المحور الثالث:

يشدد على اعتبار السوق حقلا للمنافسة، بحيث يكون هذا السوق ساحة للكسب الفردي الأناني، وان يقوم بدور المصفاة لاستبعاد الضعفاء، عملا بالمبدأ القائل: البقاء للاصلح والأقوى.

إن الشركات متعددة الجنسية، والتي تسمى أيضا الشركات متعدية الجنسية أو متخطية القوميات، ما هي إلا -كما ذهب بعض الماركسيين مثل: باران Baran وسويزي Sweezy- السمة المميـزة للمرحلة الجديدة التي دخلها النظام الرأسمالي وهي الرأسمالية الاحتكارية[1]، وتدل الخصائص الذاتية للبناء الاقتصادي والاجتماعي للشركات متعددة الجنسية أنها تسيطر الآن على حصة لا يستهان بهـا من الإنتاج في فرع صناعي أو اكثر مع قدرتها على السيطرة على الأسعار، وكذلك حجم الإنتاج، وتقوم استراتيجيتها على التقسيم الدولي للعمل بالنظر إلى العالم كوحدة اقتصادية واحـدة، وان السوق التي تعمل فيها مشروعات هذه الشركات تختلف عن السوق المحلية، فهي لا ترتبط بسوق العرض والطلب الداخلي وإنما بظروف الطلب العالمي وهي سوق شبه احتكارية، وتشير إحصاءات الأمم المتحدة إلى أن عدد الشركات متعددة الجنسية بلغ في مطلع التسعينات اكثر من 37 ألف شركة منها 33 ألف شركة في الدول المتقدمة تمتلك اكثر من 82 ألف فرع تابع لها، 27009 شركة من الدول النامية لها 71 ألف فرع[2]، وتمثل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي واليابان موطنا لـ 78% من اكبر مائة شركة يعود لها نحو 88% من أصولها الأجنبية .

إن هذه الأرقام والنسب التي تميل ميلا واضحا لصالح الدول الصناعية الكبرى تبين مدى خطورة الموقف الاقتصادي للدول النامية خاصة وان استراتيجية تلك الشركات تعتمد على أن تكون الفروع في البلدان النامية وذلك

---

(1) د. انطونيوس كرم، **العرب أمام تحديات التكنولوجيا**، سلسلة عالم المعرفة الكويت، 1982.

(2) **إحصائية الأمم المتحدة**، دائرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية: العدد 3/1 ديسمبر،1992.

لعدة أغراض منها الاستفادة من الأيدي العاملة الرخيصة وكذلك تصريف المنتجات الاستهلاكية والتخلص من ملوثات بعض الصناعات الملوثة للبيئة وان تجعل من تلك البلدان سوقا يمتص الإنتاج، ومن ضمن استراتيجيتها أيضا أن تكون الصناعات المنتهية التي تنتج في تلك الفروع من نوع الصناعات الاستهلاكية غير المعمّرة والصناعات الكيماوية -مثال على ذلك صناعات المشروبات الغازية- بيبسي كولا وغيرها، أما الصناعات الفنية الدقيقة فيتم إنتاجها النهائي في البلد الأم لتلك الشركات .

كما أن الشركات متعددة الجنسية لا تعمل أبدا على إكساب الخبرات والمهارات الفنية لمواطن بلدان العالم الثالث أو النامي، بل تعمل على الاستفادة من جهودهم دون إفادتهم، كما أن تلك الشركات لا تعمل على نقل التكنولوجيا "الثقافة" إلى تلك البلدان .

وضمن إطار العولمة ظهرت الدعوة إلى إنشاء تكتلات اقتصادية إقليمية في ظاهرها تدعو للتواصل الاقتصادي ولرفاهية الناس، إلا أنها من الناحية العملية تدخل الدول النامية في لعبة اقتصادية وسياسية ليسوا مهيئين لها وبذلك يدخلون في معادلة ليس هناك منها توازن، فليس هناك اقتصاد قوي لدى البلدان النامية أو صناعات متقدمة تستطيع أن تنافس داخل السوق العالمي ولذلك فان الطرف الأضعف وهو بلا شك البلدان النامية- هو الخاسر الأوحد في هذا التحول العالمي الجديد.

أثر العولمة اجتماعيا و ثقافيا:

إذا كانت الدعوة إلى الكونية تفتح الباب على مصراعيه لدخول وخروج التوجهات الاجتماعية والثقافية بين المجتمعات المختلفة فان ذلك لا يعني بأي حال من الأحوال بأن المجتمعات غير الصناعية قادرة من الناحية العملية على تصدير ثقافاتها الاجتماعية، بل إن الذي يحصل في الواقع هو أن القوى الكبرى التي

تمتلك الإمكانات المادية والثقافية ستفرض توجهاتها وتحدد الأطر التي يجب أن يتبعها الأقل تقدما، فالمجتمعات النامية لها خصوصياتها التي تتميز بها عن غيرها ولها قيمها وعاداتها وتقاليدها التي إن خرجت عنها فان ذلك سيؤثر على بناء المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتربوية والعائلية بما يخلخل البناء الاجتماعي.

لقد اهتم علماء الغرب ومنظريه بالاستقرار الاجتماعي وعارضوا التغير السريع، فقد تبنى هؤلاء –ومنهم دوركايم وماكس فيبر وكولي وباريتو وراد كليف براون ومالينوفسكي... وغيرهم– تبنوا الاتجاه الوظيفي الذي يؤكد على الجانب المعياري للحياة الاجتماعية من خلال نظرته إلى الفعل الاجتماعي كسلوك ينطوي على توجيه قيمي، ويحدد نمط المعايير الثقافية فهو يعتبر المجتمع نظاما أخلاقيا في جوهره[1]، لذلك فان استقرار البناء الاجتماعي يتم في حالة استقرار النموذج المعياري نفسه، بذلك حافظ الغرب على النظام الرأسمالي الذي مكنهم من قوة اقتصادية نتج عنها قوة عسكرية وثقافية ومالية كانت السبب الرئيس في أن تدخل ما يسمى بـــ(مؤسسات بريتون وودز) ضمن مؤسسات العولمة، وهما Bretton, Woods المؤسستان اللتان أنشأهما مؤتمر الأمم المتحدة النقدي والمالي الذي عقد عام 1944 في مدينة بريتون وودز بالولايات المتحدة الأمريكية وصدر عنه النظامان الأساسيان لكل من: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي[2]، هاتان المؤسستان كان لهما الأثر الفاعل كذراع طويلة وقوية للنظام الرأسمالي في التدخل المباشر وبشكل سافر في تغيير النظام القيمي للمجتمعات النامية التي هي بالأساس تحتاج إلى مساعدات مالية من هاتين المؤسستين، فكانت على سبيل المثال الدعوة إلى خصخصة القطاع العام وتسريح آلاف العمال، كما كانت الدعوة إلى التعليم الحر ورفع الدعـــم عن بعض السلع، ففي حين يوحي المشهد من

---

(1) الدنس – محمد (الدكتور)، التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان – الأردن 1987.

(2) العولمة وآثارها الاجتماعية، مصدر سابق.

الخارج بأن تلك الإجراءات وغيرها عبارة عن حلول للمديونية، فإنها في جوهرها ومضمونها هدم للمعايير الاجتماعية التي هي أساس بناء التنمية والتطور في بلدان العالم النامي، إن الكثير من البرامج المنفذة عن طريق المؤسستين المذكورتين إضافة إلى المؤسسة المستحدثة عام 1995 وهي منظمة التجارة العالمية TWO لا تعدو كونها تسويق للنظام الرأسمالي وفرضه على مجتمعات العالم، في الوقت الذي تم فيه تجاهل البعد الإنساني والخلقي والتجاوز على سيطرة الدولة على المجتمع

تظهر الآثار الاجتماعية واضحة في أدبيات وتقارير صندوق النقد والبنك الدوليين التي تشير إلى انه في ظل العولمة سوف تشمل الإصلاحات الاقتصادية على وجه التأكيد عمليات تصحيح مؤلمة، حيث يتفاقم التضخم، والبطالة، بإزالة ضوابط الأسعار والكشف عن الخسائر الفعلية لبعض الأنشطة، وتبين إحدى وثائق البنك الدولي بأن تدابير التكييف الاقتصادي عادة ما تؤدي إلى انكماش الناتج والعمالة والاستهلاك، وقد لا يمكن تجنب هذه التكاليف الانتقالية... وتنصح بعض الآراء بتقدير التكاليف الاجتماعية وآثارها على الفقراء الذين هم في أدنى سلم الدخل والاستهلاك من السكان[1].

إن وسائل الإعلام ذات الإمكانيات المتطورة ووسائل الاتصالات والتي لا تستطيع الإمكانيات المحدودة والمتخلفة للدول النامية في هذا المجال مجاراتها، قد سوّقت كل أفكار وتوجهات المجتمع الرأسمالي التي تخدم مصالحه وتبرر أهدافه في الوقت نفسه تلغي أو تهمش أو تعتم وتبعد ما يعارض ذلك.

اثر العولمة سياسيا:

سيادة الدولة الراعية وارتباطات أفراد المجتمع الوطنية والقومية وتفتيت التلاحم اللغوي بين أفراد المجتمع هو الهدف الأساس الذي بنت عليه العولمة استراتيجيتها، حيث إن الدعوة إلى الكونية أو العالمية تعني ضمنا تقليص سيادة الحكومات في بلدانها وجعل العديد من القرارات السياسية والاقتصادية

---

(1) المصدر نفسه.

والاجتماعية ذات طابع جماعي تشارك فيه أطراف خارجية كأن تكون دول عظمى أو شركات متعددة الجنسية أو مؤسسات دولية، فالعالمية بوصفها أيديولوجية غربية أنتجها وفرضها منطق القوة تسعى جادة لرفع الحدود أو على اقل التقديرات جعلها شفافة كي تمكن الإمبريالية بشكلها الجديد من الوصول إلى أهدافها المرسومة.

فالعالم اليوم وفق هذه الدعوة التي تسعى العولمة إلى تحقيقها يعيش في نظام عالمي منفلت يدعو إلى تفتيت الكيانات الوطنية السياسية في سبيل التأكيد على مركزية الولايات المتحدة الأمريكية وهيمنتها باعتبارها الدولة المحورية في هذا النظام، لذا فان تأكيد هوية الأمة العربية والعمل على توحيد نظمها السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وتوطيد التلاحم مع شعوب العالم الثالث في هذا الوقت بالذات يبدو وكأنه سلاح حيوي في معركتنا الوطنية والقومية والحضارية في مواجهة القوى الاستعمارية والصهيونية[1] .

وفي الوطن العربي فان العولمة تهدف إلى السيطرة على النفط العربي وضرب الفكر القومي وتشويه الثقافة العربية والحيلولة دون قيام الوحدة العربية، يساعدها في ذلك المحاولات المستمرة لترويج ثقافة الاختراق التي تقوم على جملة أوهام هدفها التطبيع ثم الهيمنة وتكريس الاستتباع الحضاري الذي يشكل الهدف الأول والأخير[2]. لذا فان القلق بدأ يساور الحريصين على مصلحة الأمة العربية لما ستؤول إليه أوضاعها الممزقة في ضوء المتغيرات المستقبلية السريعة، فلقد دفع العرب ثمنا باهظا إزاء متغيرات القرن العشرين وتبدلاته سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، فضاعت عليهم فرصة (القومية والحضارية) سواء في التحديات التي جابهتهم خارجيا أم خلال الأزمات والتناقضات والصراعات التي كانوا وما زالوا يعانون منها[3].

---

(1) الفتى-صبري فارس(الدكتور)، **العولمة مفهومها وتداعياتها على الوطن العربي**، بحث غير منشور 1999.

(2) المصدر نفسه

(3) الجابري، محمد عابد (الدكتور)، ندوة (**العرب والعولمة**)، ديسمبر 1997م، مجلة المستقبل العربي، شباط – فبراير 1998.

إذا ما كانت العولمة مقيدة في العديد من جوانبها أو كلها للدول القوية اقتصاديا وسياسيا فانه من المؤكد بأن آثارها تنعكس سلبا على الكيانات الضعيفة والمجزأة بعدم قدرتها على القيام بالتنمية والنهوض ويندرج في هذا السياق العالم الثالث وبضمنه الوطن العربي مما يضاعف مسؤوليات الحكومات والجماهير الشعبية في انتهاج ثقافة سياسية واقتصادية واجتماعية تستفيد من التقدم التكنولوجي دون أن يمس ذلك هوية الأمة، لذا فإننا نرى بان المستقبل يتطلب الاهتمام بالتنشئة السياسية كصمام أمان لفهم الواقع بأكثر وضوح.

إن الثقافة العامة لمجتمع ما تحدد سياسته وذلك في إطار أيديولوجيته المنبثقة عن قيم ومعايير يتحدد في ضوئها السلوك العام الذي يرسم خصوصية ذلك المجتمع، وأي تغيير في تلك الثقافة سواء كان إرادي أم قسري ينتج عنه اختلال موازين القوة مما يؤثر على السياسة العامة، إن نظرية العلاقات الدولية التي تتنبأ بالتوازن في ظل الظروف الراهنة هي نظرية تطورت في سياق النظام العربي الأوربي الذي أقيـــم في عام 1948م، إذ أن جميع البلدان في ذلك النظام اشتركت في ثقافة أوربية مشتركة ميزتها بحدة عن ثقافة الأتراك العثمانيين والشعوب الأخرى. كما أنها اعتمدت الدولة القومية كوحدة أساسية في العلاقات الدولية وقبلت المساواة القانونية والنظرية بين الدول رغم اختلافاتها الواضحة من حيث الحجم والثروة والقوة . وهكذا فقد ساعد التشابه الثقافي والمساواة القانونية من تشغيل نظام توازن القوة كي يصد ظهور دولة مهيمنة واحدة[1].

وسائل عديدة قوية ومتطورة يمكن أن تستخدمها العولمة في هذا المجال لعل من أهمها شبكات القنوات الفضائية المرئية وشبكات الاتصالات المختلفة التي تطورت تطورا سريعا خلال هذا القرن حتى أن المعلومة أصبحت تنتقل من أي مكان في العالم خلال ثوان إلى ابعد نقطة فيه، وهذا ما يجعل الغرب –الداعي إلى العولمة–

---

(1) صامويل هنتنجتون، **القوة العظمى الوحيدة**، مجلة (شؤون خارجية) الأمريكية، عدد مارس وأبريل 1999م.

يعول على هذا التطور التكنولوجي في نقل ثقافته إلى المجتمعات النامية وهدم ثقافة تلك المجتمعات بواسطة الانبهار الذي جعل الفرد يأخذ المعلومة –صورة أو كلمة– على أنها النموذج المثالي ومن هنا يبدأ تزعزع ثقته بكل ما هو محلّي، وتلعب شبكة الانترنيت نفس الدور حيث أصبحت خلال سنوات معدودة –تسعينات القرن العشرين– تربط اكثر من 84 مليون مشترك في دول مختلفة من العالم، ويوازي ويماثل هذه الأدوار دور الشركات متعددة الجنسية، وتبرز السيطرة السياسية والاقتصادية لهذه الشركات بشكل واضح منذ قيام اقدم هذه الشركات وهي الشركة البريطانية للهند الشرقية عام 1600م التي سيطرت على الهند سيطرة مباشرة واحتكرت تجارة بريطانيا مع الهند ودول آسيوية أخرى، إن هذه الشركات العملاقة تسيطر على العالم من خلال نشاطاتها التي تنتشر في كل مكان منه، وليس من الصدف أن تكون المقرات الرئيسية لهذه الشركات في الدول الإمبريالية التي انطلقت منها الدعوة للعولمة وهي الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا.

إن الحدود بمفهومها التقليدي، أي الحدود الجغرافية والطبيعية، لم تعد بالحاجز الذي يفصل البلدان عن بعضها البعض، ولم تعد السيادة هي السيطرة على ما هو داخل تلك الحدود، فالتكنولوجيا الحديثة جعلت تلك المفاهيم من الماضي، واصبح سطح الكرة الأرضية بل وباطنها وغيرها من الكواكب، عبارة عن ساحة مفتوحة لأولئك الذين يملكون القوة التكنولوجية، ولعل أقصى ما تستطيعه الدول النامية من هذا العصر هو العمل على المحافظة على حدود الفكر والعقل حيث أن اهتزاز صورة المجتمع في أذهان الأفراد هو الكارثة الحقيقية وذلك بالتنشئة الاجتماعية والسياسية التي تجعل الفرد غير منغلق على نفسه لعدم القدرة أصلا على ذلك وتبيان الجوانب الإيجابية التي يمكن أن تنتج عن العلاقات

الإنسانية للأخذ بها ومحاربة السلبي والضار والمحافظة على الخصوصيات التي تميز المجتمعات عن بعضها.

نفسه لعدم القدرة أصلا على ذلك و تبيان الجوانب الإيجابية التي يمكن أن تنتج عن العلاقات الإنسانية للأخذ بها ومحاربة السلبي والضار والمحافظة على الخصوصيات التي تميز المجتمعات عن بعضها.

ثالثا: أهم نظريات التنمية في أقطار العالم الثالث:

تعد فترة الستينات من القرن العشرين مهمة جدا بالنسبة لدول العالم الثالث لعدة أسباب نذكر منها إن هذه الدول قد حصلت على استقلالها السياسي وتكونت بها حكومات وطنية، واصبح هناك توجها لدراسة سبل تنمية وتطوير تلك المجتمعات التي عانت الكثير من ويلات الاستعمارالذي خلّف بعد رحيله الفقر والجهل والمرض والعديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي كان لا بد من دراستها لمعرفة السبيل للخروج من دائرة التخلف إلى التقدم والتطور من خلال التخطيط المدروس والتنمية الموجهة بدقة لمصلحة دول ومجتمعات العالم الثالث، وكانت تلك الفترة فرصة مهمة لظهور العديد من الكتابات والدراسات لتشخيص المشكلات لمواجهتها والتصدي لأضرارها، وساعد في ذلك أن ظهر في هذه الفترة اهتمام دولي قوي يسعى لمساعدة دول العالم الثالث لمواجهة التخلف والقضاء على المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تحول دون انطلاق التنمية الشاملة، ومن دلائل ذلك أن الأمم المتحدة أطلقت على فترة الستينات "حقبة التنمية" وأكدت عليها في فترة السبعينات[1]، إن من أهم العوامل والدوافع التي دفعت أقطار العالم الثالث للاهتمام بالتنمية إضافة لما ذكر أعلاه، هو إعادة البناء الاجتماعي من خلال إعادة بناء مؤسساته الاقتصادية والتربوية والسياسية بما يكفل تقريب –إلى حد ما– الفجوة الكبيرة الحاصلة بينهما وبين الدول الصناعية

---

(1) السيد محمد الحسيني وآخرون، **دراسات في التنمية الاجتماعية**، دار المعارف بمصر الطبعة الثالثة 1977م.

المتقدمة من جهة، ومن جهة أخرى غلق الفجوات الحاصلة بين أفراد المجتمع نفسه.

نستطيع أن نحدد أربعة افتراضات أساسية تستند إليها جل النظريات التي تناولت تنمية أقطار العالم الثالث[1]، الأول: إن التنمية تعني التقدم نحو أهداف محددة مشتقة مما أنجزته الدول المتقدمة. الثاني: إن أقطار العالم الثالث سوف تتجه نحو النموذج المثالي الذي تمثله الدول المتقدمة حال السيطرة على المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية. الثالث: إن هناك عمليات اقتصادية وسياسية وسيكولوجية يمكن حصرها وتحديدها وبالتالي حشد الموارد والإمكانات بما يكفل نجاح تلك العمليات. الرابع: التأكيد على التعاون والتنسيق بين القوى الاجتماعية والسياسية في المجتمع لإنجاح السياسة التنموية.

أن جهودا تنموية بذلت من قبل الدارسين والمنظرين لغرض النهوض بأقطار العالم الثالث وتحقيق أهدافها في النمو والتقدم، وكنتيجة لذلك وضعت بعض الفرضيات أو الدراسات التي تشرح وتفسر كيف يمكن لهذه الأقطار المستقلة حديثا الانتقال من مرحلة التأخر والتخلف إلى مرحلة اكثر تقدما[2]، ومن بين النظريات التي وضعت لهذا الغرض نظريات التحديث ونظريات التبعية التي سنستعرض منطلقاتها ومفاهيمها الخاصة ونتعرف على مدى ملاءمتها لتفسير تطوير وتحديث أقطار العالم الثالث.

نظرية التحديث: Modernization Theory

رغم أنها اشتهرت كمدرسة فكرية في الخمسينات والستينات من القرن العشرين، إلا إن نظرية "التحديث" تعتمد على تحليلات دوركايم وفيبر في عرضها للأوجه العامة لعملية التنمية، ففي كتابه "تقسيم العمل في المجتمع" الذي نشر عام

---

(1) المصدر نفسه.

(2) الدكتور عبد المنعم الحسني: التخطيط للتنمية في أقطار العالم الثالث بين نظريات التحديث ونظريات التبعية، بحث غير منشور، بغداد 1999.

1893، ميز اميل دوركايم Emile Durkheim بين نمطين أساسيين من المجتمعات، "المجتمع التقليدي" والذي يمتاز بالتماسك القوي لأنه يعيش حياة بسيطة معتمدا على المعتقدات السائدة داخله وأطلق دوركايم على هذا الشكل من التماسك "التضامن الميكانيكي" لتمسك المجتمع بنمط صارم من القيم والمعتقدات التقليدية[1]، أما "المجتمع الحديث" فيرى دوركايم بأنه قد تطور نتيجة لتزايد عدد وكثافة السكان، وهذا ما أدى إلى التنافس على الموارد القليلة، ويمتاز هذا المجتمع بالتقسيم الاجتماعي للعمل وظهور المؤسسات المتخصصة لتلبية حاجات الناس المختلفة، وهذا المجتمع الحديث هو اكثر تعقيدا واندماجا ويتصف "بالتماسك العضوي".

وقد حاول أيضا ماكس فيبر Max Weber تفسير ظهور الحركة الصناعية[2]، وحاول إيضاح سبب سيادة التصنيع الرأسمالي فقط في الأنظمة الاقتصادية لأوربا الغربية، وادعى بأن الحركة الثقافية الخاصة بالمجتمع الغربي أي "العقلنة" Rationalization هي التفسير الرئيس لذلك، وقد ساعد في ذلك حسب رأي فيبر تطور الأخلاقية البروتستانتية التي ازدهرت في القرن السادس عشر كما ورد في كتابه "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية"، ومن ابرز علماء الاجتماع الذين طوروا نظرية "التحديث" من الخمسينات وأوائل الستينات من القرن العشرين الباحث والعالم الأمريكي تالكوت بارسونز Talcott Parsons وغيره الذين أكدوا أن التنمية في العالم الثالث لا تكون ممكنة إلا برعاية الغرب، لذا ركزوا على أن كلما هو تقليدي يعد ضد الحداثة وعليه فان التنمية تعتمد إذن على استبدال القيم "التقليدية" البدائية بقيم "حديثة" .

---

(1) اندرو وبيستر، **مدخل لسوسيولوجية التنمية**، ترجمة حمدي حميد يوسف، دار الشؤون الثقافية العامة، الطبعة الأولى، بغداد 1986.

(2) المصدر السابق.

ويرى "مانتج ناش"[1] Manning Nash بأن هنالك ثلاثة اتجاهات تناولت مشكلة التغير الاقتصادي والاجتماعي في أقطار العالم الثالث:

الاتجاه الأول: يطلق عليه طريقة القياس (Index Method) وفي أحيان كثيرة يطلق عليه "النموذج المثالي" أو "اتجاه الفجوة"، بما يعني أن الخصائص العامة التي يمتاز بها الاقتصاد المتقدم أو المتطور تؤخذ كنموذج مثالي أو مقياس أساسي يقارن به بين هذا الاقتصاد والاقتصاد الأقل تقدما وتطورا، وبمعنى آخر فان الاقتصاد الغربي يجب أن يكون النموذج المثالي الذي يحتذى إذا أرادت أقطار العالم الثالث لاقتصادها التقدم والتطور.

أما الاتجاه الثاني: فيعتمد على مفهوم التثاقف أو التحاضر في عملية التنمية، أي انتشار المعرفة والقيم والمهارات والتكنولوجيا عن طريق المجتمع الغربي إلى الأقطار الفقيرة.

والاتجاه الثالث: يدور حول تحليل عملية التغير كما تحدث في الوقت الحاضر في الأقطار النامية.

على كل فإن الاتجاهات الثلاث المذكورة تؤكد على أن "التحديث" في المجتمعـــات النامية يجب أن يمر عبر بوابة الاقتصاد الغربي أو النموذج الغربي، بمعنى آخر كشرط لتقدم وتطور الدول النامية ضرورة أن تسير على نفس الخط الذي سارت عليه الدول المتقدمة، لذلك نلاحظ بأن مفهوم التحديث أضيق من مفهوم التنمية الشاملة، بل ويعد التحديث بهذه الصورة مفهوماً ثقافياً لتركيزه على تغيير القيم التي يعدها تقليدية بقيم حديثة في الوقت الذي نرى بأن ذلك ليس صحيحا دائما، ومن هذا المنطلق فقد أطلق البعض على التحديث "الغربنة" أي اتباع ما يمليه الغرب، ويفصح عن ذلك "البرت مور" عندما يذهب إلى أن التحديث يتضمن بالضرورة إدخال تحول شامل في بناء ونظم المجتمع التقليدي

---

[1] التخطيط للتنمية في أقطار العالم الثالث، مصدر سابق.

الذي لم يصل بعد إلى مستوى المجتمع الحديث، ويستهدف هذا التحول إحلال نموذج التكنولوجيا ونموذج التنظيم الاجتماعي المميز للمجتمعات الغربية بدلا من النماذج السائدة في المجتمعات المتخلفة[1].

نظرة اجتماعية نفسية، ويعتقد بوجود مجتمع انتقالي وهو المجتمع الذي تعرض للحداثة عن طريق عملية الانتشار الحضاري من المناطق الأكثر تقدما في العالم . وفي كتابه "مراحل النمو الاقتصادي" يدّعي و.روستو W.Rostow بأنه من الممكن اعتبار كافة المجتمعات في أحجامها الاقتصادية تقع ضمن إحدى خمس مراحل وهي: المجتمع التقليدي، مرحلة التمهيد للانطلاق، مرحلة الانطلاق، مرحلة السير نحو النضج، مرحلة الاستهلاك الجماعي، واعتمد روستو في اشتقاقه لهذه المراحل بصورة أساسية على الثورة الصناعية في بريطانيا، ويعرّف مرحلة الانطلاق على أنها الحد الفاصل في حياة المجتمعات الحديثة.

تدعي نظرية التحديث بأنها تحدد العوامل الحاسمة في التنمية الاقتصادية مثل دافع الإنجاز واضمحلال اثر علاقات العائلة الممتدة، في حين أن النمو الاقتصادي لا بد له من حدوث تغيرات في التكنولوجيا على سبيل المثال، كما أن الاصطلاحين الرئيسيين لهذه النظرية وهما "التقليدي" و "الحديث" يهمان بدرجة لا نستطيع أن نحددهما لغرض تطبيقهما على المجتمعات المختلفة، إن المؤيدين لعلم الاجتماع الثوري – الذي يطلقه البعض على علم الاجتماع الماركسي – ابرز من انتقد هذه النظرية.

نظرية التبعية: Dependency – أو التخلف Underdevelopment

تختلف بشكل واضح المنطلقات الأساسية لنظرية التبعية عن المنطلقات الأساسية لنظرية التحديث، فقد ركز بعض الدارسين اهتماماتهم بمعرفة العوامل التي أدت إلى فشل السياسات الاقتصادية في بعض أقطار العالم الثالث خاصة في

---

[1] سمير السمالوطي، **التنمية والتحديث الحضاري**، الجزء الأول، مطبعة اجيلاوي، القاهرة 1985.

أمريكا اللاتينية، فظهر مفهوم "التبعية" خلال الجدل الذي دار بين علماء الاجتماع حول مفهومي التخلف والتنمية.

إن الطابع الديالكتيكي الذي يميز العلاقات الاقتصادية والسياسية التاريخية والمعاصرة يظهر لنا بأن التبعية ليست فقط نتيجة عامل خارجي كما يعتقد كثير من دارسي العالم الثالث[1]، ولكنها أيضا نتيجة عامل داخلي، فإذا كان النظام الدولي قد لعب ولا يزال دورا في تحديد طابع وأسلوب التنمية في دول العالم الثالث، فان هذه الدول قد لعبت أيضا ولا تزال دورا في تشكيل هذا النظام الدولي، لقد رفض بعض المهتمين باقتصاديات التنمية في العالم الثالث كلاً من نظرية التحديث التي تؤكد على ضرورة انتشار خصائص المجتمعات الغربية وتبنيها من قبل المجتمعات الأقل تقدما، وفرضية الإمبريالية لدى الماركسية الكلاسيكية التي ترى أن التوسع العالمي للرأسمالية يمكن أن يكون مدمرا للنظام قبل الرأسمالي على الرغم من انه سيساعد في إيجاد مجتمع جديد اكثر إنتاجية[2].

إن أصحاب هذه النظرية يقولون بأن استعمار الدول المتقدمة للدول المتخلفة وسيطرتها عليهاسياسيا واقتصاديا ونهب ثرواتها لخدمة العمليات الصناعية التي هي أهم أسباب تقدم وتطور تلك المجتمعات المتقدمة، هي الأسباب المباشرة لتخلف دول العالم الثالث، ويمكن أن ننظر إلى التبعية على أنها بمثابة التركيبة الجامعة للعلاقات الاقتصادية السياسية التي تربط دول "المركز" الرأسمالية بدول العالم التابع في "المحيط"[3]، بحيث أن الخطوات والبناء في الأولى تقدّر بشكل حاسم الخطوات والبناء في الثانية بطريقة تلحق الضرر إلى حد ما بالتقدم الاقتصادي لمجتمعات العالم التابع، إن نمو المراكز الصناعية المتقدمة

---

(1) دراسات في التنمية الاجتماعية، مصدر سابق.

(2) التخطيط للتنمية، مصدر سابق.

(3) الدكتور عبد الباسط عبد المعطي والدكتور عادل مختار الهواري، **علم الاجتماع والتنمية**، دار المعارف الجامعية – الإسكندرية – 1987م.

في العالم في الوقت الحاضر يعني التخلف المتزامن لتلك البلدان التي يستغل الغرب فائضها الاقتصادي[1]، وهذا ما أدى إلى زيادة التقدم الصناعي لدى دول الغرب ولم يتح الفرصة للدول الفقيرة بإقامة البرامج التنموية لاقتصادها مما كان سيؤدي إلى نجاحها في ذلك إذا لم تكن الهيمنة الإمبريالية الاقتصادية على مواردها وإمكاناتها.

لقد ذهب إلى ذلك اندريه غندير فرانك Andre Gunder Frank الذي لديه وجهة نظر مفادها بأن الفقر الدائم في العالم الثالث هو انعكاس لتبعيته، ويرى فرانك بأن وجود الرأسمالية التجارية والاستعمار فرض إنتاجا في بلدان العالم الثالث مخصصاً للتصدير إلى الجهات الإمبريالية، هذا الوضع خلق اقتصاداً تجارياً لم تستفد منه بلدان العالم الثالث كاقتصاد قوي يخرجها من دائرة التخلف سوى أقلية الوسطاء الذين يطلق عليهم فرانك "العملاء" الذين نمت ثروتهم على حساب الجماهير التي تعاني من الفقر والحرمان، ويدعي فرانك وجود سلسلة من التبعية تتحدر من المراكز المتقدمة إلى التوابع وهو ما يسميه "التدرج الهرمي للمراكز"، حاول فرانك أن يثبت فكرة مفادها إذا كان التخلف والتنمية وجهين لعملة واحدة فان نقل رأسمال الدول الخاضعة وتراكمه في الدول الرأسمالية هو العملية الخفية المسببة لكل من التنمية في "المركز" والتخلف في "المحيط"[2].

وباختصار فان فرانك يريد أن يقول بان تخلف دول العالم الثالث ناتج عن كونها غير مستقلة سياسيا أو اقتصاديا وان الفقر والحرمان الذي تعانيه يرجع إلى حد كبير إلى تبعيتها السياسية والاقتصادية وإذا أرادت هذه الأقطار أن تنهض وتتخلص من تأخرها فينبغي عليها القيام بالثورة التي تطيح بالأقلية المسيطرة

---

(1) مدخل لسوسيولوجية التنمية، مصدر سابق.

(2) علم الاجتماع والتنمية، مصدر سابق.

المرتبطة بالخارج والمتمتعة بالامتياز على حساب الأكثرية من السكان التي يجب أن يعمل النظام الجديد لمصلحتها[1].

تنمية العالم الثالث بين نظرية التحديث ونظرية التبعية:

من المهم وبعد أن أشرنا بشكل موجز إلى ابرز المنطلقات الخاصة بكل من نظرية التحديث ونظرية التبعية أن نسأل: هل إن الأقطار النامية أو الفقيرة يمكن أن تحدث التنمية المطلوبة التي تساعد على تقدمها وتطورها على ضوء ما طرحته هاتين النظريتين؟.

للإجابة على هذا التساؤل يجب أولا أن نحلل تحليلا عميقا المنطلقات الأساسية لتلك النظريات وان نعرف مدى واقعية الأفكار التي جاءت بها ومدى انطباق ذلك على الظروف العامة والخاصة للبلدان المتخلفة، على أن ذلك يتطلب إقامة تصورات محددة ودقيقة عن تلك الاتجاهات النظرية وميكانزماتها وقدرتها على تفادي القصور في التحليل، ومن جهة ثانية فان إمكانية تنمية وتطوير أقطار العالم الثالث يعني ضرورة معرفة تاريخ تلك الأقطار وطبيعة الحضارة أو الثقافة والبناء الاجتماعي في الماضي والحاضر[2]، والعلاقات بين تلك الأقطار وبقية دول العالم ومن ضمنه العالم المتقدم قديما وحديثا.

كما علينا أن نعرف بأن التنمية لا يمكن أن تتم بشكل متساوٍ في جميع أقطار العالم الثالث لمجموعة أسباب منها أن البنى الاجتماعية والاقتصادية تختلف من قطر لآخر كما أن بدايات عمليات التنمية لم تتم في وقت واحد بالإضافة إلى انه من الناحية الثقافية تختلف الاستعدادات لقبول التغيير الاجتماعي والاقتصادي وكذلك التغيير القيمي خاصة بعد أن عرفنا أن نظرية التحديث قد بالغت في التأكيد

---

(1) التخطيط للتنمية، مصدر سابق.

(2) التخطيط للتنمية في أقطار العالم الثالث، مصدر سابق.

على ضرورة التخلص من جميع الخصائص التقليدية التي تتصف بها الأقطار النامية وتبني خصائص المجتمعات الحديثة أو المتقدمة حتى تستطيع أن تتحول تلك الأقطار النامية إلى مجتمعات متقدمة ومتطورة.

وعلى الرغم من الانتقادات التي تعرضت لها نظرية التبعية إلا أن هناك جانباً مهماً جاءت به كشرط لحدوث التنمية في الأقطار النامية وهو اعتبار أن التخلص من التبعية السياسية والاقتصادية يمكن أن يكون نقطة الانطلاق في أية برامج أو عمليات للتنمية أو التخطيط للتقدم الاقتصادي أو الاجتماعي تسعى إليه أقطار العالم الثالث، لقد دعت نظرية التبعية أو التخلف إلى التغيير الثوري واعتبرته الطريق الوحيد لإزالة الفقر من العالم إلا أنها لم تحدد الشريحة التي عليها أن تقوم بذلك هل الفلاحين أم الطبقات العمالية الجديدة التي تكونت في القطاعات الصناعية في العالم الثالث[1]، إن هذا يدعو الدارسين لهذا المجال أن يهتموا بالبنية السياسية والوعي السياسي والأيديولوجية المتبعة في كل قطر.

لكل بلد خصوصياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأيديولوجية والايكولوجية... وغيرها التي تميزه عن غيره، ولذلك فان المخططين للتنمية قبل رسم استراتيجياتهم يجب أن يتناولوا ذلك بالتحليل الدقيق إذا أرادوا الوصول إلى أهدافهم المنشودة بقدر كبير من النجاح.

---

(1) مدخل لسوسيولوجية التنمية، مصدر سابق.

الفصل الثامن

التوصيات و المعالجات

مُقَدِّمَة

في الفصول السابقة من هذا الكتاب تم التعرف على الأهمية الكبرى التي تضطلع بها التنشئة السياسية والدور الكبير الذي تلعبه في إنجاح العمليات المختلفة التي توضع من أجل التنمية بصفة عامة والتنمية الاجتماعية بصفة خاصة، كما لاحظنا انه في حال غياب التنشئة السياسية أو في حال التنشئة السياسية السلبية كيف يمكن أن تتعثر عملية التنمية ومدى الصعوبات والعراقيل التي تواجهها التنمية في تلك الحالة.

وحين تناولنا الفصل السادس تعرفنا على معوقات تنمية المجتمع الناجمة عن التنشئة السياسية وما هي المشاكل التي يواجهها المخططون الاجتماعيون والمربون والمصلحون والسياسيون الذين يريدون التسريع في عملية التنمية من اجل خلق التقدم والتطور لمجتمعهم النامي، وهذا يحتم علينا تقديم الحلول العملية والمعالجات والتوصيات التي من شأنها أن تساعدهم على حل المشكلات وتجاوز أو تفادي الصعوبات والحد من تأثيراتها ومحاصرتها قبل استفحالها وتفاقمها.

لذلك فان أية دراسة لايكون لها قيمة علمية أو عملية إذا لم تحتو على توصيات ومعالجات وان تكون هذه التوصيات والمعالجات إجرائية أي قابلة للتنفيذ وان توضع لها آلية لتطبيقها حيث أن هذه التوصيات والمعالجات تكون هي نقطة البداية بالنسبة للسياسي لمواجهة معوقات تنمية المجتمع وحل المشكلات وتجاوز الصعوبات التي تعرقل سير التنمية.

أولا: التوصيات والمعالجات الموجهة إلى المجتمع :

1- لابد للمجتمع من التخلي عن العادات والتقاليد والقيم الضارة التي تشده إلى الخلف وان يطور وينمي قيماً ومثلاً تتماشى وحركة التغيير المادي التي يشهدها.

2- إتاحة الفرصة للأفراد الذين هم في سن الدراسة وتشجيعهم للإقبال عليها على مختلف تخصصاتها ومستوياتها ومراحلها، والرفع من شأن العلم والعلماء وإعطائهم المكانة الاجتماعية اللائقة بوضعهم ووضع الحوافز التي تشجع على التنافس بين أفراد المجتمع في هذا المجال مما يخلق بدوره الشرائح الواعية والمستنيرة التي تواكب التقدم الحضاري والتكنولوجي والتطور المستمر الذي تشهده المجتمعات.

3- تسخير معالم البيئة الطبيعية والاجتماعية لصالح الإنسان واتخاذ الإجراءات التي من شأنها أن تنمي معالم بيئته وتحدث تحويرات فيها بحيث تكون مناسبة لخلق مناخ اجتماعي وحضاري إيجابي يمكن أن يعتمد عليه في بناء مجتمعه على نحو متقدم وهادف، ويمكن أن يكون ذلك عن طريق:

أ. تطوير المناهج الدراسية بحيث تحتوي على التوجيه والإرشاد ووضع الخطط والطرق التي تساعد على تنمية البيئة.

ب. تسخير وسائل الإعلام الجماهيرية لخدمة التحول الحضاري وتعريف الفرد بكيفية السيطرة على بيئته الاجتماعية والطبيعية من خلال البرامج الهادفة والأشرطة المرئية والمسموعة والصحف والمجلات وغيرها وبما يجعل الفرد يستغل العوامل البيئية الاستغلال الأمثل والاستفادة منها وعدم هدرها والتفريط فيها،مع الاستغلال الجيد للموارد الطبيعية.

ج. خلق الظروف الايكولوجية الاجتماعية المناسبة وذلك بتكييف السكان لظروف الأقاليم الجغرافية التي يسكنونها لضمان إنشدادهم بالأرض وتعلقهم بها وبتربة وطنهم مما يجعلهم ينسجمون مع بيئتهم ويتغلبون على المشاكل البيئية التي تواجههم.

4- نبذ العادات السلبية التي يتمسك بها بعض الأفراد والجماعات كالعصبية والقبلية والأخذ بالثأر والتعصب والعدوان وعدم احترام المرأة، وتغيير هذه العادات بقيم إيجابية مثل الشجاعة والإيثار والتعاون والصدق والإخلاص في العمل من أجل دفع عجلة التنمية الاجتماعية وجعل الممارسات السلوكية اليومية لأبناء المجتمع تتماشى والتقدم العلمي والتكنولوجي الذي يتميز به العصر الحديث.

5- تطوير العلاقة داخل المؤسسة البنيوية الواحدة وتطوير العلاقة بين المؤسسات المختلفة وذلك لغرض خلق نوع من التناغم والانسجام بما يواكب التنمية داخل المجتمع.

6- تسريع تحول الجانب المثالي والقيمي بما يواكب التحول بالجانب المادي وذلك عن طريق التنشئة السليمة والتي يتم عن طريقها زرع القيم والمثل الإيجابية التي تتماشى مع مرحلة التحضر.

7- المشاركة السياسية المباشرة ويأتي في مقدمتها المشاركة الديمقراطية في الانتخابات ورسم سياسات التحول والتغير الاجتماعي ومشاركة أفراد المجتمع في وضع الخطط المنفذة لذلك لأنهم هم الذين سيتحملون تنفيذ تلك الخطط.

8- قيام مصادر التنشئة السياسية بتوجيهها إلى خدمة الجانب الإيجابي من أجل خلق المواطن أو مواطن المستقبل الصالح الذي يحب وطنه وأمته ويدافع عن أرضه وعن حريته ضد كل من يحاول اغتصابها وذلك عن طريق:

أ. وضع استراتيجية واضحة للتنشئة السياسية.

ب. عدم التضارب أو التعارض بين تلك المصادر سواء كان ذلك في الاستراتيجية والهدف أو في الأيديولوجية التي تتبعها لغرض التنشئة السياسية.

ج. أن يركز كل مصدر من تلك المصادر على الشريحة العمرية التي يكون تأثيره فيها أقوى مثلاً: كأن تهتم الأسرة أكثر بالأطفال في سني أعمارهم الأولى أو أن يركز الإعلام الجماهيري على فئة الشباب.

9- لغـرض التـنمية الاجتماعية السليمة يجب الاعتماد على البرامج المخططة والمدروسـة والـتي تعمل على نشر وترسيخ القيم والممارسات الاجتماعية المشجعة لحركة التصنيع وانتشار المعرفة والعلم والتكنولوجيا والتي تحتاجها المجتمعات النامية ويمكن في هذا المجال:

أ. القضـاء عـلى القيم والمعايير التي تعوق التـنمية مثل عدم الإيمان بـالجديد والـتخوف من المستحدث والانعزالية والتواكل وعدم احترام العمل كقيمه.

ب. الاعتراف بأهمية المرأة ودورها الكبير والمتميز في المجتمع حيث أن تعطيلها يعتبر تعطيلاً لطاقات نصف المجتمع تقريباً.

ج. الاهـتمام بالوقت وعدم هدره بدون فائدة ووضع سقوف زمنية للخطط المتخذة.

10- وضـع إطار نظري للأيديولوجية السائدة في المجتمع من أفكار ونظريات وأساطير ومعتقدات بما يضمن الاستقرار السياسي والاجتماعي على اعتبار أن الاستقرار من الركائز الأساسية لقيام التنمية خاصة عندما يكون الوضع القائم يساعد على التغيير المطلوب لغرض التنمية.

11- إن عملية النمو الاقتصادي ليست فقط ولا حتى أساسا مشكلة اقتصادية، بل إنهـا في الواقع وحقيقة الأمر ظاهرة اجتماعية ذات مظاهر ثقافية وسياسية واقتصادية وعليه:

أ. يجب توفر إرادة التغيير كأول عنصر لابد منه لهذه العملية.

ب. توفر الثقة في نجاح الجهود التي تبذل في تحقيق هذا الهدف.

ج. القضاء على الثقافات التقليدية للجماعات المحلية، ورغم اعترافنا بصعوبة ذلـك إلا أن إبراز وإظهار مساوئ تلك الثقافات وإيجاد صيغ بديلة يمكن أن يسهل من هذه العملية.

12- القضاء على المشكلات الاجتماعية التي تنجم عن تحول المجتمع النامي من الحياة البسيطة والسهلة التي كان يعيشها إلى الحياة المعقدة والمتشعبة وذلك بـــ:

أ. التركيز على الجانب الديني وإحياء عملية الضبط الاجتماعي.

ب. الدفع بالمرأة إلى ميادين العمل الشريف.

ج. الاهـــتمام بالتعليم وتوسيعه كماً وكيفاً والعمل على عدم تسرب الأطفال من الدراسة.

د. خـــلق جو ديمقراطي داخل المؤسسات البنيوية للمجتمع مما ينتج عنه نـــوع من التفاهم والاتفاق وعدم التشنج وذلك يساعد على العمل الجاد والمثمر الذي يفيد في تنمية المجتمع وتطوره.

هـــ. إعطاء العناية والرعاية للقدرات الموجودة في المجتمع مما يساعد على مشاركتها في تنمية مجتمعها وعدم الهجرة والنفور منه.

و. تنظيم العلاقات السائدة بين أفراد المجتمع كي لاتضطرب النظم السائدة وتحدث مشكلة في العلاقات الإنسانية.

13- لمواجهـــة التحديات العقائدية التي يمارسها أعداء القومية العربية والتخلص من آثارها السلبية يجب:

أ. أن تقـــوم المنظمات المهنية والشعبية بالواجبات الثقافية والتربوية التي تهـــتم بنشـــر وترســـيخ الأفكار والقيم والممارسات والثقافات القومية والإنســـانية وذلك من خلال المؤتمرات والندوات والمناقشات والحلقات الدراسية.

ب. أن تقـــوم وســـائل الاتصال الجماهيري بنقل الأخبار والمعلومات من المواطن إلى الدولة وبالعكس وأن تتحرى الصدق والدقة في ذلك، كما يجـــب أن تقوم وسائل الإعلام بالرد على الدعايات المغرضة والأفكار الهدامة التي تسربها وسائل الإعلام المعادية للأمة العربية.

ج. كما تقوم وسائل الإعلام بتعليم الجماهير مهارات جديدة وتغرس عندهم الرغبة في التغيير وذلك بتعليم الجماهير طرقاً جديدة في التفكير والسلوك.

د. أن يوضح القائد للجماهير التي يقودها الأغراض السيئة التي يهدف إليها أعداء القومية العربية ويبين الأسباب التي دعت إلى ذلك ويكون هذا بالاتصال المباشر أو بأية وسيلة أخرى.

ثانيا: المعالجات والتوصيات الموجهة للدولة :

1- دراسة المجتمع دراسة شاملة للاطلاع على معوقات تقدمه ونموه ومشكلاته الحضارية والإنسانية وطبيعة مؤسساته البنيوية وأحكامه وقوانينه والعوامل الموضوعية والذاتية المشجعة على تقدمه وتطوره.

2- وضع الخطط الغائية التي تضمن صحة مسيرة المجتمع الحضارية وتطوير أحكامه المؤسسية وتنمية عاداته وتقاليده.

3- توفير الإمكانات التي يستطيع أفراد المجتمع عن طريقها استغلال الطاقات الموجودة وتسخيرها لخدمة التنمية والتطور والتقدم.

4- الحد من التلوث الناجم عن التقدم الصناعي والتكنولوجي وذلك بتوجيه وإرشاد أفراد المجتمع، ووضع القوانين التي تضبط ذلك والتخطيط السليم لمنع تلوث الأنهار والبحار وكذلك إفرازات الغازات التي تسمم الجو.

5- رفع مستوى المؤسسات البنيوية للمجتمع وتنميتها وذلك بـ:

أ. رسم سياستها التنموية وإخراجها من حالة الركود والتخلف ودفعها إلى الديناميكية والتحول الهادف.

ب. جعل تسوية حقيقية بين البناءات التقليدية ومطالب التنمية بما يطور تلك البناءات.

ج. خلق جو ديمقراطي وإعطاء الحرية لتلك المؤسسات لإعادة بنائها ذاتياً بما يساير النمو والتطور.

6- وضـــع أيدلوجية واضحة المعالم والأهداف لسير المجتمع حتى يكون محصناً ضد الغزو الفكري الخارجي الذي يهدف إلى هدم المجتمع والسيطرة عليه.

7- وضـــع القوانين التي تساعد على القضاء على الإجرام والجريمة والانحراف وتبصير أفراد المجتمع بتلك القوانين حتى يسيروا على منوالها.

8- تحريـــر حاجات الإنسان من سيطرة الغير وتحكمه فيها، وتلبية تلك الحاجات وإشـــباعها، وتوفيرها بما يناسب قدرات الأفراد على الحصول عليها، ويأتي ضمنها « عاش والمسكن والمركوب.

9- تـــنمية المـــوارد البشـــرية مـــن خـــلال تدريب أفراد المجتمع على مختلف الاختصاصـــات والكفـــاءات العـــلمية والتكـــنولوجية وذلك عن طريق اقامة الدورات والبعثات والندوات وغيرها وتشجيع الخبرات المحلية ووضع حوافز لها لزيادة البحث والإبداع والتألق.

10- وضـــع ستراتيجية تهدف إلى رفاهية واحترام كل الأفراد والشرائح للقضاء على الفوارق الطبقية أو تخفيفها وذلك بـــ:

أ. المساواة بين أفراد المجتمع وشرائحه في الحقوق والواجبات.

ب. الموازنـــة في الدخول وذلك بعدم احتكار وسائل الإنتاج وعدم استغلال جهود الآخرين.

ج. نشر التربية والتعليم بين أفراد المجتمع.

د. تحقيق درجات متقاربة في السلم الاجتماعي لاتقوم على أساس الملكية ولكنها ترتكز بصفة خاصة على الجهود والقدرات الذاتية.

و أخيرا لابد من التساؤل هل أن التنشئة السياسية وحدها مسؤولة عن تنمية المجـــتمع؟ أو اعتبارها كعامل أوحد؟. لا شك بأننا عرفنا من خلال هذه الدراسة بـــان التنشـــئة السياسية ليست وحدها المسؤولة عن تنمية المجتمع حيث تتداخل العديـــد مـــن العوامل التي تساهم بطريقة أو بأخرى في تنمية المجتمع، فالعوامل

المسؤولة عن التنمية كثيرة ومتنوعة منها الوعي الاجتماعي أي أن التنمية الاجتماعية أو الاقتصادية ستتعثر إذا لم يكن هناك وعي اجتماعي بطبيعة وأهمية التنمية، كما أن الإمكانات المادية والبشرية تلعب دوراً كبيراً في عملية التنمية وهذا أمر واضح، كما أن للقيم والمبادئ والمثل الدور البارز في عملية التنمية، حيث أن أول ما تحتاجه عملية التنمية هو التخلي عن بعض القيم البالية والتي تعرقل مسيرة تقدم ونمو المجتمع وزرع قيم جديدة تتماشى والتطور والتقدم الذي يشهده المجتمع، كما أن الرغبة الصادقة في تنمية المجتمع تساعد على نجاح تلك العملية.

وإذا ما كانت الحالة الآنية تريبنا بأن عدة قوى وعوامل تؤثر في عملية التنمية من بينها دون شك التنشئة السياسية، فإن التوجه المستقبلي حسب ما استنتجناه من هذه الدراسة، هو أن للتنشئة السياسية دوراً كبيراً وهو يكبر باستمرار خاصة في الدول والمجتمعات النامية وذلك للأسباب الآتية:

1- إن الاقتصاد في المجتمعات النامية موجه من قبل الدولة.

2- إن مصادر التنشئة السياسية تخضع لسيطرة الدولة.

3- إن المستوى الثقافي والوعي الاجتماعي متدنٍ لدى أفراد المجتمعات النامية.

إن ذلك يجعل التنشئة السياسية تأخذ مكاناً متميزاً وتلعب دوراً بارزاً في تنمية المجتمعات النامية مما يجعلنا نعتقد بأن أجهزة الدولة المختلفة ستركز اهتماماتها على عملية التنشئة السياسية خاصة في القرن الواحد والعشرين الذي نحن على أعتابه، ذلك لأن الدولة تريد أن تنظم المجتمع خاصة عندما يكون في طور النمو، هذا الطور الذي ينتج عنه ظهور مشكلات وتحديات وتناقضات لابد من الوقوف عندها ومواجهتها مواجهة علمية شاملة وهادفة.

المصـــادر

أولا: المصادر باللغة العربية

1 - القرآن الكريم

2 - إبراهيم، سعد الدين (الدكتور)، **التنمية كعملية تحرر إنساني**، بحث منشور في مجلة آفاق عربية.

3 - أحمد، فاروق يوسف (الدكتور)، **دراسات في علم الاجتماع السياسي**، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، 1976.

4 - **إحصائية الأمم المتحدة، دائرة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية**، العدد1/ 3ديسمبر 1992م.

5 - الأخرس، محمد صفوح (الدكتور)، **علم السكان وقضايا التنمية والتخطيط لها**. لم تذكر المطبعة. دمشق. 1979.

6 - إسماعيل. قباري محمد (الدكتور)، **علم الاجتماع السياسي وقضايا التخلف والتنمية والتحديث**، منشأة المعارف بالإسكندرية، 1980.

7 - إسماعيل، قباري محمد (الدكتور)،**علم الاجتماع الثقافي ومشكلات الشخصية في البناء الاجتماعي**، منشأة المعارف بالإسكندرية، 1982.

8 - اكرم عبد الرزاق المشهداني، **التجربة التنموية في جمهورية كوريا الجنوبية**، بحث غير منشور .بغداد1999م.

9 - الأسود، صادق (الدكتور)، **علم الاجتماع السياسي**، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1973.

10 - أنطونيوس كرم(الدكتور)، **العرب أمام تحديات التكنولوجيا**، سلسلة عالم المعرفة، الكويت 1982م.

11 - أندرو وبيستر، **مدخل لسوسيولوجية التنمية**، ترجمة حمدي حميد يوسف، دار الشؤون الثقافية العامة، الطبعة الأولى، بغداد1986م.

12 - بدوي، أحمد زكي (الدكتور)، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، مكتبة لبنان 1986.

13 - البطريق، محمد كامل (الدكتور)، ومحمد جمال، **تـنمية المجتمع المحلي**، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1969.

14 - البياتي،صـبري مصطفى، العولمة والحدود السياسية، دراسة مقدمة إلى الندوة الفكرية التي أقامها مركز دراسات وبحوث الوطن العربي، جامعة المستنصرية 1998م.

15 - بلاكيلي، ج. ادوارد، **بحوث تـنمية المجتمع**،ترجمة د. حمدي الحناوي، مدتشو للتـنمية والرعاية الصحية، نيقوسيا 1990.

16 - بيتروسـيلي، **مختارات من كتاب علم الاجتماع الحديث**،ترجمة د. عبدالله محمد قسم السيد ود. أحمد القذافي، دار المدينة القديمة للكتاب، طرابلس، 1995.

17 - الجوهـري، عبد الهادي (الدكتور)، **قاموس علم الاجتماع**، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1983.

18 - الجوهـري، عبد الهادي (الدكتور)، **دراسات في علم الاجتماع السياسي**، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة 1985.

19 - خـليل، أحمد خليل (الدكتور)، **معجم مفاهيم علم الاجتماع**، معهد الإنماء العربي، بيروت 1996.

20 - الحسن، إحسان محمد (الدكتور)، **الأسس الاجتماعية والحضارية للتصنيع فـي الوطن العربي**، بحث منشور في مجلة قضايا عربية، السنة السابعة، العدد التاسع، سبتمبر 1980.

21 - الحسـن، إحسان محمد (الدكتور)،**علم الاجتماع السياسي**، مطابع جامعة الموصل، 1983.

22 - الحسن، إحسان محمد (الدكتور)، **البناء الاجتماعي والطبقية**، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الأولى، 1985.

23 - الحسن، إحسان محمد (الدكتور)، **مستلزمات التنمية الاجتماعية في أقطار الخليج العربي**، بحث منشور في مجلة التوثيق الإعلامي لدول الخليج العربي، بغداد، المجلد الخامس، العدد الأول، السنة الخامسة، 1986.

24 - الحسن، إحسان محمد (الدكتور)،**علم الاجتماع الاقتصادي**، مطبعة دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، 1990.

25 - الحسن، إحسان محمد (الدكتور)، **الأمن الاجتماعي العربي، الأسس والمقومات والتحديات**، بحث منشور في مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، السنة الأولى، العدد الأول، 1995.

26 - الحوات، علي (الدكتور)،**مبادئ التنمية والتخطيط الاجتماعي**، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلام، طرابلس، الجماهيرية 1984.

27 - الحوات، علي (الدكتور)، **أسس التنمية والتخطيط الاجتماعي**، دار الحكمة، طرابلس، 1991.

28 - الحسني، عبد المنعم (الدكتور)، التخطيط للتنمية في أقطار العالم الثالث بين نظريات التحديث و نظريات التبعية، بحث غير منشور، بغداد 1999م.

29 - الحسيني، السيد محمد (الدكتور)، وآخرون، **دراسات في التنمية الاجتماعية، دار المعارف**، مصر، الطبعة الثالثة، 1977.

30 - الجابري،محمد عابد (الدكتور)، ندوة (العرب و العولمة) ديسمبر1997م مجلة المستقبل العربي، شباط، فبراير1998م.

31 - الدافوقي، إبراهيم (الدكتور)، **الإعلام والتنمية الحضارية في الوطن العربي**، بحث منشور في مجلة التوثيق الإعلامي، المجلد الخامس، العدد الأول، بغداد 1986.

32 - الدنس، محمد(الدكتور)، التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان/ الأردن1987م.

33 - داوسن ريتشارد وآخرون، **التنشئة السياسية**، دراسة تحليلية، ترجمة د.مصطفى خشيم ود. محمد المغيربي، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1990.

34 - الساعاتي، حسن (الدكتور)،**علم الاجتماع الصناعي**، دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة الثالثة، 1980.

35 - سعد، إسماعيل علي (الدكتور)، **أصول علم الاجتماع السياسي**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1981.

36 - سعد، إسماعيل علي (الدكتور)، **المجتمع والسياسة**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 1983.

37 - السيد محمد الحسيني وآخرون، **دراسات في التنمية الاجتماعية**، دار المعارف بمصر، الطبعة الثالثة 1977م.

38 - شاكر، إبراهيم، **الإعلام ووسائله ودوره في التنمية الاجتماعية والاقتصادية**، مؤسسة آدم للنشر والتوزيع، القاهرة، لم تذكر سنة الطبع.

39 - شكارة، عادل (الدكتور)، **نظرية هوبهاوس**، مطبعة دار السلام، بغداد، 1975.

40 - شكارة، عادل (الدكتور)، **علم الاجتماع**، مطبعة التعليم العالي، بغداد، الطبعة الأولى، 1989.

41 - صاموئيل هنتنغتون، القوة العظمى الوحيدة، مجلة (شؤون خارجية) الأمريكية، عدد مارس/ ابريل 1999م.

42 - الظاهـــر، أحمد جمال (الدكتور)، **دراسات في الفلسفة السياسية**، مطبعة عمان 1987.

43 - العـــاني، حســـان محمـــد شفيق (الدكتور)، **الملامح العامة لعلم الاجتماع السياسي**، مطبعة جامعة بغداد، 1968.

44 - العباسي، سناء نجم، **دور العائلة في التـــنشئة السياسية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم الاجتماع، 1987.

45 - عبد الباسط، أحمد عبد القادر (الدكتور)، **العلاقات الوظيفية بين التـــنشئة السياسية والتربية من منظور التـــنمية الشاملة**، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، العدد الرابع، السنة السادسة، 1979.

46 - عـــلي اومـــليل، التنمية البشرية في الوطن العربي، من إصدارات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، شباط - فبراير 1995م.

47 - العمـــادي، محمـــد (الدكتور)، **التـــنمية الاقـــتصادية**، الكتاب الأول، دار النهضة العربية، بيروت، 1970.

48 - عيـــد، حســـن إبراهيم (الدكتور)، **دراسات في التـــنمية الاجتماعية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1984.

49 - الغـــرياني، ســـعد أحمد (الدكتور)، **أزمة المياه وتواصل التـــنمية جدلية مستمرة**، بحث منشور بمجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، الهيئة القومية للبحث العلمي، الجماهيرية، السنة الأولى، العدد الأول، 1995.

50 - غيـــث، محمـــد عـــاطف (الدكـــتور)، وآخرون، **مجالات علم الاجتماع المعاصر**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1989.

51 - غيـــث، محمد عاطف (الدكتور)، ومحمد علي محمد (الدكتور)، **دراسات فـــي التـــنمية والتخطيط الاجتماعي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1989.

52 - فهمي، سامية محمد (الدكتورة)، **مدخل في التـنمية الاجتماعية**، المطبعة المصرية، 1986.

53 - القذافي، معمر، **الكتاب الأخضر**، مطابع الشروق، الطبعة الخامسة عشر، 1991.

54 - القصـير، مـليحة عونـي (الدكتورة)، والدكتور صبيح عبد المنعم **علم الاجتماع العائلي**، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، 1985.

55 - ماكيفـر. ر. م، شارلز بيدج، **المجتمع**، الجزء الثاني، ترجمة السيد محمد العزاوي وآخرون، مكتبة النهضة المصرية، 1971.

56 - محمـد حسن، عبد الباسط (الدكتور)، **التنمية الاجتماعية**، الطبعة الثانية، دار غريب للطباعة، القاهرة، 1977.

57 - محمـد، محمد علي (الدكتور)، **دراسات في علم الاجتماع السياسي**، دار الجامعات المصرية، 1977.

58 - محمـود، أحمـد علي، **السكان والموارد بالجماهيرية**، بحث منشور في مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، السنة الأولى، العدد الأول، 1990.

59 - المديـر العام لمكتب العمل العربي، العولمة وآثارها الاجتماعية، منظمة العمل العربية، الأقصر 1998م.

60 - مذكور،إبـراهيم (الدكـتور)، وآخرون، **معجم العلوم الاجتماعية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1975.

61 - المقـدم، مها سهيل (الدكتورة)، **مقومات التـنمية الاجتماعية وتحدياتها، تطـبيقات على المجتمع اللبناني**، معهد الإنماء العربي، طرابلس، الطبعة الأولى، 1978.

62 - مكيافيـلي، نيقولو، **مطارحات مكيافيلي**، تعريب خيري حماد، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثالثة، 1982.

63 - المنوفي، كمال (الدكتور)، **التنشئة السياسية في الأدب السياسي**، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، العدد الرابع، السنة السادسة، 1979.

64 - ناصف،عبد الفتاح (الدكتور)، **تنمية الموارد البشرية في منطقة الخليج العربي**، بحث منشور في مجلة قضايا عربية، السنة السابعة، العدد التاسع.

65 - النوري، قيس (الدكتور)، **الانثروبولوجيا النفسية**، مطبعة دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، 1990.

66 - الهيتي، صبري فارس (الدكتور)، **العولمة/ مفهومها وتداعياتها على الوطن العربي**، بحث غير منشور، 1999م.

67 - هبهاب، رفعت رشيد وصلاح الدين محمود، **تنمية المجتمع**، برامجها ومشروعاتها ومؤسساتها في البلاد العربية، سرس اللبان، 1962.

68 - الوردي،علي (الدكتور)، **دراسة في طبيعة المجتمع العراقي**، المطبعة والسنة غير موجودة.

ثانيا: المصادر باللغة الانجليزية :

1 - Batten, T. R. ***Social Values & Community Development***, London. 1982.

2 - Benham. F. ***Economics***. London. Sirlsaas pitman. 1957.

3 - Charles. E. Merriam, ***The Making of Citizens***, (Chicago, The University of Chicago Press).

4 - Dunham. Arthur, ***Community Welfar Organization, Principle & Practice***. Thomas. Y. Crowd Co. , New York. 1958.

5 - Frolov, I. ***Dictionary of Philosophy***. Progress Publishers. Moscow. 1984.

6 - Griffin, Keith & Enos, I., Toho. ***Planning, Development,*** Ed. Hazlewood, Arthur, Addison, Wesley, Publishing Co. . Great Britain, 1970.

7 - Hinkle, R. ***The Development of Modern Sociology***, New York, Random House. 1963.

8 - Hyman, H, Herbert: ***Political Socialization, A study in the Psychology of Political Behavior***, New York, Free Press of Glencoe, 1959.

9 - Kenneth, P, Langton, ***Political Socialization***, New York. Oxford University Press, London. 1969.

10 - Klapper, W. ***Mass Organization in Modern Society***. Lowa, The New Press, 1982.

11 - Lewis. A. ***Theory of Economic Growth***, London, Gorge Allen & Unwin, 1955.

12 - Lipset, M. ***Popular Organizations in A Changing world***, New York. John Wiley & Sons. 1986.

13 - Maciver. R. ***Society***. Macmillan Press, London. 1957.

14 - Madge, M. ***Tools of Social Science***. Longman. London. 1986.

15 - Mannheim, Karl. ***Man & Society in An Age of Reconstruction*** Trans from German by Edward Shis Kegan. London 1942.
16 - Martindale. Don. ***The Nature & Types of Sociological Theory***, Houghton Mifflin Co. Boston. 1981.
17 - Oppenheiner. ***Mass Society in a Changing World***, New York. 1963.
18 - Rose, F. ***Political & Social Organizations***, London, Evans press. 1973.
19 - Ross, M. ***Community Organization, Theory & Principle***, Harper & Brothers, New York, 1955.
20 - Sukhomlinsky, ***V. On Education***, Progress Publishers, Moscow. 1977.
21 - United Nations. ***Social Nations. Social Progress Through Economic Development***. U. N. Report. New York. 1956.
22 - Weber, Max. ***The Protestant Ethics & The Spirit of Capitalism***, New York, Scribner. 1958.
23 - Weber, Max. ***Basic Concepts of Sociology***. New York, The Citadel Press, 1964.
24 - Wells, F. W. ***Social & Popular For Nations***, London. Nelson Press. 1967.

pertaining to political socialization and society development.

As for chapter three of the thesis it studies the theoretical and methodological framework on which the thesis is based. Chapter four deals with the sources of political socialization. Such sources are the family, the school, political parties and social movement and finally popular and mass organizations.

Chapter five is concerned with the role of planning in the processes of social development.

As regards chapter six it deals with the handicaps of society development stemming from political socialization. Finally, chapter seven tackles the recommendations, which face the handicaps impeding society development and resulting from inconsistent political socialization.

The thesis employs a sound theory and methodology. The theory employed is the theory of social causality, which regards political socialization as an independent variable and society development as a dependent variable. When political socialization is positive, society development is secured, and vice versa if political socialization is negative. As for the methodology adopted in the research, the research has utilized four major methods to collect classify and theorize the information. These methods are the comparative method the inductive method, the deductive method and the library method.

The thesis comprises seven chapters arranged in a systematic fashion.

Chapter one deals with the main terms and concepts used in the thesis like socialization, political socialization, development, society development, planning, Social and economic development and so on.

Chapter two of the thesis tackles the review of literature, which focuses on Arab and foreign studies

SUMMARY AND CONCLUSIONS OF THE THESIS

The Role of Political Socialization in Society Development

The study is an analytical investigation in political sociology, it aims at highlighting the significance of political socialization in developing society in social, economic and educational dimensions. But political socialization is manifested in social and political awareness, which could be imprinted in people's mentality so that they could be motivated towards developing society in all spheres. such a social and political awareness cannot be crystallized in the people without the construction of programs based on building man educationally, politically and socially so that he becomes up to the major challenges facing society.